

اشْمِذْزَاذُ الطَّبْعِ

مِنْ قَذَارَةٍ وَنَجَاسَةِ لَحْمِ
حَيَوَانَ الضَّبْعِ

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله وتعالى

♦ وَالضَّبْعُ: هَذَا حَيَوَانٌ مُفْتَرِسٌ، وَهُوَ يَأْكُلُ اللَّحْمَ، وَيَأْكُلُ الْجِيْفَ، وَمَا بَقِيَ مِنَ الصَّيْدِ الْعَفِنِ، فَهُوَ يَأْكُلُ اللَّحْمَ
النَّجِسَ الْقَذِرَ. □

♦ وَالْبَاشْمِزْأُ: هُوَ شُعُورٌ أَسَاسِيٌّ فِي الْخَلْقِ، لَهُ دَوْرٌ كَبِيرٌ، فِي حِمَايَةِ الْإِنْسَانِ، مِنْ تَنَاوُلِ النَّاطِعِمَةِ الضَّارَّةِ الْمُحَرَّمَةِ. □
♦ وَيَذِكُّ: يَقْتُلُ مِنَ الْإِصَابَةِ بِالْأَمْرَاضِ الْمُهْلِكَةِ، وَهَذَا الَّذِي ثَبَتَ فِي لَحْمِ الضَّبْعِ، وَهُوَ غَيْرُ صَالِحٍ لِلأَكْلِ، بَأنَّهُ
يُسَبِّبُ الْأَمْرَاضَ الْمُزْمِنَةَ لِلْإِنْسَانِ، وَتَتَضَرَّرُ مِنْهُ النَّفْسُ السَّلِيمَةُ، وَتَنْفِرُ مِنْهُ الْقُلُوبُ النَّظِيفَةُ. □
♦ وَالصَّحَابَةُ ﷺ: كَانُوا يَكْرَهُونَ الْحَيَوَانَ الَّذِي يَأْكُلُ الْجِيْفَ.

سلسلة من شعار أهل الحديث 112

اشمئزاز

الطبع

من قذارة ونجاسة لحم
حيوان الضبع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

لشَمِذَارُ

الطَّبْعِ

مِنْ قَدَارَةٍ وَنَجَاسَةِ لَحْمِ
حَيَّوَانِ الضَّبُعِ

تَأْيِيفُ

الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ الْمُحَدِّثِ

فَوْزِيِّ بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَمْرِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

يَحْرُمُ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ^(١)

وَيَحْرُمُ أَكْلُ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ^(٢)

قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رحمته الله وَأَصْحَابُهُ الْمَالِكِيَّةُ: (لَا يُؤْكَلُ شَيْءٌ مِنْ سِبَاعِ الْوُحُوشِ

كُلِّهَا، وَلَا الْهَرَّ الْوَحْشِيِّ، وَلَا الْأَهْلِيَّ، لِأَنَّهُ سَبْعٌ، وَلَا يُؤْكَلُ الضَّبْعُ^(٣)، وَلَا الشَّعْلَبُ،

وَالضَّرْبُ، وَلَا شَيْءٌ مِنْ سِبَاعِ الْوَحْشِ).^(٤)

(١) وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: الْحَنْفِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ، وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الظَّاهِرِيَّةِ، وَحُكْمِي الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ.

انظُرْ: «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٥ ص ٢٩٤)، وَ«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ٥ ص ٣٩)، وَ«الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١٤)، وَ«الْفُرُوعُ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (ج ١٠ ص ٣٦٨)، وَ«الْمُغْنِي» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٩ ص ٤٠٨)، وَ«الرِّسَالَةُ» لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيِّ (ص ١٥٢)، وَ«الْكَافِي» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٤٣٦)، وَ«الْمُحَلِّي بِالْأَنْثَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٦ ص ٦٨)، وَ«الْإِقْنَاعُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ج ١ ص ١٠٩).

(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: الْحَنْفِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الظَّاهِرِيَّةِ.

انظُرْ: «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٥ ص ٢٩٤)، وَ«الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١٤)، وَ«الْمُغْنِي» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٩ ص ٤٠٨)، وَ«كَشَافُ الْفِتَنِ» لِلْبُهَيْتِيِّ (ج ٦ ص ١٩٠)، وَ«الْمُحَلِّي بِالْأَنْثَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٦ ص ٧٣).

(٣) فَلَحْمُ الضَّبْعِ لَيْسَ بِطَيِّبٍ، بَلْ هُوَ حَيْثُ، لِأَنَّ الطَّبَاعَ السَّلِيمَةَ لَا تَسْتَطِيعُ بَلَّ تَسْتَحْبِئُهُ، حَتَّى لَا تَجِدَ أَحَدًا تَرَكَ بِطَبْعِهِ، إِلَّا وَيَسْتَحْبِئُهُ، وَيُنْقِي طَبْعَهُ عَنْ أَكْلِهِ.

(٤) نَقَلَهُ عَنْهُ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَكُلُّ مَا يَفْتَرِسُ، وَيَأْكُلُ اللَّحْمَ، وَلَا يَرَعَى الْكَلَاءَ، فَهُوَ

سَبْعٌ لَا يُؤْكَلُ).^(١)

قُلْتُ: وَلَمْ يَخُصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبْعًا مِنْ سَبْعٍ، فَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ سَبْعٍ، فَهُوَ

دَاخِلٌ تَحْتَ النَّهْيِ عَلَى مَا يُوجِبُهُ الْخِطَابُ.^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَا يُؤْكَلُ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ).^(٣)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَصْحَابُهُ الْحَنْفِيَّةُ: (ذُو النَّابِ مِنَ السَّبَاعِ الْمَنْهِيٌّ

عَنْ أَكْلِهِ: الْأَسَدُ، وَالذَّيْبُ، وَالنَّمْرُ، وَالْقَهْدُ، وَالثَّعْلَبُ، وَالضَّبْعُ، وَالْكَلْبُ، وَالسَّنُورُ:

الْبَرِّيُّ وَالْأَهْلِيُّ، وَالْوَبْرُ، وَابْنُ عَرَسٍ سَبْعٌ مِنْ سَبَاعِ الْهُوَامِّ).^(٤)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فِي السَّنَجَابِ، وَالْفَنَكِ، وَالسَّنُورِ: كُلُّ ذَلِكَ سَبْعٌ،

مِثْلُ: الثَّعْلَبِ، وَابْنِ عَرَسٍ).^(٥)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَطَّانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْإِقْتَاعِ» (ج ١ ص ١٠٩): (وَأَجْمَعُوا عَلَى

تَحْرِيمِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَتَاوَى نُورِ عَلِيِّ الدَّرْبِ» (ج ٥ ص ١٣):

(أَمَّا السَّبَاعُ فَهِيَ النَّجَسَةُ، وَلَوْ ذُبِحَتْ). اهـ

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٤)؛ رِوَايَةٌ: ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ.

(٢) انْظُرْ: «التَّمْهِيدِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ١٥٥).

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٤)؛ رِوَايَةٌ: ابْنِ وَهْبٍ.

(٤) نَقَلَهُ عَنْهُ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٥ و ١٥٦).

(٥) نَقَلَهُ عَنْهُ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْمَالِكِيِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٦).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَنْبَارِ» (ج ٦ ص ٦٥): (وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ الْعَدْرَةِ، وَلَا شَيْءٍ مِنَ السَّبَاعِ ذَوَاتِ الْأَنْبَابِ، وَلَا أَكْلُ الْكَلْبِ، وَالْهَرِّ - الْإِنْسِيِّ وَالْبَرِّيِّ سَوَاءً - وَلَا الثَّعَلَبِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِشْرَافِ» (ج ١ ص ٣٩٢): (وَبِظَاهِرِ خَبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ نَقُولُ فِي الثَّعَلَبِ، وَهُوَ سَبْعٌ دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ السَّبَاعِ الَّذِي نَهَى عَنْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَنْبَارِ» (ج ٦ ص ٧٣): (وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ شَيْءٍ مِنَ الْحَيَّاتِ، وَلَا أَكْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَوَاتِ الْمَخَالِبِ مِنَ الطَّيْرِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٧): (لَا أَعْلَمُ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ خِلَافًا أَنْ الْقِرْدَ لَا يُؤْكَلُ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، لِأَنَّهُ مِمَّا لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ، وَمَا عَلِمْنَا أَحَدًا أَرْخَصَ فِي أَكْلِهِ، وَالْكَلبُ وَذُو النَّابِ كُلُّهُ عِنْدِي مِثْلُهُ، وَالْحُجَّةُ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لِأَنِّي قَوْلِ غَيْرِهِ، وَمَا يَحْتَاجُ الْقِرْدُ، وَمِثْلُهُ أَنْ يُنْهَى عَنْهُ، لِأَنَّهُ يُنْهَى عَنْ نَفْسِهِ بِزَجْرِ الطَّبَاعِ، وَالنُّفُوسِ لَنَا عَنْهُ، وَلَمْ يَلْغُنَا عَنِ الْعَرَبِ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِمْ أَكْلُهُ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْبُهَوِيُّ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّوْضِ الْمُرْبِعِ» (ج ٢ ص ٥٨٨): (وَيُبَاحُ حَيَوَانُ الْبَحْرِ كُلُّهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ). [المائدة: ٩٦]، إِلَّا الضَّفْدَعُ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ، وَإِلَّا التَّمْسَاحُ؛ لِأَنَّهُ ذُو نَابٍ يَفْتَرَسُ بِهِ، وَإِلَّا الْحَيَّةَ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمُسْتَحَبَّاتِ، وَتَحْرُمُ الْجَلَالَةُ الَّتِي أَكْثَرُ عَافِيهَا النَّجَاسَةُ، وَكَبَنُهَا، وَيَبْضُهَا نَجِسٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٥ ص ١٨٦ و ١٨٧):

وَالْوَزْغُ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِ أَكْلِهِ... وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّ الْوَزْغَ لَيْسَ بِصَيْدٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا أُبِيحَ أَكْلُهُ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «الْكَافِي» (ج ١ ص ٤٣٧): (وَمِنْ عُلَمَاءِ

الْمَدِينَةِ جَمَاعَةٌ لَا يُجِزُونَ أَكْلَ سِبَاعِ الطَّيْرِ، وَلَا مَا أَكَلَ الْجَيْفَ مِنْهَا، وَلَا الْجَلَالَةَ مِنَ الدَّوَابِّ وَغَيْرِهَا، وَلَا أَكْلَ شَيْءٍ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ، وَهَوَامِّهَا، مِثْلَ: الْحَيَّاتِ، وَالْأَوْزَاعِ، وَالْفَأْرِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، وَكُلُّ مَا يَجُوزُ قَتْلُهُ، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ لَأَكْلِهِ، وَلَا تَعْمَلُ الذِّكَاةُ عِنْدَهُمْ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ: أَشْهَبَ، وَعُرْوَةَ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمَدَنِيِّينَ، وَغَيْرِهِمْ). اهـ

قُلْتُ: وَمَا تَجْهَلُهُ الْعَرَبُ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي الشَّرْعِ يُرَدُّ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ شَبَّهَا بِهِ مِنْ

نَاحِيَةِ الْحِلِّ، أَوْ الْحُرْمَةِ. ^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رحمته فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٣٨): (وَقَالَ مَنْ عَلَّلَ

بِالْأَذَى: أَنْوَاعُ الْأَذَى مُخْتَلِفَةٌ، وَكَانَتْ نَبَّةً بِالْعَقْرِبِ عَلَى مَا يُشَارِكُهَا فِي الْأَذَى بِالسَّعِ، وَنَحْوِهِ مِنْ ذَوَاتِ السُّمُومِ كَالْحَيَّةِ، وَالزُّبُورِ.

وَبِالْفَأَرَةِ عَلَى مَا يُشَارِكُهَا فِي الْأَذَى بِالنَّقْبِ وَالْقَرْضِ، كَابْنِ عَرَسٍ.

وَبِالغُرَابِ، وَالْحِدَا عَلَى مَا يُشَارِكُهَا بِالْإِخْتِطَافِ، كَالصَّقْرِ.

وَبِالْكَلْبِ الْعُقُورِ عَلَى مَا يُشَارِكُهُ فِي الْأَذَى بِالْعُدْوَانِ وَالْعَقْرِ، كَالْأَسَدِ،

وَالْفَهْدِ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «الرَّوَضُ الْمُرْبِعُ» لِلْبَهْوتِيِّ (ج ٢ ص ٥٨٧).

قُلْتُ: وَمَا يَسْتَخْبِئُهُ الْعَرَبُ فَهُوَ مُحَرَّمٌ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ الْمُفَسِّرُ رحمته فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٣١٨): (مَا كَانَ مِنَ الْحَيَّوَانِ أَصْلُهُ الْإِدَايَةُ؛ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ ابْتِدَاءً، لِأَجْلِ إِدَائَتِهِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، كَالْحَيَّةِ، وَالْعَقْرَبِ، وَالْفَأْرِ، وَالْوَزْغِ، وَشَبِهِهِ). اهـ

قُلْتُ: فَيُسْرَعُ قَتْلُ الْحَيَّوَانِ الْمُؤْذِي، وَذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ: الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةَ، وَحُكْمِي الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ.^(١)



(١) وَأَنْظَرُ: «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٢ ص ٦٧)، وَ«الْمَبْسُوطُ» لِلسَّرْحَسِيِّ (ج ٤ ص ٨١)، وَ«الْحَاشِيَّةُ عَلَى كِفَايَةِ الطَّالِبِ الرَّبَّانِيِّ» لِلْعَدَوِيِّ (ج ٢ ص ٥٠٣)، وَ«الْكَافِي» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٣٨٦)، وَ«رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٤٦)، وَ«الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (ج ٣ ص ٣٤٦)، وَ«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ١ ص ٣١٨).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَيَوَانَاتُ، وَالطَّيُورُ، وَالْحَشْرَاتُ
الْمُحْرَمَةُ أَكْلِهَا فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ

الْمُحْرَمُ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَالطَّيْرِ نَوْعَانِ:
(١) نَوْعٌ مُحْرَمٌ بِعَيْنِهِ.

(٢) وَنَوْعٌ مُحْرَمٌ لِسَبَبٍ وَارِدٍ عَلَيْهِ.

فَالنَّوْعُ الْأَوَّلُ: كَالخَنِزِيرِ، وَالسَّبَاعِ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَالْجَوَارِحِ مِنَ الطَّيْرِ، وَمَا يَأْكُلُ
الْجَيْفَ، وَالْحَشْرَاتِ^(١)، وَالْقَادُورَاتِ، وَالْحَيَوَانَاتِ الَّتِي تَعَافُهَا النُّفُوسُ، لِأَنَّهَا
مُسْتَقْدَرَةٌ، وَمُسْتَحَبَّةٌ، وَالْخَيْثُ مَطْعَمُهُ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي: كَالْمَيْتَةِ، وَكُلُّ مَا نَقَصَهُ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الدَّكَاءِ^(٢)، وَالْجَلَالَةِ.

(١) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ الْمُفَسِّرُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٧ ص ١١٩): (وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ:

الْإِجْمَاعُ عَلَى تَحْرِيمِ الْعِدْرَةِ، وَالْبَوْلِ، وَالْحَشْرَاتِ الْمُسْتَقْدَرَةِ، وَالْحُمْرِ، مِمَّا لَيْسَ مَذْكُورًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ). اهـ

(٢) وَشُتِرَطٌ لِلدَّكَاءِ خَمْسَةُ شُرُوطٍ:

(١) أَهْلِيَّةُ الْمَذَكِّيِّ.

(٢) الْأَلَّةُ الْحَادَّةُ.

(٣) قَطْعُ الْحُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ؛ الْحُلُقُومُ: مَجْرَى النَّفْسِ، وَالْمَرِيءُ: مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ.

(٤) أَنَّ يَقُولَ عِنْدَ الذَّبْحِ: «بِسْمِ اللَّهِ».

(٥) أَنَّ يَنْهَرَ الدَّمَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٩].

قُلْتُ: وَالتَّفْصِيلُ: التَّبْيِينُ، فَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ بَيَّنَّ الْمُحَرَّمَاتِ فِي الْحَيَوَانَاتِ، أَوِ الطُّيُورِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.^(١)

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ١١٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ^(٢)﴾ [الأعراف: ١٥٧].

فَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فُكِّلَ...).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤٨٨)، وَ (٢٥٠٧)، وَ (٣٠٧٥)، وَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٦٨).

انظُرْ: «زَادَ الْمُسْتَفْتَعُ» لِلْحَجَاوِيِّ (ص ٢٢٧ و ٢٢٨)، وَ «مَنْهَجَ السَّالِكِينَ» لِلشَّيْخِ السَّعْدِيِّ (ص ٢٢٥ و ٢٢٦).

(١) وَانظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢١ ص ٥٣٥ و ٥٣٦)، وَ «جَامِعَ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٢ ص ١٩٠ و ١٩١).
(٢) مِثْلُ: الْحَشْرَاتِ لِأَنَّهَا مِنَ الْخَبَائِثِ، فَيُحَرِّمُ أَكْلَ مَا لَا دَمَ لَهُ مِنَ الْحَشْرَاتِ، كَالْخُنْفَسَاءِ، وَالصَّرْصُورِ، وَالدَّبَابِ، وَغَيْرِهَا.

وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: الْحَنْفِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ، وَهُوَ قَوْلُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُقُودَةُ وَالْمُتْرَدِيَّةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ﴾ [المائدة: ٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالِدَمَّ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].
قُلْتُ: فَهَذِهِ الْآيَاتُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ حَبِيثٍ، أَوْ مُضَرٍّ يَحْرُمُ تَنَاوُلَهُ، وَاسْتِعْمَالَهُ.
* فَهَذَا هُوَ مَنَهَجُ الْإِسْلَامِ فِي الْمُحَرَّمَاتِ مِنَ الْأَطْعَمَةِ، وَهُوَ مَنَهَجٌ يَدُورُ عَلَى دَفْعِ الْمَفْسَدَةِ، وَجَلْبِ الْمَنْفَعَةِ.

* وَهُوَ تَشْرِيْعٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ عَلِيمٍ بِكُلِّ شَيْءٍ.

انظُر: «مِنَهَاجُ الطَّالِبِينَ لِلنَّوَى» (ص ٣٢٢)، وَ«مُعْنَى الْمُحْتَاكِ لِلشَّرِيْبِيِّ» (ج ٤ ص ٣٠٣)، وَ«كَشَافَ الْفِتَاكِ» لِلْبُهَوِيِّ (ج ٦ ص ١٩١)، وَ«الْمَبْسُوطُ» لِلشَّرْحِيِّ (ج ١١ ص ٣٩٩)، وَ«الْبِنَايَةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١ ص ٣٩١)، وَ«التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ» لِلْمَوَاقِ (ج ٣ ص ٢٢٨).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢١ ص ٦ و ٩): (وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْأَصْلِ^(١) الْعَظِيمِ الْجَامِعِ؛ وَسَطٌ...). اهـ.
 وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (كُلُّ ذِي نَابٍ^(٢) مِنَ السَّبَاعِ، فَأَكْلُهُ حَرَامٌ).
 أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٣٣) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَبِيدَةَ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ بِهِ.
 وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ^(٣) مِنَ الطَّيْرِ).
 أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٩٣٤) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مَهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بِهِ.

(١) يَعْنِي: فِيمَا يَجَلُّ، وَيَحْرُمُ مِنَ الْأَطْعِمَةِ، وَالْأَشْرَبَةِ.
 (٢) فَمَا لَهُ نَابٌ، فَأَكْلُهُ حَرَامٌ، لِأَنَّهُ يَفْتَرَسُ بِهِ، وَيَأْكُلُ اللَّحْمَ.
 (٣) فَكُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ.
 وَالْمُرَادُ بِالْمِخْلَبِ: الْمِخْلَبُ الَّذِي يَصِيدُ بِهِ، وَهُوَ الظُّفْرُ.
 الصَّائِدُ بِمِخْلَبِهِ وَحَدَهُ، فَهُوَ الَّذِي يَصِيدُ الصَّيْدَ بِمِخْلَبِهِ.
 وَالْمِخْلَبُ: لِلطَّيْرِ وَالسَّبَاعِ بِمَنْزِلَةِ الظُّفْرِ لِلْإِنْسَانِ.
 وَالْمُرَادُ بِهِ: مَا يَقْطَعُ، وَيَسْقُطُ بِمِخْلَبِهِ؛ كَالنَّسْرِ، وَالصَّفْرِ، وَالْبَازِيِّ، وَنَحْوِهَا.
 وَأَنْظَرُ: «فَتَحَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١٤ ص ٢٠١ و ٢٠٣)، وَ«مِرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ» لِلْقَارِي (ج ٦ ص ١٦٥٥)، وَ«الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١٤)، وَ«شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لَهُ (ج ١٣ ص ١٨٢)، وَ«الْمَغْنِي» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٩ ص ٤٠٨)، وَ«الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٦ ص ٧٣).
 قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٩ ص ٣): (فَأَمَّا النَّجْسُ فَلَا يَجِلُّ أَكْلُهُ، وَهُوَ الْكَلْبُ، وَالْخَنْزِيرُ، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَغَيْرِهِ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ، فَلَا يَحِلُّ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِهِ، وَكَذَلِكَ مِنْ كُلِّ مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ.

وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ ﷺ قَالَ: (نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَعِ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (مِنَ السَّبَاعِ)

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٥٣)، وَ(٥٧٨)، وَ(٥٧٨١)، وَمُسْلِمٌ فِي

«صَحِيحِهِ» (١٩٣٢) مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ

الْخُسَنِيِّ ﷺ بِهِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ ذِي الْجَلَالِ

وَالْإِكْرَامِ» (ج ١٤ ص ٢٠٣): (فَكُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ؛ فَإِنَّهُ حَرَامٌ، وَالْمُرَادُ:

بِالْمِخْلَبِ الْمِخْلَبُ الَّذِي يَصِيدُ بِهِ.

* وَأَمَّا مَا لَا يَصِيدُ بِهِ فَلَا بَأْسَ، وَالْمِخْلَبُ: هُنَا هُوَ الطُّفْرُ، لِأَنَّهُ مَا خُوذُ مِنَ الْخَلْبِ،

وَهُوَ الْإِمْسَاكُ وَالْجَذْبُ.

وَلَيْسَ الْمِخْلَبُ: مَا يَظْهَرُ فِي سَاقِ الدِّيَكَةِ إِذَا تَقَدَّمَ بِهَا السِّنُّ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ

بِمِخْلَبٍ. اهـ

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (خَمْسُ فَوَاسِقُ، يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ:

الْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْحَدْيَا، وَالْغَرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ).^(١)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٣١٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٩٨).

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (خَمْسٌ فَوَاسِقُ، يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحَدِيَا).^(١)
 قُلْتُ: فَكُلُّ مَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِهِ، فَلَا ذَكَاءَ لَهُ، وَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ، لِإِبَاحَةِ قَتْلِهِ، لِأَنَّهُ مُضَرٌّ، وَمَسْتَقْدَرٌ فِي الطَّبَعِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» (ج ١٤ ص ٢١٨): (فَهَذَا نَأْخُذُ أَنَّ: كُلَّ مَا أَمَرَ الشَّارِعُ بِقَتْلِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ فَهُوَ حَرَامٌ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» (ج ١٤ ص ٢١٨): (وَلِهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ نَكُونَ قَاعِدَةً فنَقُولُ: كُلُّ مَا أَمَرَ الشَّرْعُ بِقَتْلِهِ فَهُوَ حَرَامٌ). اهـ

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (مَنْ يَأْكُلُ الْغُرَابَ؟ وَقَدْ سَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسِقًا، وَاللَّهُ مَا هُوَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ).^(٢)

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٩٨).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢٤٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١٩٨٤٩).

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَدْ صَحَّحَهُ أَبُو صِيرِيٍّ فِي «مِصْبَاحِ الزُّجَاجَةِ» (ج ٢ ص ١٥٦)، وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ ابْنِ

مَاجَةَ» (٣٢٤٨).

وَالَيْكَ التَّفْصِيلُ:

التَّرْتِيبُ	المُحَرَّمُ أَكْلُهُ	التَّرْتِيبُ	المُحَرَّمُ أَكْلُهُ
١	الأَدَمِيُّ ^(١) ، وَهُوَ مُسْتَقْدَرُ اللَّحْمِ.	٢	الْكَلْبُ، أَوْ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ.
٣	الْحِمَارُ: وَهُوَ رَجَسٌ خَبِيثٌ، فَيَحْرَمُ أَكْلُ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ.	٤	الْخِنْزِيرُ ^(٢) ، أَوْ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ، إِلَّا شَعْرَهُ فَهُوَ طَاهِرٌ، فَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ.
٥	الْقِرْدُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ، وَهُوَ خَبِيثٌ اللَّحْمِ.	٦	الْغُورُ لَا بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا، وَهِيَ خَبِيثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ.
٧	الثَّعْلَبُ: وَهُوَ مِنْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ.	٨	السَّنُورُ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الْمُفْتَرَسَةِ.
٩	الضَّبْعُ: وَهُوَ لَهُ نَابٌ، وَيَفْتَرَسُ، وَيَأْكُلُ الْجِيفَ، وَهُوَ خَبِيثٌ فِي الطَّبْعِ.	١٠	القَنْفُذُ: وَهُوَ حَيَوَانٌ صَغِيرٌ لَهُ شَوْكٌ، وَهُوَ يُسْتَخْبَثُ فِي الْأَكْلِ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(١) وَلَا يَلْزَمُ مِنْ طَهَارَةِ الشَّيْءِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَكْلُهُ، فَهَذَا الْإِنْسَانُ مَعَ طَهَارَتِهِ، لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ لِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ فِي طِبَاعِ النُّفُوسِ الْبَشَرِيَّةِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَسُدًا.

(٢) فَالْأَيُّ صَرِيحَةٌ فِي تَحْرِيمِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ، وَخُصَّ اللَّحْمُ بِالذِّكْرِ مَعَ أَنَّ جَمِيعَ أَجْزَائِهِ مُحَرَّمَةٌ.

❖ وَأَتَّفَقُوا: أَنَّ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ، وَشَحْمَهُ، وَوَدَكَهُ، وَعُضْرُوفَهُ، وَمِخْهَ، وَعَصَبَهُ، وَعَظْمَهُ، وَحَشْوَتَهُ، حَرَامٌ كُلُّهُ، وَكُلُّ

ذَلِكَ نَجِسٌ.

وَأَنْظُرْ: «مَرَاتِبَ الْإِجْمَاعِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ص ٢٣).

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ الْمُنَسَّرُ فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٢٣): (لَا خِلَافَ أَنَّ جُمْلَةَ الْخِنْزِيرِ مُحَرَّمَةٌ، إِلَّا

الشَّعْرَ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْخِرَازَةُ بِهِ). اهـ

١١	الزَّوَاحِفُ: بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا.	١٢	الذُّبُّ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ.
١٣	الْوَزْغُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا. وَالْوَزْغُ: جِنْسٌ مِنَ السَّحَالِيِّ يُعْرَفُ بِأَمِّ أَبْرَصَ. فِيَحْرُمُ أَكْلُ الْوَزْغِ، وَذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ.	١٤	الْفَأْرُ، بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ. قَالَ الشَّيْخُ الْفُورَانِيُّ فِي «الْمُلَخَّصِ الْفَقْهِيِّ» (ج ٢ ص ٤٦٣): (وَيَحْرُمُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ مَا يُسْتَخْبَثُ، كَالْحَيَّةِ، وَالْفَأْرَةِ، وَالْحَشْرَاتِ). اهـ
١٥	السُّحْلِيَّةُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا الْكُبْرَى وَالصُّغْرَى.	١٦	ذَوَاتُ السُّمُومِ: بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا، فَلَا يَحِلُّ مَا فِيهِ مَضْرَّةٌ، كَالسَّمِّ وَنَحْوِهِ، مِثْلُ: الْحَيَّةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالزُّبُورِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.
١٧	الْحَبِيَّةُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا، لِأَنَّهَا مِنَ الْمُسْتَخْبَثَاتِ.	١٨	العُقْرُبُ، وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْقًا مِنَ الْفَوَاسِقِ الَّتِي تُقْتَلُ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ.
١٩	الْوَطَاطُ، وَيُسَمَّى عِنْدَنَا الْخَفَّاشُ، وَهُوَ مُسْتَقْدَرٌ فِي الطَّبْعِ.	٢٠	الهِرَّةُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا، وَهِيَ سَبْعٌ، وَهِيَ نَوْعَانِ: أَهْلِيٌّ وَوَحْشِيٌّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ بِنَوْعِيهِ.
٢١	التَّمْسَاحُ ^(١) ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ لِأَنَّهُ ذُو نَابٍ يَفْتَرِسُ بِهِ، وَهُوَ مِنَ السَّبَاعِ	٢٢	الضَّفْدَعُ، لِأَنَّهَا مُسْتَخْبَثَةٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(١) فَالتَّمْسَاحُ: مِنَ السَّبَاعِ الْمُفْتَرِسَةِ، وَهُوَ خَيْبٌ اللَّحْمِ، لِأَنَّهُ يَأْكُلُ الْجَيْفَ، وَلَا يَسْتَطِيعُهُ الْعَرَبُ فِي أَكْلِهِ.

<p>فَيَحْرُمُ أَكْلَ الضَّفْدَعِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: الْحَنْفِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ.</p> <p>واعتبر شيخنا ابنُ عُثَيْمِينَ <small>رحمته</small> في «فتح ذي الجلال والإكرام» (ج ١٤ ص ٢٤٠)، أن الضفدع من الحيوانات النجسة.</p>		<p>فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْمُحْرَمِ مِنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَيَأْكُلُ اللَّحْمَ، وَهُوَ خَبِيثٌ مِنْ الْخَبَائِثِ^(١).</p> <p>وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: الْحَنْفِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ.</p>	
<p>مَا ذُبِحَ مِنْ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ عَنْ طَرِيقِ الصَّعْقِ بِالْكَهْرُبَاءِ، أَوْ الرَّصَاصِ، أَوْ الضَّرْبِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.</p>	٢٤	<p>مَا ذُبِحَ مِنْ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ عَلَى الْقُبُورِ، وَالْأَوْثَانِ وَالْأَصْنَامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.</p>	٢٣
<p>الْمَيْتَةُ مِنْ حَيَوَانَ مَأْكُولِ اللَّحْمِ، مِثْلُ: الْغَنَمِ، وَالْبَقَرِ، وَالْإِبِلِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.</p>	٢٦	<p>الْجُلَالَةُ: وَهِيَ الَّتِي أَكْثَرُ عَافِيهَا بِالنَّجَاسَةِ، فَيَحْرُمُ لَحْمُهَا وَلَبْنُهَا، فَهِيَ مِنَ الْخَبَائِثِ.</p>	٢٥

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٥٧].

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَطَّانِ رحمته فِي «الْإِفْتِخَارِ» (ج ١ ص ١٠٩): (وَأَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنْ

السَّبَاعِ). اهـ

(١) وَلَا يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٩٦]؛ لِأَنَّ مُرَادَ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ:

الْأَسْمَاكُ الَّتِي تَعِيشُ دَائِمًا فِي الْبَحْرِ.

<p>وَالْمَيْتَةُ: الَّتِي لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا عِنْدَ ذَبْحِهَا. وَكَذَلِكَ: الْمُرْتَدِّيَّةُ، وَالنَّطِيحَةُ، وَالْمُنْحَنِقَةُ، وَالْمَوْقُودَةُ.^(١)</p>	<p>وَالْجَلَالَةُ تَكُونُ مِنَ الْأَنْعَامِ، مِثْلُ: الْغَنَمِ، وَالْبَقَرِ، وَالْإِبِلِ، وَغَيْرِهَا، وَتَكُونُ مِنَ الدَّوَابِّ: مِثْلُ: الدَّجَاجِ وَغَيْرِهَا.</p>	
<p>الدَّمُ الْمَسْفُوحُ: وَهُوَ الْمُهْرَاقُ، لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ، وَلَا شُرْبُهُ بِالْإِجْمَاعِ. قَالَ الشَّيْخُ الْفُوزَانُ فِي «الْمُلَخَّصِ الْفِقْهِيِّ» (ج ٢ ص ٤٦١): (وَأَمَّا الدَّمُ: فَالْمُرَادُ بِهِ الْمَسْفُوحُ مِنْهُ). اهـ</p>	<p>٢٨</p>	<p>٢٧</p>

(١) الْمُرْتَدِّيَّةُ: هِيَ الَّتِي تَتَرَدَّى مِنَ الْعُلُوِّ إِلَى الْأَسْفَلِ فَتَمُوتُ.

النَّطِيحَةُ: وَهِيَ الشَّاةُ يَنْطِحُهَا غَيْرُهَا، فَتَمُوتُ بِذَلِكَ.

الْمُنْحَنِقَةُ: وَهِيَ الَّتِي تَمُوتُ حَنْقًا.

وَالْحَنْقُ: حَبْسُ النَّفْسِ.

الْمَوْقُودَةُ: الْوَقْدُ شِدَّةُ الضَّرْبِ، مِثْلُ: أَنْ تُضْرَبَ بِحَجَرٍ، أَوْ عَصَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

انظُر: «الْجَامِعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٦ ص ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)، وَ«أَحْكَامَ الْقُرْآنِ» لِلْجَبَّاصِ (ج ٢

ص ٣٠٥)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٢ ص ١٠ و ١١).

<p>الْجَرْبُوعُ^(٢): وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ، وَيَأْكُلُ الْحَشْرَاتِ، وَهُوَ مُسْتَقَدَّرٌ فِي غَالِبِ طِبَاعِ النَّفُوسِ، وَالْآثَارُ فِيهِ ضَعِيفَةٌ! وَهَذَا قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ، وَرِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَلِأَنَّهُ يُشْبَهُ الْفَأْرَ.</p>	<p>٣٠</p>	<p>السَّنَجَابُ^(١)، بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ، وَهُوَ مُسْتَقَدَّرٌ، وَيَأْكُلُ الْحَشْرَاتِ أَيْضًا، كَمَا يَأْكُلُ النَّبَاتَاتِ، فَهُوَ فِي أَصْلِ خَلْقَتِهِ مُسْتَقَدَّرٌ.</p>	<p>٢٩</p>
<p>النَّمْسُ: هُوَ حَيَوَانٌ ثَدِيٌّ طَوِيلٌ، لَهُ ذَيْلٌ طَوِيلٌ أَيْضًا، مِنْ الْحَيَوَانَاتِ آكِلَةِ اللَّحُومِ، يَتَغَدَّى عَلَى النَّبَاتِ، وَالْحَيَوَانَاتِ الصَّغِيرَةِ، وَيَصِلُ بِهِ الْأَمْرُ إِلَى أَكْلِ الْحَيَاتِ، وَهُوَ مِنْ فَصِيلَةِ السَّمُورِيَّاتِ.</p>	<p>٣٢</p>	<p>ابْنُ عَرَسٍ: وَهُوَ دَوِيْبَةٌ رَقِيْقَةٌ تُعَادِي الْفَأْرَ تَدْخُلُ جُحْرَهُ وَتُخْرِجُهُ، يَحْرُمُ أَكْلُهُ، لِأَنَّهُ يَنْهَشُ بِنَابِهِ، وَيَأْكُلُ اللَّحْمَ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ النَّهْيِ عَنِ السَّبَاعِ، وَلِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فِي الْأَكْلِ، فَاجْتَمَعَ فِيهِ مُقْتَضِيَانِ لِتَحْرِيمِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ.</p>	<p>٣١</p>

(١) وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَوَاتِ النَّبَاتِ الْمُفْتَرَسَةِ، إِلَّا أَنَّهُ مُسْتَقَدَّرٌ فِي الطَّبَاعِ، وَلَحْمُهُ مِنَ اللَّحُومِ الْخَبِيثَةِ، لِأَنَّهُ يَأْكُلُ الْحَشْرَاتِ الْمُسْتَقَدَّرَةَ.

* فَيَقَرَّرُ أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ فِي غَالِبِ الطَّبَاعِ، بِمِثْلِ الْبَرْبُوعِ تَمَامًا.

(٢) الْجَرْبُوعُ، وَيُقَالُ: الْبَرْبُوعُ، دَابَّةٌ عَلَى هَيْئَةِ الْفَأْرِ، وَأَكْبَرُ مِنْهُ، وَلَهُ ذَنْبٌ طَوِيلٌ، فَصِيرُ الْيَدَيْنِ طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ، يَأْكُلُ النَّبَاتِ، وَالْحَشْرَاتِ.

انظُرْ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلرَّيْدِيِّ (ج ٢١ ص ٤٥).

<p>الْوَبْرُ: بِفَتْحِ الْوَاوِ، وَتَسْكِينِ الْبَاءِ؛ أَصْعَرُ مِنَ الْهَرِّ، أَكْحَلُ الْعَيْنِ، قَصِيرُ الذَّنْبِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ فِي رِوَايَةٍ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ^(١)، لِأَنَّهُ يُشْبَهُ الْفَأْرَ، وَهُوَ يَتَغَذَّى عَلَى كُلِّ مَنِ الْفَاكِهَةِ، وَأُورَاقِ الْأَشْجَارِ، وَالْحَشْرَاتِ، وَالسَّحَالِيِّ، وَكَذَلِكَ بِيضُ الطُّيُورِ.</p>	<p>٣٤</p>	<p>النَّيْضُ: وَهُوَ الْفُنْفُنُ الضَّخْمُ، لَهُ غِطَاءٌ مِنَ الْأَشْوَاكِ الْحَادَّةِ، وَهُوَ يَأْكُلُ النَّبَاتَاتِ وَالْفَوَاكِهَ، وَالْحَشْرَاتِ، وَالسَّحَالِيِّ ذَاتِ الْحَجْمِ الصَّغِيرِ، وَهُوَ أَنْوَعٌ، وَيَحْرَمُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ.</p>	<p>٣٣</p>
<p>ابْنُ آوَى: وَهُوَ يُشْبَهُ الْكَلْبَ، وَالذَّنْبَ، وَالثَّلَبَ، يَفْتَرَسُ، وَيَأْكُلُ اللَّحْمَ، وَيَتَمَيَّزُ بِوَجْهِهِ الصَّغِيرِ، وَهُوَ شَبِيهُ بِوَجْهِ الثَّلَبِ.</p>	<p>٣٦</p>	<p>السَّمُورُ: هُوَ حَيَوَانٌ ثَدِيئٌ مِنَ فَصِيلَةِ الْعَرَسِيَّاتِ، يَأْكُلُ اللَّحْمَ، وَيَضْطَادُ الْأَرَانِبَ.</p>	<p>٣٥</p>
<p>هَوَامُّ الْأَرْضِ، وَمَا يَدْبُ عَلَيْهَا، مِثْلُ: فَصِيلَةِ الدُّودِ، أَوْ الْحَشْرَاتِ، لِأَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ.</p>	<p>٣٨</p>	<p>الْفَنَكُ: وَهُوَ أَحَدُ أَنْوَاعِ الثَّعَالِبِ الصَّغِيرَةِ الْحَجْمِ، وَيَسْمَى: ثَعْلَبَ الصَّحْرَاءِ.</p>	<p>٣٧</p>

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (ج ١٠ ص ٣٦١)، و«أضواء البيان» للشنقيطي (ج ٢ ص ٢٦٩).

<p>السَّبَاعُ^(٣) بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا؛ مِثْلُ: الْأَسَدِ، وَالنَّيْرِ، وَالذُّبِّ، وَالضَّبْعِ، وَالْتَّمَسَاحِ، وَالذُّبِّ، وَالشَّعَلِ، وَالْهَرِّ، وَالْفَهْدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.</p> <p>وَالسَّبَاعُ^(٤): هِيَ الْمُفْتَرِسَةُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الْكُبْرَى وَالصُّغْرَى، وَهِيَ مَا لَهَا نَابٌ، وَتَأْكُلُ اللَّحْمَ.</p>	<p>يَحْرُمُ أَكْلُ بَيْضِ الْجَلَالَةِ، لِأَنَّ لَحْمَهَا يَتَغَيَّرُ بِالنَّجَاسَةِ، وَإِذَا تَغَيَّرَ لَحْمُهَا تَغَيَّرَ لَبْنُهَا وَبَيْضُهَا، لِأَنَّ الْجَمِيعَ مُتَوَلَّدٌ مِنْهَا.</p> <p>وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ، وَقَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيِّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَبِهِ أَفْتَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ.^(١)</p> <p>قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢١ ص ٦١٨):</p> <p>(يُظْهَرُ أَثَرُ النَّجَاسَةِ فِي لَبْنِهَا^(٢)، وَبَيْضِهَا، وَعَرَقِهَا). اهـ.</p>	<p>٣٩</p>
--	--	-----------

(١) وانظر: «فتاوى اللجنة الدائمة» (ج ٢٢ ص ٣٧٧)، و«الإصناف» للمُرَادَوِيِّ (ج ١٠ ص ٢٧٥)، و«الفتاوى» لابن تيمية (ج ٢١ ص ٦١٨)، و«فتح الباري» لابن حجر (ج ٩ ص ٦٤٨).

(٢) فَكُلُّ حَيَوَانٍ كَانَ أَكَلُ لَحْمِهِ حَرَامًا، كَانَ شُرْبُ لَبْنِهِ حَرَامًا.

وَيَحْرُمُ شُرْبُ لَبْنِ الْحَمِيرِ الْأَهْلِيَّةِ، بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، لِأَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنْ لَحْمِ الْحَمِيرِ، وَلَحْمُهَا مُحَرَّمٌ، فَيَأْخُذُ حُكْمَهُ.

انظر: «مواهب الجليل» للخطَّابِ (ج ١ ص ١٣٢)، و«المجموع» للنَوَوِيِّ (ج ٩ ص ٣٦)، و«المغني» لابن قدامة (ج ٩ ص ٤٠٨)، و«الحاوي الكبير» للمَاوَرِدِيِّ (ج ١٥ ص ١٤٣).

(٣) فَيَحْرُمُ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

دُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ: هُوَ الَّذِي يُضْرَبُ بِأَنْبِيَاهِ الشَّيْءِ، وَيَفْتَرِسُ بِهِ.

وانظر: «المغني» لابن قدامة (ج ٩ ص ٤٠٨).

(٤) وَالسَّبْعُ: شَعْرُهُ طَاهِرٌ، فَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ لِأَيِّ حَاجَةٍ، وَهُوَ مُبَاحٌ لِلْأَعْرَاضِ.

<p>الْغُرَابُ^(١) بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ، مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَمِنْ غُرَابِ الزَّرْعِ وَغَيْرِهِ. وَالْغُرَابُ: يَأْكُلُ الْجَيْفَ، وَهُوَ خَبِيثٌ مِنَ الْخَبَائِثِ، وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَاسِقًا مِنَ الْفَوَاسِقِ، فَهُوَ لَيْسَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ. قَالَ الشَّيْخُ الْفُوزَانِيُّ فِي «الْمُلَخَّصِ الْفُقَهِيِّ» (ج ٢ ص ٤٦٢): (وَيَحْرُمُ مِنَ الطُّيُورِ مَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ؛ كَالنَّسْرِ، وَالرَّخِمِ، وَالْغُرَابِ، وَذَلِكَ لِخُبْثِ مَا يَتَغَدَّى بِهِ). اهـ</p>	<p>٤٢</p>	<p>الطُّيُورُ الْجَارِحَةُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا؛ مِثْلُ: الصَّقْرِ، وَالْبُومَةِ، وَالشَّاهِينَ، وَالنَّسْرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَالْجَارِحَةُ: هِيَ الْمُفْتَرِسَةُ مِنَ الطُّيُورِ الْكُبْرَى وَالصُّغْرَى، وَهِيَ مَالَهَا مِخْلَبٌ.</p>	<p>٤١</p>
<p>الْمَيْتَةُ مِنَ الطُّيُورِ مِنْ مَأْكُولَةِ اللَّحْمِ، مِثْلُ: الدَّجَاجِ، وَالْحَمَامِ، وَالْبَطِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.</p>	<p>٤٤</p>	<p>الْعُقَابُ: طَائِرٌ مِنَ الْجَوَارِحِ، وَهُوَ أَنْوَاعٌ مِنْ جِنْسِ الطُّيُورِ الْبَازِيَّةِ، وَهُوَ مُحْرَّمٌ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ.</p>	<p>٤٢</p>
<p>الْعَقَعْقُ: مُحْرَّمٌ الْأَكْلِ، وَهُوَ طَائِرٌ فِيهِ سَوَادٌ، وَبَيَاضٌ صَحْمٌ طَوِيلُ الْمِنْقَارِ،</p>	<p>٤٦</p>	<p>الْحِدَاةُ: بِكَسْرِ الْحَاءِ، وَفَتْحِ الدَّالِ وَالْهَمْزَةِ، طَائِرٌ مِنَ الْجَوَارِحِ مِنْ فَصِيلَةِ الْبَازِيَّةِ، يَعْنِي: مِنْ فَصِيلَةِ الصُّقُورِ، وَهُوَ مُتَوَسِّطُ الْحَجْمِ.</p>	<p>٤٥</p>

(١) وَالْغُرَابُ: يَأْكُلُ الْجَيْفَ.

<p>وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْغُرَبَانِ^(١)، وَالْعَرَبُ تَشْتَأَمُ بِهِ^(٢).</p> <p>وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ.</p>			
<p>اللَّقْلُقُ: طَائِرٌ مِنَ الطُّيُورِ الْمُهَاجِرَةِ كَبِيرَةٌ الْحَجْمِ ذَاتُ الْأَرْجُلِ الطَّوِيلَةِ، وَذَاتُ مِنْقَارٍ طَوِيلٍ، وَأَجْنِحَةٍ وَاسِعَةٍ، تَأْكُلُ الْحَشْرَاتِ، وَالضَّفَادِعَ، وَالْفِرَّانَ الصَّغِيرَةَ، وَأَفْرَاحَ الْأَفَاعِي، وَهَذَا النَّوْعُ يَعِيشُ فِي مِيَاهِ الْغَابَاتِ غَالِبًا.</p>	٤٨	<p>الْبَاسِقُ [الشَّرِيَاصُ]: وَهُوَ أَحَدُ أَنْوَاعِ الْجَوَارِحِ، صَغِيرُ الْحَجْمِ، الْمُتَمَيِّةُ لِفَصِيلَةِ الْبَازِيَّةِ، وَهُوَ وَاسِعُ الْإِنْتِشَارِ فِي الْعَالَمِ تَقْرِيْبًا.</p>	٤٧
<p>الْبَازِيُّ: طَائِرٌ مِنَ الْجَوَارِحِ يَأْكُلُ الْجِيْفَ، وَهُوَ مِنْ جِنْسِ الصُّقُورِ</p>	٥٠	<p>الرَّحْمُ: طَائِرٌ وَهُوَ عَقَابٌ صَغِيرٌ، وَيُشْبِهُ النَّسْرَ خِلْقَةً، لَكِنَّهُ لَا يَصِيدُ، وَإِنَّمَا يَأْكُلُ الْجِيْفَ، وَالْقَدَارَاتِ،</p>	٤٩

(١) وَالْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رحمته الله يُحَرِّمُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْغُرَبَانِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه جَعَلَهَا مِنَ الْفَوَاسِقِ الَّتِي تُقْتَلُ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٣١٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٩٨) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) وَأَنْظَرِ: «الْمُحَلَّى بِالْأَنْثَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٦ ص ٧٥)، وَ«زَادَ الْمَعَادِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٤ ص ٢٤٨)، وَ«الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ٢٣)، وَ«كَشَّافَ الْقِنَاعِ» لِلْبُهَوِيِّ (ج ٦ ص ١٩٠)، وَ«الْعَيْنُ» لِلخَلِيلِ (ج ١ ص ٦٤)، وَ«الْمُصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيْومِيِّ (ج ٢ ص ٤٢٢).

<p>الصَّغِيرَةَ، أَوْ الْمُتَوَسِّطَةَ الْحَجْمِ مِنْ فَصِيلَةِ الْعُقَابِ النَّسْرِيَّةِ. قَالَ الشَّيْخُ الْفُوزَانُ فِي «الْمُلَخَّصِ الْفِقْهِيِّ» (ج ٢ ص ٤٦٣): (مَا يَأْكُلُ الْحَيْفَ؛ كَالرَّخْمِ، وَالْغُرَابِ). اهـ</p>		<p>وَهُوَ مِنْ شَرِّ الطُّيُورِ، حَيْثُ فِي طَعْمِهِ، فَيَسْرِي ذَلِكَ الْخَبْثُ فِي لَحْمِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ حَرَّمَ عَلَيْنَا الْخَبَائِثَ.</p>	
<p>الْبُرْعُوثُ^(١): وَهِيَ حَشْرَةٌ صَغِيرَةٌ لَا أَجْنِحَةَ لَهَا، وَهِيَ مِنْ جِنْسِ الْحَشْرَاتِ، يَتَّبَعُ لِفَصِيلَةِ الْبَرَاغِيثِ، تَتَغَذَّى عَلَى دَمِ الْحَيَوَانَاتِ وَالطُّيُورِ، وَيَضُمُّ سَبْعَةَ أَنْوَاعٍ. مِنْهَا: بُرْعُوثُ الْإِنْسَانِ، وَأَمَّا الْأَنْوَاعُ الْأُخْرَى فَتَسْتَوِطِنُ فِي الْمَنَاطِقِ الْأُخْرَى.</p>	<p>٥٢</p>	<p>الْغُدَافُ: مُحَرَّمٌ الْأَكْلِ، وَهُوَ غُرَابٌ الصَّيْفِ، الضَّخْمُ الْوَافِرُ الْجَنَاحَيْنِ، وَإِنَّمَا أُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ الْفَصْلِ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا يُرَى فِيهِ، وَيَسْمَى الْغُرَابَ الْجَبَلِيِّ^(١). وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: الْحَنْفِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ.</p>	<p>٥١</p>

(١) وَأَنْظَرُ: «الْمُحْكَمُ وَالْمُحِيطُ الْأَعْظَمُ» لِابْنِ سَيِّدِهِ (ج ٥ ص ٤٦٨)، وَ«الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِلْمَاوَرِدِيِّ (ج ١٥ ص ١٤٥)، وَ«نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ» لِلرَّمْلِيِّ (ج ٨ ص ١٥٣)، وَ«مُعْنِي الْمُحْتَاجِ» لِلشَّرِّينِيِّ (ج ٤ ص ٣٠١)، وَ«الْهِدَايَةُ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ (ج ٤ ص ٦٨)، وَ«الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١٨)، وَ«شَرَحَ مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِلْبُهُوتِيِّ (ج ٣ ص ٤٠٨).

(٢) وَهِيَ غَيْرُ الْقَمَلَةِ.

<p>الْحَشْرَاتُ الْمُتَوَلِّدَةُ مِنَ النَّجَاسَاتِ، أَوْ الْمُتَنَجِّسَةُ^(٣)؛ مِثْلُ: الذُّبَابِ، وَالصَّرَاصِيرِ، وَغَيْرِهَا. وَالْحَشْرَاتُ عُمُومًا، لِأَنَّهَا مِنَ الْخَبَائِثِ، وَمُسْتَقْدَرَةٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، إِلَّا الْجَرَادَ. قَالَ الشَّيْخُ الْفَوْزَانُ فِي «الْمُلَخَّصِ الْفِقْهِيِّ» (ج ٢ ص ٤٦٣): (وَتَحْرُمُ الْحَشْرَاتُ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْخَبَائِثِ). اهـ</p>	<p>٥٤</p>	<p>يَحْرُمُ أَكْلُ الدُّودِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ، لِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ. وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: الْحَنْفِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ.^(١) وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ أَكْلُ الْحَلْزُونِ الْبُرِّيِّ: وَهُوَ دُوْدٌ يَكُونُ فِي العُشْبِ، لَهُ صَدْفٌ يَسْكُنُ فِي دَاخِلِهِ.^(٢)</p>	<p>٥٣</p>
<p>الدُّودُ الَّذِي يَتَغَدَّى مِنَ النَّجَاسَاتِ وَالْقَادُورَاتِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ: مِنَ الْكَبِيرِ مِنَ الدُّودِ، وَمِنَ الصَّغِيرِ.</p>	<p>٥٦</p>	<p>النَّمْلُ: لَا يَجُوزُ أَكْلُهَا بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا مِنْ كَبِيرَةٍ وَصَغِيرَةٍ.</p>	<p>٥٥</p>
<p>الزُّبُورُ: مِنْ جِنْسِ الْحَشْرَاتِ، وَهِيَ مُحْرَمَةٌ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا، وَتَأْكُلُ</p>	<p>٥٨</p>	<p>الْبُعُوضُ: وَهِيَ مِنَ الْحَشْرَاتِ السَّامَّةِ.</p>	<p>٥٧</p>

(١) وَانظُرْ: «تَاجَ الْعُرُوسِ» لِلزَّبِيدِيِّ (ج ٣٤ ص ٤٥٢)، وَ«الْبَحْرَ الرَّائِقَ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ج ٨ ص ٢٠٩)،
وَ«الْمَجْمُوعَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١٥)، وَ«كَشَافَ الْقِنَاعِ» لِلبُهَيْتِيِّ (ج ٦ ص ١٨٩).
(٢) وَلَا يَجِلُّ أَكْلُ الدُّودِ الْمُتَوَلِّدِ فِي الطَّعَامِ، وَالْفَاكِهَةِ، وَالْحُبُوبِ، لِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ عِنْدَ النَّاسِ.
* لَكِنْ إِذَا أَكَلَ الْمَرْءُ الدُّودَ مَعَ الْفَاكِهَةِ؛ مِثْلًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ أَحْيَانًا يَشْقُ التَّحْرُزُ مِنْهُ، وَهُوَ دُوْدٌ نَبَتَ فِيهَا
فَصَارَ كَالْجُزْءِ مِنْهَا طَبْعًا، وَهُوَ طَاهِرٌ فِي الْأَصْلِ، لَكِنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ فِي الْأَكْلِ عِنْدَ الْعَرَبِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُدًا.
(٣) وَالْمُتَنَجِّسُ: مُتَأَثِّرٌ بِالنَّجَاسَةِ مُخْتَلِطٌ بِهَا، فَالنَّجَاسَةُ لَمْ تَزَلْ فِيهِ.

<p>الْحَشْرَاتِ، وَسَامَةٌ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ، وَهِيَ قَرِينَةُ الصَّلَةِ بِالنَّحْلِ.</p>			
<p>الْعَنْكَبُوتُ: لَا يَجُوزُ أَكْلُهَا، وَهِيَ تَأْكُلُ الْحَشْرَاتِ.</p>	<p>٦٠</p>	<p>الْخَنَافِسُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا.</p>	<p>٥٩</p>

المَرَاجِعُ الفِقهِيَّةُ وَالْحَدِيثِيَّةُ:

انظُر: «الإفصاح» لابن هبيرة (ج ٢ ص ٣١٠ و ٤٥٧ و ٤٥٨)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (ج ١٣ ص ٨٣ و ٩٠ و ٩١ و ١٢٣)، و«المجموع» له (ج ٩ ص ٢٧ و ٢٨)، و«روضة الطالبين» له أيضًا (ج ٣ ص ٢٧٧)، و«الإيضاح» للمرداوي (ج ١٠ ص ٣٥٦ و ٣٦٠ و ٣٦١)، و«رد المحتار» لابن عابدين (ج ٥ ص ١٩٣)، و(ج ٦ ص ٣٠٤)، و«منطق الطير» لابن أبي جحلة (ص ١١٣ و ١٢٤ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٤٠ و ١٤٢)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (ج ٢ ص ٢٢١)، و(ج ٧ ص ١١٥ و ١١٩ و ١٢٢)، و«أحكام القرآن» للجباص (ج ١ ص ١٢٤)، و«فتح القدير» للشوكاني (ج ٩ ص ٢)، و«نيل الأوطار» له (ج ٨ ص ١١٦ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢)، و«أضواء البيان» للشنقيطي (ج ٢ ص ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٣ و ٢٧٣)، و«بدائع الصنائع» للكاساني (ج ٥ ص ٣٧ و ٣٩ و ٥٠)، و«إعلام الموقعين» لابن القيم (ج ١ ص ٣٣٩ و ٣٤٠)، و«زاد المعاد» له (ج ٤ ص ٢٤٥ و ٢٤٨)، و«أحكام أهل الذمة» له أيضًا (ج ١ ص ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٣ و ٢٥٦ و ٢٥٧)، و«الحاشية على الشرح الكبير» للدسوقي (ج ٢ ص ١٠١)، و«جامع البيان» للطبري (ج ١٢ ص ١٩٣)، و«تفسير القرآن» لابن كثير (ج ٢ ص ٧)، و«الفتاوى» لابن تيمية (ج ٢٠ ص ٥٢٣ و ٣٤٠ و ٣٤١)، و(ج ٢١ ص ٢٥ و ٢٤ و ٥٢٤ و ٥٤٠ و ٥٨٥)، و(ج ٣٥ ص ٢٠٨ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨)، و«الاختيارات الفقهية» له (ص ٣٢٥ و ٣٢٦)، و«اقتضاء الصراط المستقيم» له أيضًا (ص ٢٥٦)، و«الحاشية على الروض المربع» لابن القاسم (ج ٣ ص ٣٤٨)،

وَالْإِحْكَامَ شَرْحِ أَصُولِ الْأَحْكَامِ لَهُ (ج ٤ ص ٤٠٢)، وَ«الْمُغْنِي» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ١١ ص ٥٨٦ و ٦٠٦)، وَ«الْمُقْنِع» لَهُ (ص ٣٠٩)، وَ«الْكَافِي» لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ٥٥٧)، وَ«الْقَامُوسَ الْمُحِيطَ» لِلْفَيْرُوزِ أَبَادِيٍّ (ج ٢ ص ٢٩)، وَ(ج ٣ ص ٣٧)، وَ«الْمُضْبَاحَ الْمُنِيرَ» لِلْفَيْوُمِيِّ (ص ٢٦٤)، وَ«الْمُنْتَقَى» لِلْبَاجِيٍّ (ج ٨ ص ١١٥)، وَ«الْحَاشِيَةَ عَلَى الْعُمْدَةِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ٤ ص ٤٥٥)، وَ«سُبُلَ السَّلَامِ» لَهُ (ج ١ ص ٣٥)، وَ«فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٦٥٢ و ٦٥٤ و ٦٥٥)، وَ«بِدَايَةَ الْمُجْتَهِدِ» لِابْنِ رُشْدٍ (ج ١ ص ٣٤٠ و ٣٤١ و ٤٠١ و ٤٠٥)، وَ«الشَّرْحَ الْكَبِيرَ» لِلدَّرْدِيرِ (ج ١ ص ١١٧)، وَ«مُعْنِي الْمُحْتَاجِ» لِلشَّرِينِيِّ (ج ٤ ص ٢٩١ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٣٠٠)، وَ«تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِلزَّلَيْجِيِّ (ج ٤ ص ١٩٨ و ١٩٩)، وَ«تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ فِي شَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ» لَهُ (ج ٦ ص ٤٤٩ و ٤٦٨ و ٤٦٩)، وَ«زَادَ الْمُسْتَقْنِعِ فِي اخْتِصَارِ الْمُقْنِعِ» لِلْحَجَاوِيِّ (ص ٢٢٦ و ٢٢٧)، وَ«الرُّوْضَ الْمُرْبِعَ» لِلْبُهْرُتِيِّ (ج ٢ ص ٥٨٥ و ٥٨٦)، وَ«شَرْحَ مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لَهُ (ج ٣ ص ٤٠٨)، وَ«كَشَافَ الْقِنَاعِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٦ ص ١٩٠)، وَ«الْمُهَذَّبَ» لِلشَّيرَازِيِّ (ج ١ ص ٢٤٧ و ٢٤٨)، وَ«الْفُرُوعَ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (ج ٦ ص ٢٩٨)، وَ«الْحَاوِيَ الْكَبِيرَ» لِلْمَاوَرِدِيِّ (ج ١٥ ص ١٣٩ و ١٤٠)، وَ«الْمُدَوَّنَةَ الْكُبْرَى» لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (ج ١ ص ٥٤٢)، وَ«الْأُمَّ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ٣ ص ٦٢٩)، وَ«الْفَتَاوَى» لِلشَّيْخِ السَّعْدِيِّ (ج ١ ص ٢٣٢)، وَ«مَنْهَجَ السَّالِكِينَ» لَهُ (ص ٢٢٣ و ٢٢٤)، وَ«شَرْحَ عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٧٥١)، وَ«الْمَبْسُوطَ» لِلسَّرْحَسِيِّ (ج ١١ ص ٢٥٥)، وَ«التَّعْلِيقَ عَلَى الرَّوْضِ الْمُرْبِعِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ٢ ص ٥٨٥ و ٥٨٦)، وَ«الشَّرْحَ الْمُتَمِّعَ» لَهُ (ج ١٥ ص ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١)، وَ«شَرْحَ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» لَهُ أَيْضًا (ج ٤ ص ٢٦٦)، وَ«فَتْحَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» كِتَابًا: «الْأَطْعَمَةَ» لَهُ أَيْضًا (ج ١٤ ص ٢٠١ و ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢٢٤ و ٢٣٢)، وَ«الْمُلَخَّصَ الْفَقْهِيَّ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانَ (ج ٢ ص ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤)، وَ«الْإِمْدَادَ بِتَيْسِيرِ شَرْحِ الزَّادِ» لَهُ (ج ٣ ص ٥٦٠ و ٥٦١)، وَ«الْاِخْتِيَارَ لِتَعْلِيلِ الْمُخْتَارِ» لِابْنِ مَوْدُودٍ (ج ٣ ص ١١ و ١٥ و ١٦ و ١٧)، وَ«تُحْفَةَ الْفُقَهَاءِ» لِلسَّمَرْقَنْدِيِّ (ص ٤١٥

و(٤١٦)، وَ«المُطْلَعِ عَلَى أَبْوَابِ الْمُقْنَعِ» لِلْبُعْلِيِّ (ص ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣)، وَ«الْهَدَايَةِ»
لِلْكَوْذَانِيِّ (ص ١٥٩)، وَ«الْمُبْدِعِ» لِأَبِي إِسْحَاقَ بْنِ مُفْلِحٍ (ج ٨ ص ٨ و ١٠)، وَ«الْبَحْرَ الرَّائِقِ»
لِزَيْنِ الدِّينِ ابْنِ نُجَيْمٍ (ج ١ ص ٩٢)، وَ«تَهْدِيبَ اللُّغَةِ» لِلْأَزْهَرِيِّ (ج ١٣ ص ١١)، وَ«الْحَاشِيَةَ»
عَلَى مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ لِلْخُرَشِيِّ (ج ١ ص ٨١)، وَ«حَاشِيَتَا قَلِيُوبِي وَعُمَيْرَةَ» (ج ٤ ص ٢٦١)،
وَ«إِعَانَةَ الطَّالِبِينَ» لِلدَّمِيَّاطِيِّ (ج ١ ص ١١٢٠)، وَ«تَاجَ العُرُوسِ» لِلزَّبِيدِيِّ (ج ٢١ ص ٤٥)،
وَ«التَّاجَ وَالْإِكْلِيلَ» لِلْمَوَاقِ (ج ٣ ص ٢٣٠)، وَ«الْإِشْرَافَ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ٨ ص ١٦٥)،
وَ«الْأَوْسَطَ» لَهُ (ج ٢ ص ٤٤٩)، وَ«الْإِقْنَاعَ» لَهُ أَيضًا (ج ٢ ص ٦١٥)، وَ«المُحَلِّيَ بِالْآثَارِ» لِابْنِ
حَزْمٍ (ج ٦ ص ٨٤ و ٨٥)، وَ«مَرَاتِبَ الإِجْمَاعِ» لَهُ (ص ٢٣)، وَ«الْفَتَاوَى» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ج ٢٣
ص ٣٥)، وَ«فَتَاوَى نُورِ عَلَى الدَّرْبِ» لَهُ (ج ٥ ص ١٣)، وَ«التَّمْهِيدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١
ص ١٤٧)، وَ(ج ١٢ ص ١٨٦ و ١٨٧)، وَ«الْكَافِي» لَهُ (ج ١ ص ٤٣٦)، وَ«الاسْتِذْكَارَ» لَهُ أَيضًا
(ج ٥ ص ٢٩٧)، وَ«الْإِقْنَاعَ فِي مَسَائِلِ الإِجْمَاعِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ج ١ ص ١٠٩ و ٣٢٥)، وَ«الْبِنَايَةَ»
فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ لِلْعَيْنِيِّ (ج ١ ص ٣٩١)، وَ(ج ٤ ص ٣٩٧)، وَ«إِحْكَامَ الْأَحْكَامِ بِشَرْحِ عُمْدَةِ
الْأَحْكَامِ» لِابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ (ج ٢ ص ٢٨٢)، وَ«الْإِعْلَامَ» لَهُ (ج ١٠ ص ١٢٢)، وَ«الرِّسَالَةَ»
لِلْقَيْرَوَانِيِّ (ص ١٥٢)، وَ«الْفَوَاكِهَ الدَّوَانِي» لِلنَّفْرَاوِيِّ (ج ٢ ص ٢٨٩)، وَ«الشَّرْحَ الْكَبِيرَ»
لِشَمْسِ الدِّينِ (ج ١١ ص ٧٥)، وَ«كِفَايَةَ النَّبِيِّ» لِابْنِ الرَّفْعَةِ (ج ٨ ص ٢٣٦)، وَ«مَرْقَاةَ الْمَفَاتِيحِ»
لِلْقَارِي (ج ٦ ص ٢٦٥٥)، وَ«مَقَائِسَ اللُّغَةِ» لِابْنِ فَارِسَ (ج ١ ص ٢٨١)، وَ«الدَّخِيرَةَ» لِلْقَرَفِيِّ
(ج ٤ ص ١٠٠)، وَ«مَوَاهِبَ الْجَلِيلِ» لِلْحَطَّابِ (ج ٤ ص ٣٥٠)، وَ«نَهَايَةَ الْمُحْتَاجِ» لِلرَّمْلِيِّ (ج ٨
ص ١٥٥).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا
الْمُقَدِّمَةَ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
أَمَّا بَعْدُ:

فَقَدْ اشتهر عند العامة الرهبان، أن الصَّبْعَ يجوزُ أكلُهُ، وهو مباح في الشريعة، وهذا باطلٌ بلا شك.

* وَالَّذِينَ أَفْتَوْا بِإِبَاحَةِ أَكْلِ الصَّبْعِ، مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، اجْتَهَدُوا وَأَخْطَئُوا فِي حُكْمِهِمْ هَذَا، وَقَدْ اسْتَدَلُّوا بِحَدِيثٍ ضَعِيفٍ فِي جَوَازِ أَكْلِ الصَّبْعِ، فَلَا يُلْتَمَتُ إِلَى قَوْلِهِمْ هَذَا، لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِأُصُولِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: (قَضَى فِي الصَّبْعِ بِكَبْشٍ، وَفِي الْغَزَالِ بَعْزٍ، وَفِي الْأَرْتَبِ بَعْنَاقٍ، وَفِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي «الْمَوْطَأِ»؛ بِرِوَايَةِ: أَبِي مُصْعَبِ الزُّهْرِيِّ (١٢٤٤)،

وَبِرِوَايَةِ: ابْنِ بُكَيْرٍ (ج ٢ ص ١٤٣)، وَبِرِوَايَةِ: ابْنِ الْقَاسِمِ (٤٦٨)، وَبِرِوَايَةِ: سُؤَيْدِ

الْحَدَّثَانِي (٥٨٨)، وَبِرَوَايَةِ: مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ (٥٠٣)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٨٨)، وَفِي «الْأُمَّمِ» (ج ٢ ص ١٩٢)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٤٠٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٦)، وَابْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَدِينِيُّ فِي «ذِكْرِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَنْدَه» (ص ٧٧) مِنْ طَرِيقِ عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ: مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، لَا يَصِحُّ، فِيهِ أَبُو الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعْنَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ.^(١)

وَبِهِ أَعْلَاهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِزْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٤٦).

* وَخَالَفَهُمْ: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ، فَروَاهُ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٢٣٩)، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَيْشٍ... فَذَكَرَهُ». هَكَذَا: رَوَاهُ مُرْسَلًا، بِدُونِ ذِكْرِ: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. * وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسَدِّدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٣٥٠-المَطَالِبُ الْعَالِيَّةُ)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٤٠٣)، وَابْنُ مَنِيعٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٣٥١-المَطَالِبُ الْعَالِيَّةُ)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٥٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَذَكَرَهُ.

(١) انظر: «تعريف أهل التقدیس بمراتب الموصوفین بالتدلیس» لابن حجر (ص ٤٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِقِهِ، وَلَا يَصِحُّ.

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ فِي «نَضْبِ الرَّايَةِ» (ج ٢ ص ٤٣)، وَفِي «التَّلْخِصِ

الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٩).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو صِيرِي فِي «مُخْتَصَرِ الْإِتْحَافِ» (ج ٤ ص ٣٧٥): «رَوَاهُ مُسَدَّدٌ

مَوْفُوفًا، بِسَنَدٍ صَحِيحٍ».

كَذَا قَالَ: وَفِي الْإِسْنَادِ عَنْ عَنَّةُ: أَبِي الزُّبَيْرِ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ: وَقَدْ عَنَعَنَهُ.

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٥٦)، وَفِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٣٣)، وَعَطَفَ:

مَالِكًا عَلَى سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ: «الْأَرْزَبِ وَالزُّبُوعِ»، فَقَطَّ، وَلَمْ يَذْكُرْ:

«الضَّبْعُ»!

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَنِيعٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٣٥١)؛ وَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَى: «الزُّبُوعِ»،

وَلَمْ يَذْكُرْ: «الضَّبْعُ».

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٦)؛ وَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ:

«الْكَبْشِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٧ ص ٤٢٦): «رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ؛

بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، أَوْ حَسَنٍ»، كَذَا: قَالَ: وَفِيهِ أَبُو الزُّبَيْرِ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعَنَ الْإِسْنَادَ،

فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.^(١)

(١) انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٣ ص ١٦٨٨)، وَ«تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ

بِالتَّدْلِيسِ» لَهُ (ص ٤٤)، وَ«الْكَاشِفَ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٩٦)، وَ«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لَهُ (ج ٨ ص ٢٥١)،

وَ«الْمُدَلِّسِينَ» لِأَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ (ص ٨٨)، وَ«التَّبَيِّنَ لِأَسْمَاءِ الْمُدَلِّسِينَ» لِسِبْطِ ابْنِ الْعَجَوِيِّ (ص ٥٤)،

وَ«أَسْمَاءَ الْمُدَلِّسِينَ» لِلْسُّبُوطِيِّ (ص ٩١)، وَ«الْكَمَالَ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٢ ص ٣٩٣).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ١٢٦) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، وَمَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: (أَنَّ عُمَرَ حَكَمَ فِي الضَّبْعِ كَبْشًا، وَفِي الْغَزَالِ شَاءً، وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَاقًا، وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةً).

هَكَذَا: بِذِكْرِ: «الضَّبْعِ».

فَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٨٨) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: ...، وَفِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرٍ، أَوْ جَفْرَةٍ). هَكَذَا: بِالشَّكِّ.

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّمِ» (ج ٢ ص ٢٠٦) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه... وَفِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ»، مِنْ غَيْرِ شَكِّ. * وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ فِي الْفَاطِ الْوَحِيدِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُثَنَّنِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (ج ٦ ص ٣٩٥): «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».

* كَذَا قَالَ: وَفِيهِ أَبُو الزُّبَيْرِ، وَهُوَ مُدْلَسٌ، وَقَدْ عَنَّعَ الْإِسْنَادَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٠): (رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِهِ، مَوْقُوفًا، وَصَحَّحَ وَفَّقَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الدَّارِقُطْنِيُّ).

* وَرَوَاهُ الْأَجَلْحُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، مَرْفُوعًا: «فِي

الضَّبْعِ كَبْشٌ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٤٦).

* هَكَذَا: رُوِيَ مَرْفُوعًا، وَلَمْ يَذْكَرْ: إِبَاحَةَ أَكْلِ الضَّبْعِ.
وَأِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: أَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكِنْدِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ بِذَلِكَ الْحَافِظُ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «قَدْ رَوَى الْأَجْلَحُ: غَيْرَ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ».^(٢)
وَبِهِ أَعْلَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٤٦).
* وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعَنَهُ^(٣)، وَلَمْ يُصْرِّحْ
بِالتَّحْدِيثِ، فَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ.

وَبِهِ أَعْلَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٤٦).
وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٤٧) مِنْ طَرِيقِ الْأَجْلَحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الضَّبْعِ
كَبْشًا).

هَكَذَا: رَوَاهُ الْأَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، مَوْقُوفًا، فِي حُكْمِ الرَّفْعِ.
وَأِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ.
* وَرَوَاهُ الْأَجْلَحُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١ ص ٤٩٣).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١ ص ٤٩٣).

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (ج ٣ ص ١٦٨٨).

هَكَذَا: رُوِيَ، مُرْسَلًا، مَوْقُوفًا، عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣).

* وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنَ الْأَجْلَحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكِنْدِيِّ، وَهُوَ لَهُ مَنَاقِبٌ.^(١)

* وَأَبُو الزُّبَيْرِ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.^(٢)

قَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ: (وَرَوَى جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَمَارَةَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ، قَوْلَهُ).^(٣)

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٨٦)، وَفِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٩٢) مِنْ طَرِيقِ

مَالِكٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ

الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَضَى فِي الْأَرْزَبِ بَعْنَاقٍ، وَأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْيَرُبُوعِ بِجَفْرَةَ).^(٤)

هَكَذَا: بِذِكْرِ: «الْأَرْزَبِ»، وَ«الْيَرُبُوعِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ: «الضَّبِّعِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٩): «رَوَاهُ مَالِكٌ،

وَالشَّافِعِيُّ: بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ»، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِضَعْفِ الْحَدِيثِ،

بِالاضْطِرَابِ وَالِاخْتِلَافِ.

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١ ص ٤٩٣).

(٢) انظر: «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل» لأبي زرعة العراقي (ص ٢٨٧).

(٣) أثر صحيح.

أخرجه الترمذي في «السنة» (ج ٣ ص ٥٦٨).

وإسناده صحيح.

(٤) الجفرة: يفتح الجيم، هي الأنتى من ولد المعز، التي بلغت أربعة أشهر، وفصلت عن أمها.

انظر: «لسان العرب» لابن منظور (ج ٤ ص ١٤٢)، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (ج ١ ص ٢٨٨).

وَأَخْرَجَهُ مُسَدَّدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٣٥٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤)؛ كِلَاهُمَا: مِنْ طُرُقٍ عَنِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَيْهَقِيُّ: «الْأَزْنَْبَ».

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٤٠١)، عَنْ مَعْمَرٍ، وَمَالِكٍ.
وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٩٣)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (٨٨٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٨)، وَابْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَدِينِيُّ فِي «ذِكْرِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَنْدَةَ» (ص ٧٧) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَلَفْظُهُ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَكَمَ فِي الْغَزَالِ: شَاءَ). بِذِكْرِ: «الْغَزَالِ» فَقَطْ، وَلَمْ يَذْكُرِ: «الضَّبْعَ».

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٤٠٥) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، وَمَالِكٍ.
وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَلَفْظُهُ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَكَمَ فِي الْأَزْنَْبِ عَنَّا).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٤٠١) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، وَمَعْمَرٍ.
وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٩٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤١٣) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَلَفْظُهُ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَكَمَ فِي الْيَرْبُوعِ: جَفْرَةً)؛ قَالَ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: «حُكُومَةٌ».

* وَلَمْ يَذْكُرِ: «الضَّبْعَ».

* وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ فِي أَسَانِيدِهِ، وَمُتُونِهِ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ، سَنَدًا، وَمَتْنًا؛ فَلَا يَصِحُّ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٥٢٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ

الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٦)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٨٦)؛ كِلَاهُمَا: مِنْ طَرِيقِ عَنِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنِ الْبَصْرِيِّ؛ لَكِنَّهُ: ذَكَرَ: «الضَّبْعُ» فَقَطُّ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٨٦)؛ وَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ:

«الظَّبْيِ»، وَ«الْأَرْزَبِ»، وَلَمْ يَذْكُرِ: «الضَّبْعُ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٥٢٦)؛ بِلَفْظِ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ

الْحَطَّابِ رضي الله عنه: قَضَى فِي الْأَرْزَبِ: جَفْرَةً).

* وَلَمْ يَذْكُرِ: «الضَّبْعُ»!

فَرَوَاهُ كُلُّهُمْ: مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ،

وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَابْنَ عَوْنٍ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ

جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ رضي الله عنه، لَكِنْ

ذَكَرَ فِيهِ: «جَفْرَةً فِي الْأَرْزَبِ، وَعِنَاقًا فِي الْيَرْبُوعِ»، ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ، بَعْدَهُ: «كَذًا فِي

كِتَابِي».

وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ الَّذِي وَقَعَ مِنَ الرَّوَاةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الدِّينِ.

لِذَلِكَ: لَمْ يُصِبِ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَصْحِيحِهِ، لِهَذِهِ الْأَثَارِ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ»

(ج ٤ ص ٢٤٥).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْحَدِيثَ، رُوِيَ: مَرْفُوعًا، وَهُوَ مَرْجُوحٌ، وَرُوِيَ: مَوْقُوفًا، وَهُوَ

أَرْجَحُ، فَرَفَعَهُ: يُعَلَّلُ بِالْوَقْفِ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٧٥٦)؛ مِنْ رِوَايَةِ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ الْمَكِّيِّ، ثُمَّ قَالَ: «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا، عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هُوَ

حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

كَذَا: قَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ وَقَدْ وَهَمَ فِيهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ، وَعَبْدُ

الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ، ضَعْفٌ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَبِهِ أَعْلَهُ: الْحَافِظُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، كَمَا فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ

(ج ٩ ص ٩٥).

وَبِهِ أَعْلَهُ: الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٥).^(١)

وَبِهِ أَعْلَهُ: الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٥).

* وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣٢٢): (وَلَيْسَ حَدِيثُ

الضَّبَعِ، مِمَّا يُعَارِضُ بِهِ: حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثٌ

انْفَرَدَ بِهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ بِنَقْلِ الْعِلْمِ، وَلَا مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا

خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ). اهـ.

(١) وَأَنْظَرُ: «التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٤ ص ١٥٠٧).

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (ج ١ ص ٢٥٥)،
وَلَمْ يُصَبِّ، لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٤٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي
الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٦٥)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٥٧) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ
مَنْصُورٍ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤) مِنْ طَرِيقِ عَنِّ مَنْصُورِ بْنِ
زَادَانَ، عَنِّ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنِّ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ).
هَكَذَا: مَوْفُوفًا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.
* وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٠): «وَقَدْ أُعْلِلَ
بِالْوَقْفِ».

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٣ ص ٢٠٧ و ٢٠٨)، وَ(ج ٤ ص ٢٥٢)، وَفِي
«الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٧٥٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٨٦ و ٨٧)،
وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٩١)، وَ(ج ٧ ص ٢٠٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣
ص ٣١٨ و ٣٢٢)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ٢٤٩)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١
ص ٥٤٠)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٥١٣)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ»
(٢٠٧٤)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٢٧٠)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَنِ» (ج ٢
ص ٢٨٨)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٨٢)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي
الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٦٤)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»

(ج ٩ ص ٢٧٨)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ» (ج ٢ ص ٣٦٤)،
 وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (ج ٢ ص ٧٣)، وَ(ج ٣ ص ١٧٦ و ١٧٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي
 «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَ(ج ٩ ص ٣١٨)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٤
 ص ١٨٤)، وَ(ج ٧ ص ٢٥٤ و ٢٥٥)، وَفِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٧ ص ٣٥٣)، وَالطُّوسِيُّ
 فِي «مُخْتَصِرِ الْأَحْكَامِ» (ج ٤ ص ٧٦ و ٧٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١
 ص ٤٥٢)، وَالِدَّارُ قُطَيْبِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٤٨٧) مِنْ طُرُقِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ.
 وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٠٧٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣
 ص ٢٩٧)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٥١٢ و ٥١٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ
 مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٦٤)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٦ ص ٩٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي
 «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٩٦)، وَالِدَّارُ قُطَيْبِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٤٨٦ و ٤٨٧) مِنْ طُرُقِ عَنِ
 إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٣ ص ٣٥٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢
 ص ١٠٣٠ و ١٠٣١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٧٧)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي
 «الْمُسْنَدِ» (٢٠٧٣)، وَالْغَطْرِيْفُ فِي «جُزْئِهِ» (ص ١١٣)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ»
 (ج ١٧ ص ٢٣٢)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٦٤)، وَفِي «مُشْكِلِ
 الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٢ و ٩٣ و ٩٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٨٢)،
 وَالِدَّارُ قُطَيْبِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٤٨٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٢٧٧)،
 وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٥٢)، وَابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «عَارِضَةِ الْأَحْوَدِيِّ» (ج ٤
 ص ٨٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَ(ج ٩ ص ٣١٨ و ٣١٩)،

وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٤ ص ٥٩)، وَفِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٧ ص ٣٥٣ و ٣٥٤)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (ج ٤ ص ١١٦) مِنْ طُرُقٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ.
 * ثَلَاثَتُهُمْ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ، قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (الضَّبْعُ أَصِيدٌ هِيَ؟)، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَكَلَهَا؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟، قَالَ: نَعَمْ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، مُنْكَرٌ، فَإِنَّ ابْنَ أَبِي عَمَّارٍ، اضْطَرَبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ، وَهُوَ لَيْسَ بِالْحَدِيثِ. ^(١)

وَبِهِ: أَعَلَّهُ الْحَافِظُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، كَمَا فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ٩ ص ٩٥).

وَبِهِ: أَعَلَّهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٥).

وَبِهِ: أَعَلَّهُ الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٥).

* وَغَيْرُهُمْ.

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» (ج ٣ ص ١٣٤).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ: حَسَنٌ، صَحِيحٌ»، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَهَذَا حَدِيثٌ: غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

وَالصَّحِيحُ: مَا رَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. ^(٢)

قُلْتُ: وَلَا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا.

(١) انظر: «التَّمْهِيدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ١٥٥)، وَ«مُشْكِلِ الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ٩ ص ٩٥).

(٢) وانظر: «إِزْوَاءُ الْغَلِيلِ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٤ ص ٢٤٦)، وَ«التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٩٢٠).

وَأوردَهُ صَدْرُ الدِّينِ السُّلَمِيِّ فِي «كَشْفِ الْمَنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمَصَابِيحِ» (ج ٢ ص ٤٣٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجْرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٠): (قَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَأَلْتُ، عَنْهُ: الْبُخَارِيُّ، فَصَحَّحَهُ، وَكَذَا صَحَّحَهُ: عَبْدُ الْحَقِّ، وَقَدْ أُعْلِيَ بِالْوَقْفِ).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٤٠٥) مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ السَّيِّعِيِّ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ٢٩١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٨٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ: الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ.

كِلَاهُمَا: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٧٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَحْوَصِ:

سَلَامِ بْنِ سُلَيْمٍ.

كُلُّهُمْ: إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ النُّعْمَانَ بْنِ حُمَيْدٍ أَبِي قُدَامَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: (أَنَّهُ حَكَمَ فِي الْأَرْزَبِ جَدِيًّا، أَوْ عَنَّا).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

هَكَذَا: بِالشَّكِّ.

* وَالنُّعْمَانُ بْنُ حُمَيْدٍ أَبُو قُدَامَةَ الْكُوفِيُّ؛ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٨ ص ٧٧)، وَالْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٨ ص ٤٤٦)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: جَرْحًا، وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ: مَجْهُولٌ.

وَأوردَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٤٧٣)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (ج ١ ص ١٤): (وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ: «ابْنُ حَبَّانٍ» مِنْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا انْتَفَتَ جَهَالَةً عَيْنَهُ، كَانَ عَلَى الْعَدَالَةِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ: مَذْهَبٌ عَجِيبٌ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ، وَهَذَا هُوَ مَسْئَلُكَ: «ابْنُ حَبَّانٍ» فِي كِتَابِ «الثَّقَاتِ» الَّذِي أَلْفَهُ؛ فَإِنَّهُ يَذْكُرُ خَلْقًا مِمَّنْ نَصَّ عَلَيْهِمْ: «أَبُو حَاتِمٍ»، وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُمْ مَجْهُولُونَ، وَكَانَ عِنْدَ «ابْنِ حَبَّانٍ» أَنَّ جَهَالََةَ الْعَيْنِ تَرْتَفِعُ بِرِوَايَةٍ وَاحِدٍ مَشْهُورٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ شَيْخِهِ «ابْنِ خُزَيْمَةَ»، وَلَكِنَّ جَهَالََةَ حَالِهِ بَاقِيَةٌ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَقَدْ أَفْصَحَ: «ابْنُ حَبَّانٍ» بِقَاعِدَتِهِ؛ فَقَالَ: الْعَدْلُ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ فِيهِ الْجَرْحُ إِذِ التَّجْرِيحُ ضِدُّ التَّعْدِيلِ؛ فَمَنْ لَمْ يُجْرَحْ: فَهُوَ عَدْلٌ حَتَّى يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ إِذْ لَمْ يُكَلِّفِ النَّاسُ مَا غَابَ عَنْهُمْ، وَقَالَ فِي صَبَاطِ الْحَدِيثِ الَّذِي يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَعَرَّى رَاوِيهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَجْرُوحًا، أَوْ فَوْقَهُ مَجْرُوحٌ، أَوْ دُونَهُ مَجْرُوحٌ، أَوْ كَانَ سَنَدُهُ مُرْسَلًا، أَوْ مُنْقَطِعًا، أَوْ كَانَ الْمَتْنُ مُنْكَرًا هَكَذَا نَقَلَهُ: «الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي» فِي «الصَّارِمِ الْمُنْكَي» مِنْ تَصْنِيفِهِ، وَقَدْ تَصَرَّفَ فِي عِبَارَةٍ: «ابْنُ حَبَّانٍ» لَكِنَّهُ أَتَى بِمَقْصِدِهِ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الصَّارِمِ الْمُنْكَي» (ص ١٠٣): (وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ:
 «ابْنَ حِبَّانٍ» ذَكَرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ - يَعْنِي: الثَّقَاتِ - الَّذِي جَمَعَهُ فِي الثَّقَاتِ عَدَدًا
 كَبِيرًا، وَخَلَقًا عَظِيمًا مِنَ الْمَجْهُولِينَ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُ هُوَ، وَلَا غَيْرُهُ أَحْوَالَهُمْ). اهـ
 وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الصَّارِمِ الْمُنْكَي» (ص ١٠٤): (وَقَدْ ذَكَرَ: «ابْنُ
 حِبَّانٍ» فِي هَذَا الْكِتَابِ - يَعْنِي: الثَّقَاتِ - خَلَقًا كَثِيرًا مِنْ هَذَا النَّمَطِ، وَطَرِيقَتُهُ فِيهِ أَنَّهُ
 يَذْكَرُ مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِجَرَحٍ^(١)، وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا لَمْ يَعْرِفْ حَالَهُ). اهـ
 * وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ: «لِابْنِ حِبَّانٍ» فِي كِتَابِهِ: «الثَّقَاتِ» فِي تَوْثِيقِ الْمَجْهُولِينَ؛
 انْتَقَدَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ؛ مِثْلُ: الْإِمَامِ عَبْدِ الْهَادِي، وَالْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ، وَالْعَلَامَةِ الْأَلْبَانِيِّ،
 وَغَيْرِهِمْ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ٢٩١)؛ بِلَفْظٍ: (قَضَى فِي
 الْأَرْزَبِ بِحُلَّانٍ؛ يَعْنِي: إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرِمُ)؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ، وَغَيْرُهُ: قَوْلُهُ:
 «الْحُلَّانُ»، يَعْنِي: «الْجَدْي».

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٧٥)؛ بِنَحْوِهِ.
 وَأوردَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «مُسْنَدِ الْفَارُوقِ» (ج ١ ص ٤٨٦).

(١) وَأَنْظَرُ: «مُقَدِّمَةُ الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانٍ (ج ١ ص ١١ و ١٢ و ١٣).

* وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْإِضْطِرَابَ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِيسِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٩): (حَدِيثٌ: «أَنْتَهُمْ قَضَوْا فِي الْغَزَالِ بَعْنَزٍ»، وَ«فِي الْأَرْزَبِ بَعْنَاقٍ»، وَ«فِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ»، مَالِكٌ^(١)، وَالشَّافِعِيُّ^(٢)؛ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

* وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ^(٣): عِكْرِمَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: إِنِّي قَتَلْتُ أَرْبَابًا، وَأَنَا مُحْرِمٌ، فَكَيْفَ تَرَى؟، قَالَ: «هِيَ تَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ، وَالْعَنَاقُ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ، وَهِيَ تَحْبُرُ، وَالْعَنَاقُ يَحْبُرُ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، وَكَذَا: الْعَنَاقُ، أَهْدِ مَكَانَهَا عَنَاقًا».

* الشَّافِعِيُّ^(٤): مِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «فِي الْأَرْزَبِ شَاةٌ».

* الْبَيْهَقِيُّ^(٥): مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُ قَضَى فِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ»، وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ^(٦) مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا أَبِي يَعْلَى^(٧): عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ: لَا أَرَاهُ إِلَّا رَفَعَهُ: «أَنَّهُ حَكَمَ فِي الضَّبْعِ شَاةً»^(٨)، وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَاقٌ، وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ، وَفِي الطَّبْعِ: كَبْشًا^(٩).

- (١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «المَوْطَأَ» (٢٣٠).
- (٢) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٩٣).
- (٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤).
- (٤) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٩٣).
- (٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤).
- (٦) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٩٤).
- (٧) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (٢٠٣).
- (٨) وَامْرَأَةٌ: يَقُولُ حَكَمَ فِي الضَّبْعِ: «كَبْشًا».
- (٩) هَكَذَا قَالَ: «فِي الطَّبْعِ»، وَهَذَا الْحُكْمُ فِي «صَيْدِ الضَّبْعِ».

* وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١): حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ

جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَضَى فِي الْأَرْزَبِ بِبَقْرَةٍ».

* وَلِإِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ فِي «الْغَرِيبِ»، مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فِي الْيَرْبُوعِ حَمَلٌ»، قَالَ: وَالْحَمَلُ: وَلَدُ الضَّأْنِ الذَّكَرِ. اهـ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٨٢) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ بْنِ

الْحَجَّاجِ، عَنِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، سَمِعَ: بِشْرَ بْنَ فُحَيْفٍ، سَمِعَ: عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(فِي الْأَرْزَبِ حَمَلٌ؛ يَعْنِي: إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ).

قَالَ الْبُخَارِيُّ: بَعْدَهُ: «حَدِيثُ النَّعْمَانَ: أَصَحُّ».

* وَبِشْرُ بْنُ فُحَيْفٍ الْعَامِرِيُّ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٨١)،

وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٢ ص ٣٦٣)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: جَرْحًا، وَلَا

تَعْدِيلًا، فَهُوَ مَجْهُولٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٤ ص ٦٩)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٧٩)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ

فِي «الْكَامِلِ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٤٢٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥

ص ١٨٣) مِنْ طَرِيقِ الْأَجْلَحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُجَيْبَةَ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ

اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مَرْفُوعًا بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ: «الصَّحِيحُ: مِنْهُ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ: «الصَّحِيحُ: أَنَّهُ مَوْقُوفٌ: عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ»..

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٧٦).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٠): «وَقَدْ أَعْلَى بِالْوَقْفِ».

وَقَدْ أَعْلَى الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «العِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ٢ ص ٩٦)؛ بِالْوَقْفِ أَيْضًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٠): «رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِهِ، مَوْقُوفًا، وَصَحَّحَ: وَقَفَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الدَّارِقُطْنِيُّ».

* وَسِئِلَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «العِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ٢ ص ٩٦)؛ عَنْ حَدِيثِ: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي الضَّبْعِ شَاةٌ، وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ»؟

فَقَالَ: (هُوَ حَدِيثٌ: يَرْوِيهِ: مَالِكُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْأَجْلَحِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ).

* وَتَابَعَهُ: ابْنُ فَضَيْلٍ، عَنِ الْأَجْلَحِ، قَالَهُ: مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ الْقَوَّاسُ عَنْهُ.
* وَرَوَاهُ أَصْحَابُ أَبِي الزُّبَيْرِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: قَوْلُهُ، غَيْرَ مَرْفُوعٍ، مِنْهُمْ: أَيُّوبُ، وَابْنُ عَوْنٍ، وَهَشَامُ بْنُ حَسَّانَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَصَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَّةَ، وَسَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ.

* وَالْمَوْقُوفُ: أَصَحُّ مِنَ الْمُسْنَدِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (لَمْ يَلْتَفِتِ الْعُلَمَاءُ، إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَثَارِ؛ لِضَعْفِ مَخَارِجِهَا، وَطَرَقِهَا، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهَا جُمْلَةً، وَكَذَلِكَ: النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ.

* وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٤٢)، وَلَمْ يُصَبِّ، لِضَعْفِ الْحَدِيثِ، فِي جَوَازِ أَكْلِ الضَّبْعِ، وَهُوَ مُخَالَفٌ أَيْضًا أُصُولَ الْقُرْآنِ، لِمَا فِيهِ مِنْ تَحْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ حَيْثٍ عَلَى وَجْهِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُحَلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٥٧].
قُلْتُ: وَلَحْمِ حَيَوَانَ الضَّبْعِ، مِنَ الْخَبَائِثِ، لِأَنَّهُ نَجِسٌ، وَيَقْتَرَسُ، وَيَأْكُلُ لَحْمَ الْجِيْفِ.

قَالَ الْفُقَهَاءُ: وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ، قَدْ حَرَّمَ عَلَيْنَا الْخَبَائِثَ، وَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَوَاتِ الْأَنْيَابِ، وَالضَّبْعُ: لَا يَخْرُجُ، عَنْ هَذَا، وَهَذَا.^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ» (ج ٦ ص ٥٢٤): (وَإِنْ صَحَّ حَدِيثُ: جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي إِبَاحَةِ الضَّبْعِ، فَإِنَّ فِي الْقَلْبِ مِنْهُ شَيْئًا، كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ أَكْلِهِ تَقْدِيرًا، أَوْ تَنْزَهًُا). اهـ.

وَالسَّبْعُ: بِضَمِّ الْبَاءِ، وَفَتْحِهَا، وَهُوَ الْمُفْتَرَسُ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَهُوَ كُلُّ مَا أَكَلَ اللَّحْمَ، فَهُوَ: سَبْعٌ.^(٢)

قَالَ الْفُقَهَاءُ: وَالضَّبْعُ مِنْ أَخْبَثِ الْحَيَوَانِ وَأَشْرَهِهِ، وَهُوَ مُعْرَى بِأَكْلِ لُحُومِ النَّاسِ، وَنَبَشِ قُبُورِ الْأَمْوَاتِ، وَإِخْرَاجِهِمْ وَأَكْلِهِمْ، وَأَكْلِ الْجِيْفِ.^(٣)

(١) انظر: «إِعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٣ ص ٣٦٧).

(٢) انظر: «عَوْنُ الْمَعْبُودِ بِشَرْحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلْعَظِيمِ أَبِي دَاوُدَ (ج ١٠ ص ٢٧٧).

(٣) انظر: «إِعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٣ ص ٣٦٦).

* وَهُوَ مُخَالَفٌ لِأُصُولِ السُّنَّةِ، فِي تَحْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَالضَّبْعِ مِنَ السَّبَاعِ، فَهُوَ: دَاخِلٌ فِي الْعُمُومِ.
فَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: (نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَحْمَ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَلَا يَحِلُّ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ).
قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ١٧٢- رِوَايَةٌ: ابْنُ زَيْدٍ): «وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٥٣٠)، وَ (٥٧٨٠)، وَ (٥٧٨١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٣٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٥ ص ٦٢٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٥٤٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٤٨١)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (٤٣٢٥)، وَ (٤٣٤٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢٣٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧٧٣٨)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»^(١) (ج ٢ ص ٤٩٦)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢٧٩)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (٢٧٩٣)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ١٣١ و ١٣٢)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢١٧٦)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٦٦ ص ٨٤)، وَأَبُو

(١) وَوَرَدَ فِي رِوَايَةٍ: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ؛ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٤٩٦)، بِلَفْظٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ».

هَكَذَا قَالَ: يَحْيَى اللَّيْثِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَتَابِعْهُ أَحَدٌ مِنْ رِوَاةِ «الْمَوْطَأِ» عَلَيْهِ، وَلَا مِنْ رِوَاةِ الزُّهْرِيِّ، وَإِنَّمَا لَفْظُهُمْ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ».

قُلْتُ: فَيَحْيَى اللَّيْثِيُّ: مُتَعَرِّدٌ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ.

انظُر: «التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١١ ص ٦)، وَ«مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ٢ ص ٣٠٨).

عَوَانَةٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٨٠٤١)، وَ (٨٠٤٢)، وَالْحَدَّثَانِي فِي «الْمَوْطَأِ» (٤١٣)،
 وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (٨٨٩)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٨٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ
 فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٢ ص ٢٠٨)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ «الْمَوْطَأِ» (٦٤٣)،
 وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (٣٤٨١)، وَفِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٩٠
 وَ ٢٠٦)، وَالْقَاسِمُ الثَّقَفِيُّ فِي «الثَّقَفِيَّاتِ» (٤٣)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الرُّوَاةِ
 الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ» (ق / ١٣ / ط)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٢٨٢)، وَ (ق / ٦٩ / ط)،
 وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٢٠٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩
 ص ٣١٤)، وَفِي «السَّنَنِ الصَّغْرَى» (٤٢٢٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (٥٧١٧)، وَفِي
 «الْخِلَافِيَّاتِ» (٥٣٨٦)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٢٨٢)، وَ (ق / ٦٩ / ط)،
 وَالْعَلَائِيُّ فِي «جُزْءٍ فِيهِ مِائَةٌ حَدِيثٍ مُتَّقَاةٍ مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ص ٣٣١ وَ ٣٣٢)، وَابْنُ
 الْجَوَزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٢ ص ١٧٤)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧٧٠)،
 وَفِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ٢٧٢)، وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٦٤١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ»
 (ج ١١ ص ٦)، وَعَلِيُّ بْنُ زِيَادِ التُّونِسِيِّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ١٧٢ وَ ١٧٣)، وَالِدَارِمِيُّ فِي
 «الْمُسْنَدِ» (٢١١٣)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِيِّ» (ج ٨ ص ٢٨٩)، وَابْنُ أَبِي
 صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ٣ ص ٢٤٠)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ
 وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٣١٩) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، وَمَعْمَرُ الْأَزْدِيُّ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ،
 وَغَيْرِهِمْ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنِ أَبِي نَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.
 قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ مَشْهُورٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي نَعْلَبَةَ، حَسَنٌ، صَحِيحٌ».

* وَالْمَحْفُوظُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ».

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٤٩٦)؛ بَابُ: تَحْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٢): (مَا تَرَجَّمَ بِهِ مَالِكٌ رحمته الله، هَذَا الْبَابَ، وَمَا رُسِمَ فِيهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَحَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ رضي الله عنه).

* يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَهُ فِي النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، أَنَّهُ: نَهَى تَحْرِيمًا، لَا نَهَى نَذْبٍ، وَإِرْشَادٍ. اهـ.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٥ ص ٦٢٠)؛ بَابُ: النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ السَّبَاعِ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله فِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ٢٤٧): (أَصْلُ التَّحْرِيمِ: نَصُّ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ).

* أَوْ جُمْلَةٌ: كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٥٧]؛ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٤].

* وَإِنَّمَا تَكُونُ الطَّيِّبَاتُ وَالْخَبَائِثُ عِنْدَ الْآكِلِينَ لَهَا، وَهُمْ: الْعَرَبُ الَّذِينَ سَأَلُوا عَنْ هَذَا، وَنَزَلَتْ فِيهِمُ الْأَحْكَامُ، وَكَانُوا يَكْرَهُونَ مِنْ خَبِيثِ الْمَآكِلِ، مَا لَا يَكْرَهُهَا غَيْرُهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: فَالضَّبْعُ هُوَ: دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ الْخَبَائِثِ الْمُحَرَّمَةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.
* وَالْعَرَبُ، وَهُمْ: الصَّحَابَةُ لَمْ تَكُنْ تَأْكُلُهُ، تَحْرِيمًا لَهُ بِاسْتِغْدَارِهِ^(١)، وَنَجَاسَتِهِ، فَهُوَ حَرَامٌ عِنْدَهُمْ، لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي مَعْنَى: الْخَبَائِثِ، وَهُوَ خَارِجٌ مِنْ مَعْنَى: مَا أُحِلَّ لَهُمْ، مِمَّا كَانُوا يَأْكُلُونَ، وَدَاخِلٌ فِي مَعْنَى: الْخَبَائِثِ، الَّتِي حَرَّمُوهَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ.
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ: حَرَامٌ).
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٦٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٤٨١٧)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ٢٠٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢٣٣)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأَ» (١٤٣٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢٧٨)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (٢٧٩٣)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأَ» (٢١٧٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٨ ص ٣٨٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (٣٤٨٢)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأَ» (٤١٣)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٢٠٨)، وَفِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ٢٧٢)، وَفِي «الْمَوْطَأَ» (ص ٦٤١)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (١١٨٧)، وَ(٢٧٧٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٨٠٤٦)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْمَوْطَأَ» (ص ٢٨٣)، وَ(ق/٦٩/ط)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٥ ص ٢٥٦)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي

(١) وَالضَّبْعُ: هِيَ مَوْلَعَةٌ، يَنْبَشُ الْقُبُورَ؛ لِكَثْرَةِ شَهَوَاتِهَا لِلْحَوْمِ بَنِي آدَمَ.
انظر: «ذَخِيرَةُ الْعُمِّيِّ فِي شَرْحِ الْمُجْتَبَى» لِلْأَثَرِيِّ (ج ٢٥ ص ١٨).

«مُسْنَدِ الْمُوَطَّأِ» (٢٧٢)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٢٥٨)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمُوَطَّأِ» (ص ٢٨٣)، وَ(ق/٦٩/ط)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٣٦)، وَعَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ فِي «الْمُوَطَّأِ» (٩٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٣١٥)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١٤ ص ٨٣)، وَفِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (٥٣٨٧)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمُوَطَّأِ» (٦٤٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ٣٢١)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٩٠٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَبِيدَةَ بْنِ سُفْيَانَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رحمته الله فِي «الْمُوَطَّأِ» (ج ١ ص ٦٤١): «وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا». يَعْنِي: فِي تَحْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، مِنْ ذَلِكَ: تَحْرِيمُ أَكْلِ حَيَوَانَ الصَّبْعِ.

* فَالْحَدِيثُ يُدَلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ أَكْلِ الصَّبْعِ.
قُلْتُ: وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ، ظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ، أَنَّ مَا لَا يُؤْكَلُ، فَلَيْسَ بِصَيْدٍ، وَلَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، وَلَا جَزَاءٌ فِيهِ فِي الشَّرْعِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ رحمته الله فِي «عَارِضَةِ الْأَحْوَذِيِّ» (ج ٤ ص ٨٥):
(وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ: ظَاهِرُ الْقُرْآنِ، أَنَّ مَا لَا يُؤْكَلُ، فَلَيْسَ بِصَيْدٍ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَطَّابِيُّ رحمته الله فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٤١): (وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ قَتَلَ سَبْعًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ). اهـ.

(١) انظر: «عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ التِّرْمِذِيِّ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (ج ٤ ص ٨٤)، وَ«مَعَالِمِ السُّنَنِ» لِلْحَطَّابِيِّ (ج ٣ ص ٢٤١).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَطَّابِيُّ رحمته فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٤١): (وَإِنَّمَا أُسْقِطَ الْفِدَاءُ، فِي قَتْلِ مَا لَا يُؤْكَلُ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْتَّبِيُّ رحمته: لَمْ يَقْصِدْ تَحْرِيمَ: بَعْضِ السَّبَاعِ، دُونَ بَعْضِ السَّبَاعِ، بَلْ خَصَّ جَمِيعَ السَّبَاعِ بِالتَّحْرِيمِ، وَلَمْ يَسْتَنْ سَبْعًا، لَا الصَّبَعِ، وَلَا غَيْرَهُ مِنَ السَّبَاعِ. * وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّبَعِ، يَحْرُمُ أَكْلُهُ، لِأَنَّهُ مِنَ السَّبَاعِ الْمُفْتَرَسَةِ، فَلَا يُسْتَنْى مِنْ عُمُومِ التَّحْرِيمِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٦٤٢): (كُلُّ مَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَعَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ سُنَّةٍ: فَهِيَ مُوَافِقَةٌ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فِي النَّصِّ بِمِثْلِهِ. * وَفِي الْجُمْلَةِ بِالتَّبْيِينِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّبْيِينُ يَكُونُ أَكْثَرَ تَفْسِيرًا مِنَ الْجُمْلَةِ؛ وَمَا سَنَّ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَبِفَرْضِ اللَّهِ تَعَالَى: طَاعَتُهُ عَامَّةٌ فِي أَمْرِهِ تَبَعْنَاهُ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ رحمته فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ١٠٧): (وَكَانَتْ هَذِهِ سُنَّةً، قَائِمَةً، ظَاهِرَةً، فِي أَيْدِي الْعُلَمَاءِ.

* وَكَانَ أَيْمَةُ الْأَمْصَارِ الَّذِينَ تَدَوَّرُ عَلَيْهِمُ الْفُتْيَا، مُتَمَسِّكِينَ: بِتَحْرِيمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، غَيْرِ مُخْتَلِفِينَ فِيهِ.

* وَكَانَتْ الصَّبَعُ ذَاتِ نَابٍ، فَدَخَلَتْ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَجْزُ لِأَحَدٍ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ). اهـ.

(١) فَلَا يُؤْكَلُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، لِأَنَّهُ حَيْثُ اللَّحْمُ، فَهُوَ يَجْرُ عَلَى الْإِنْسَانِ الْأَمْرَاضَ الْكَثِيرَةَ الْمُهْلِكَةَ. * فَهُوَ دَاخِلٌ فِي أَنْ لَا يَجُوزُ أَكْلُ لَحْمِهِ النَّجِسِ.

قُلْتُ: فَالسُّنَّةُ، لَا تَخَالِفُ الْقُرْآنَ فِي التَّحْلِيلِ، أَوْ التَّحْرِيمِ، بَلْ تَوَافِقُ الْقُرْآنَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً.

* فَالْقُرْآنُ بِالنَّصِّ، حَرَّمَ كُلَّ طَعَامٍ خَبِيثٍ، مِنْ ذَلِكَ: لَحْمُ الضَّبْعِ.
* كَمَا أَنَّ السُّنَّةَ، حَرَّمَتْ أَكْلَ لَحْمِ الضَّبْعِ بِالنَّصِّ، لِأَنَّهُ مِنَ السَّبَاعِ الْمُفْتَرَسَةِ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي نَصِّ الْقُرْآنِ، وَنَصِّ السُّنَّةِ؛ فِي تَحْرِيمِ أَكْلِهَا.
* وَكَذَا: حُرِّمَ الضَّبْعُ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.
وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ: (نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ١٠٢) مِنْ طَرِيقِ نُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ، وَحَبَّانَ، كِلَاهُمَا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

* فَأَبْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، لَمَّا وَقَفَ عَلَى تَحْرِيمِ اللَّهِ تَعَالَى، عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم، مَا حَرَّمَهُ صلى الله عليه وسلم: مِنْ ذِي النَّابِ مِنَ السَّبَاعِ، وَمِنْ ذِي الْمِخْلَبِ مِنَ الطَّيْرِ.
* فَبَيَّنَ لِلنَّاسِ، مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ صلى الله عليه وسلم، مِنْ أَكْلِ لُحُومِ السَّبَاعِ، مِنْهَا: تَحْرِيمُ أَكْلِ لَحْمِ الضَّبْعِ.^(١)

(١) وَأَنْظَرُ: «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ٩ ص ١٠٨).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ: أَعْمٌ، وَأَظْهَرُ: عِنْدَ الْعُلَمَاءِ). اهـ.
 قُلْتُ: وَأَيْضًا التَّابِعُونَ حَرَّمُوا أَكْلَ الضَّبْعِ:
 فَعَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَسَأَلَ: ابْنَ الْمُسَيَّبِ،
 عَنْ أَكْلِ الضَّبْعِ: فَنَهَاهُ، فَقَالَ لَهُ: فَإِنَّ قَوْمَكَ يَأْكُلُونَهَا، أَوْ نَحْوَ هَذَا، قَالَ: إِنَّ قَوْمِي لَا
 يَعْلَمُونَ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٢١٠) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ
 سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ بِهِ.
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «وَهَذَا الْقَوْلُ أَحَبُّ إِلَيَّ... أَلَيْسَ قَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، عَنْ أَكْلِ
 كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، فَتَرَكْهَا أَحَبُّ إِلَيَّ».
 قَالَ بِهِ: «يَأْخُذُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ».

وَعَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ السَّعْدِيِّ، قَالَ: (سَأَلْتُ ابْنَ
 الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَكْلِ الضَّبْعِ، فَقَالَ: إِنَّ أَكْلَهَا لَا يَصْلُحُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٨١)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ»
 (ج ٥ ص ٢١١) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ بِهِ.
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأُورِدَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣٢٣).

* فَيَحْرُمُ أَكْلَ الضَّبَعِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.
قُلْتُ: فَالضَّبَعُ لَا يَصْلُحُ أَكْلُهَا!.

* وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، وَالْإِمَامُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: الضَّبَعُ هِيَ حَرَامٌ.
وَرُويَ نَحْوُ ذَلِكَ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: «أَنَّهَا مِنَ السَّبَاعِ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ،

عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَهِيَ مِنَ السَّبَاعِ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ النَّهْيِ»^(١).
وَقَوْلُهُ: «هُوَ صَيْدٌ»، لَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى حِلِّ أَكْلِ الضَّبَعِ، لِمَنْ أَحَلَّ أَكْلَهُ؛ لِأَنَّهُ بَيَانٌ
بِكَوْنِهِ صَيْدًا^(٢)، حَتَّى يَجِبَ الْجَزَاءُ بِقَتْلِهِ لِلْمُحْرَمِ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ الْكَبْشَ، وَهَذَا عَلَى فَرَضِ
صِحَّتِهِ.

* ثُمَّ حَدِيثٌ: حُرْمَةُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، مُحْرَمَةٌ بِتَحْرِيمِ جَمِيعِهَا.

* وَالضَّبَعُ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ بِإِبَاحَتِهِ، وَالَّذِي أَحَلَّهُ، قَالَهُ مِنْ اجْتِهَادِهِ، بِسَبَبِ وُجُودِ
هَذَا الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ الضَّبَعَ سَبْعٌ ذُو نَابٍ، فَيَدْخُلُ تَحْتَ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ٣ ص ٣٢١ و ٣٤٢)، وَ«شَرْحَ السُّنَّةِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ٧ ص ٢٧١)، وَ«مَعَالِمَ
السُّنَنِ» لِلْخَطَّابِيِّ (ج ٣ ص ٢٤٢)، وَ«الْمَجْمُوعَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١١)، وَ«ذَخِيرَةَ الْعُقْبِيِّ فِي شَرْحِ الْمُحْتَجِّ»
لِلْأَثَرِيِّ (ج ٢٥ ص ١٨)، وَ«الْمَبْسُوطَ» لِلسَّرْحَسِيِّ (ج ١١ ص ٢٢٥)، وَ«تُحْفَةَ الْفُقَهَاءِ» لِلسَّمَرْقَنْدِيِّ (ج ٣
ص ٦٥)، وَ«عَوْنَ الْمُعْبُودِ» لِلْعَظِيمِ آبَادِيِّ (ج ١٠ ص ٢٧٥)، وَ«تُحْفَةَ الْأَخْوَدِيِّ» لِلْمُبَارَكْفُورِيِّ (ج ٥ ص ٤٩٩)،
وَ«تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ» لِلزُّبَيْعِيِّ (ج ٥ ص ٢٩٥)، وَ«بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ٥ ص ٣٩)، وَ«الْهُدَايَةَ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ
(ج ٤ ص ٣٥١).

(٢) كَأَنَّهُ فَهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ الضَّبَعِ صَيْدٌ»؛ بِأَنَّهُ يَحِلُّ أَكْلُهُ.

قُلْتُ: وَمَا رُوِيَ فِي حِلِّ أَكْلِ الضَّبْعِ، فَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ، وَالْعَمَلُ الْمَشْهُورُ أَوْلَى. (١)
 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣٢٢): (وَالْحُجَّةُ
 لِمَالِكٍ فِي النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، عُمُومُ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَخْصُوا
 سَبْعًا مِنْ سَبْعٍ.

* فَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ: سَبْعٍ، فَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ النَّهْيِ عَلَى مَا يُوجِبُهُ الْخِطَابُ،
 وَتَعَرَّفَهُ الْعَرَبُ فِي مُخَاطَبَتِهَا.

* وَكَيْسَ حَدِيثُ الضَّبْعِ: مِمَّا يُعَارِضُ بِهِ، حَدِيثُ: النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ
 السَّبَاعِ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثٌ أَنْفَرَدَ بِهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ، وَكَيْسَ بِمَشْهُورٍ بِنَقْلِ الْعِلْمِ،
 وَلَا مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْأَمِّ» (ج ٢ ص ١٩٣): (وَفِي هَذَا بَيَانٌ أَنَّهُ إِنَّمَا
 يَفِدِي مَا يُؤْكَلُ مِنَ الصَّيْدِ، دُونَ مَا لَا يُؤْكَلُ).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عَارِضَةِ الْأَخَوَذِيِّ» (ج ٤ ص ٨٥):
 (وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ، أَنَّ مَا لَا يُؤْكَلُ: فَلَيْسَ بِصَيْدٍ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٤١): (وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى
 أَنَّ لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ قَتَلَ سَبْعًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٤١): (وَإِنَّمَا أُسْقِطَ
 الْفِدَاءُ، فِي قَتْلِ مَا لَا يُؤْكَلُ). اهـ.

(١) وَأَنْظُرْ: «بَدَلُ الْمَجْهُودِ فِي حَلِّ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلْسَّهَارَنُفُورِيِّ (ج ١٦ ص ١٢٩)، وَ«سَرَحَ السُّنَّةَ» لِلْبَغَوِيِّ
 (ج ٧ ص ٢٧١)، وَ«الِاسْتِذْكَارَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٥ ص ٣٢٢).

* وَحَدِيثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»، هَذَا عَامٌّ.
 * وَلَمْ يَأْتِ مَا خَصَّهُ؛ بِحَدِيثٍ صَحِيحٍ، فِي جَوَازِ أَكْلِ الضَّبْعِ.
 * بَلْ مَا خَصُّوا هَذَا الْعَامَّ، بِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ،
 ضَعِيفٌ.^(١)

* إِذَا قَدْ يُقَوْمُ دَلِيلُ الْخُصُوصِ - إِذَا كَانَ صَحِيحًا - فَيَنْزِعُ الشَّيْءَ مِنَ الْجُمْلَةِ،
 وَخَبَرَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: خَاصٌّ، لَكِنَّهُ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَلَا يُخْتَجُّ بِهِ فِي التَّخْصِيسِ،
 وَخَبَرَ تَحْرِيمِ السَّبَاعِ: عَامٌّ، فَيَقْتَضِي عَلَى عُمُومِهِ، فِي تَحْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ،
 وَيَدْخُلُ تَحْرِيمُ أَكْلِ الضَّبْعِ، فِي هَذَا الْعُمُومِ، لِأَنَّهُ مِنَ السَّبَاعِ.
 قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ: لَا يُؤْكَلُ شَيْءٌ مِنْ سِبَاعِ الْوَحْشِ كُلِّهَا، وَلَا الْهَرَّةُ
 الْوَحْشِيَّةُ، وَلَا الْأَهْلِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ سَبْعٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَلَا يُؤْكَلُ الضَّبْعُ، وَلَا الثَّلَبُ، وَلَا شَيْءٌ مِنْ سِبَاعِ
 الْوَحْشِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَكُلُّ مَا يَفْتَرِسُ، وَيَأْكُلُ اللَّحْمَ، وَلَا يَرَعَى الْكَلَاءَ، فَهُوَ
 سَبْعٌ، لَا يُؤْكَلُ، وَهُوَ يُشَبَّهُ السَّبَاعَ الَّتِي نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِهَا.^(٢)

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرْحُ السُّنَنِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ٧ ص ٢٧١).

(٢) أَنْظَرُ: «الْإِسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٥ ص ٣٢١).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]؛
 أَلَزَمَ الشَّرْعُ: بِنَصِّ التَّنْزِيلِ، الْإِنْتِهَاءَ عَنْ كُلِّ مَا نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي
 الشَّرِيعَةِ. (١)

* وَإِذَا كَانَ دَلِيلُ الْإِبَاحَةِ ضَعِيفًا، وَدَلِيلُ الْحُرْمَةِ صَحِيحًا، كَمَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، فِي
 مَسْأَلَةِ: الضَّبْعِ، فَتَقَدَّمَ الدَّلِيلُ الصَّحِيحُ فِي تَحْرِيمِ أَكْلِ الضَّبْعِ، وَهَذَا أَحْوَطٌ فِي الشَّرِيعَةِ.
 قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٣ ص ٣٦٧): (وَطَائِفَةٌ: لَمْ
 تُصَحِّحْهُ، وَحَرَّمُوا الضَّبْعَ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ ذَاتِ الْأَنْبِيَاءِ).

* وَقَالُوا: وَقَدْ تَوَاتَرَتِ الْأَنْبَاءُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «بِالنَّهْيِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ
 السَّبَاعِ»، وَصَحَّتْ، صِحَّةً، لَا مَطْعَنَ فِيهَا، مِنْ حَدِيثِ: عَلِيِّ (٢)، وَابْنِ عَبَّاسٍ (٣)، وَأَبِي
 هُرَيْرَةَ (٤)، وَأَبِي ثَعْلَبَةَ (٥) الْخُسَيْنِيِّ ﷺ.

قَالُوا: وَأَمَّا حَدِيثُ الضَّبْعِ، فَتَفَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ، وَأَحَادِيثُ
 تَحْرِيمِ: ذَوَاتِ الْأَنْبِيَاءِ كُلِّهَا: تُخَالِفُهُ. اهـ.

(١) انظر: «الإستدكار» لابن عبد البر (ج ١٥ ص ٣١٨).

(٢) حديث: علي بن أبي طالب ﷺ: فهو حديث ضعيف، لا يصح.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢١٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (ج ٤ ص ٢٦٣)، وفي «شرح معاني الآثار» (ج ٤ ص ١٩٠)، وعبد الله
 بن أحمد في «زيادات المسند» (ج ١ ص ١٤٧)، وغيرهم.
 وإسناده منكرو، لا يصح.

والحديث ضعفه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (ج ٤ ص ١٥١).

(٣) وأما حديث ابن عباس ﷺ: فهو حديث معلول، بالوقف.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٩٣٤)، مرفوعاً، ولا يصح، والصحيح: أنه روي، مرفوعاً من قول ابن عباس ﷺ.

(٤) وأما حديث أبي هريرة ﷺ: فهو حديث صحيح.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٩٣٣).

(٥) وأما حديث أبي ثعلبة الخشني ﷺ: فهو حديث صحيح.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٥٣٠)، ومسلم في «صحيحه» (١٩٣٢).

قُلْتُ: وَإِذَا عُرِفَ ضَعْفُ، حَدِيثِ: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فِي حِلِّ أَكْلِ الضَّبْعِ»،
فَلَا يُعَارَضُ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ، الصَّرِيحَةُ فِي التَّحْرِيمِ.
* فَأَحَادِيثُ: تَحْرِيمِ ذَوَاتِ الْأَنْيَابِ مُسْتَفِيضَةٌ، مُتَعَدِّدَةٌ، وَهِيَ حُجَّةٌ فِي التَّحْرِيمِ،
فَلَا يُقَدَّمُ حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَيْهَا، فَافْتَهُمَ لِهَذَا تَرَشُدًا.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣٢٢): (وَلَيْسَ
حَدِيثُ الضَّبْعِ مِمَّا يُعَارَضُ بِهِ: حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ؛ لِأَنَّهُ
حَدِيثٌ انْفَرَدَ بِهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ بِنَقْلِ الْعِلْمِ؛ وَلَا مِمَّنْ يُحْتَجُّ
بِهِ إِذَا خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٥٦٨): بِإِثْرِ حَدِيثِ:
«(١٧٩١): (وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَكْلَ الضَّبْعِ). اهـ.

* وَهُوَ قَوْلُ: ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَسُفْيَانَ
الثَّوْرِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ.^(٢)

وَاحْتَجُّوا: بِحَدِيثِ: «بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»، وَهُوَ

الرَّاجِحُ.

-
- (١) وَأَنْظُرُ: «إِعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٣ ص ٣٦٦).
(٢) وَأَنْظُرُ: «شَرْحُ السُّنَّةِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ٧ ص ٢٧١)، وَ«السُّنَنِ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ٣ ص ٥٦٨)، وَ«الْمَبْسُوطُ»
لِلسَّرْحَسِيِّ (ج ١١ ص ٢٢٥)، وَ«تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٥ ص ٢٩٥)، وَ«الْمُغْنِي» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٣ ص ٣٢١)
و(٣٤٢)، وَ«الِاسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٥ ص ٣٢٢)، وَ«عَوْنُ الْمُعْبُودِ» لِلْعَظِيمِ آبَادِيِّ (ج ١٠ ص ٢٧٥)،
وَ«تُحْفَةُ الْأَخْوَذِيِّ بِشَرْحِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» لِلْمُبَارَكْفُورِيِّ (ج ٥ ص ٤٩٩)، وَ«ذَخِيرَةُ الْعُقْبِيِّ فِي شَرْحِ الْمُجْتَبَى»
لِلأَثَوِيِّ (ج ٢٥ ص ١٨)، وَ«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ٥ ص ٣٩).

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعَالِمِ السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٤٢): (وَكَرِهَهُ: الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ، وَمَالِكٌ، وَرُويَ ذَلِكَ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهَا سَبْعٌ، وَقَدْ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْعَظِيمُ أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَوْنِ الْمُعْبُودِ» (ج ١٠ ص ٢٧٥): (وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، إِلَى التَّحْرِيمِ.

* وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهَا سَبْعٌ، وَقَدْ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»). اهـ.

قُلْتُ: لِذَلِكَ، لَمْ يُصَبِّ الَّذِينَ صَحَّحُوا حَدِيثَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَجَعَلُوهُ مُخَصَّصًا؛ لِعُمُومِ تَحْرِيمِ كُلِّ ذِي النَّابِ مِنَ السَّبَاعِ، حَتَّى قَالُوا: وَيَحْرُمُ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ؛ إِلَّا الضَّبْعُ^(١)، وَهَذَا لَا يَقَعُ مِثْلُهُ فِي الشَّرِيعَةِ.

قُلْتُ: فَالضَّبْعُ مِنَ السَّبَاعِ، لُغَةً، وَشَرْعًا، وَعُرْفًا.

* وَيُؤَيَّدُ: تَحْرِيمِ أَكْلِ الضَّبْعِ، أَنَّهُ ذُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ؛ فَأَكَلُهُ: حَرَامٌ، فَلَا تَعَارُضُ فِي أَدْلَةٍ تَحْرِيمِ أَكْلِ الضَّبْعِ.^(٢)

* كَذَلِكَ: أَيْضًا، فَالْأَحْوَطُ حُرْمَتُهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣٢٢): (وَالْحُجَّةُ لِمَالِكٍ فِي النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، عُمُومُ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَخْصُوا سَبْعًا مِنْ سَبْعٍ.

(١) وَلَا رَيْبَ أَنَّ الضَّبْعَ مِنَ السَّبَاعِ الْمُفْتَرَسَةِ، الْمُحَرَّمَةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

(٢) انظُر: «الْإِسْتِذْكَارَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٥ ص ٣٢٢).

* فَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ: سَبْعٍ، فَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ النَّهْيِ عَلَى مَا يُوجِبُهُ الْخِطَابُ، وَتَعْرِفُهُ الْعَرَبُ فِي مُخَاطَبَتِهَا.

* وَكَيْسَ حَدِيثُ الضَّبْعِ: مِمَّا يُعَارِضُ بِهِ، حَدِيثُ: النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثٌ أَنْفَرَدَ بِهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ، وَكَيْسَ بِمَشْهُورٍ بِنَقْلِ الْعِلْمِ، وَلَا مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ). اهـ.

وَقَالَ الْفُقَهَاءُ: فَلَا رَيْبَ أَنَّهُ حَرَّمَ أَكْلَ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، خَفِيَ عَلَيْهِ تَحْرِيمُهُ، فَقَالَ: بِمَبْلَغِ عِلْمِهِ. (١)

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (وَمَعْلُومٌ: أَنَّ النَّهْيَ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ: أَعَمٌّ، وَأَظْهَرُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ). اهـ.

* وَعَلَى هَذَا فَلَا تَخْفَى أَهْمِيَّةُ عِلْمِ الرَّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا؛ فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ. (٢)

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رحمته الله: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ). (٣)

(١) انظر: «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن القيم (ج ٣ ص ٣٦٣).

(٢) انظر: «الثقات الذين ضعموا في بعض شيوخهم» للرفاعي (ص ١٨).

(٣) أثر صحيح.

قُلْتُ: فَيَعْدُ عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهَمِّيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (١٦٣٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(١) انظُر: «النُّكْتِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ لِابْنِ حَجَرٍ» (ج ٢ ص ٧١١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلْوَرَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةَ مَنَاجِجِ الثَّقَادِ، وَفَهَمَ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دُونُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ. الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ: إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةُ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طَوْلِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمُذَاكِرَةِ، فَإِذَا عُدِمَ الْمُذَاكِرَةُ بِهِ، فَلْيَكُنْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ، كَيْحَيِّ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ، كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا. * فَمَنْ رَزَقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقِهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةُ نَفْسٍ وَمَلَكَتْهُ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدَقُّهَا مَسَلِكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ

مِنْ أُمَّةٍ هَذَا الشَّانِ وَحُدَاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ؛ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالِاطَّلَاعِ عَلَى غَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنْدَهٍ رحمته الله: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفَرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أَيْمَّةٌ هَذَا الشَّانِ وَحُدَاقُهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُذْرَةِ الْمُؤَهِّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته الله لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رحمته الله: (ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَي: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمُصْرَ، وَلَا بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(٢)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته الله: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيِّزُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا. وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

(١) انظر: «شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ، فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ! (١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١)، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ نُقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عُنُقَاءِ مَغْرِبٍ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلَتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَيْمَةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؟ مَاذَا عَسَى هُوَ لِأَنْ يَقُولُوا؟ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَنَظَرًا لِيَوْظِيفَتِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجِدُ نَاقِدَ الْعِلَلِ يَفْرَحُ لِظَفَرِهِ بِعِلَّةِ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرَحِهِ بِأَحَادِيثَ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

(١) أَنْزَلَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢ ص ٤١٧ و ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ رحمته: (لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).^(١)

* وَتَقْدِيرًا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ^(٢) أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَافِ رِوَايَتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالضَّبْطِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نُقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِيِ هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ. فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ). اهـ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) قُلْتُ: أَوْ يَعْرِضُهُ عَلَى الْمُؤَهَّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهْمَةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ كَمَرْجِعِيَّةِ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

قُلْتُ: فَالْأَمْرُ هَذَا إِذَنْ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالْبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالِاطِّلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوَمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩):
(الْفَوَاعِدُ الْمُقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقُّ فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِدْرَاكِ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةِ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَانِيُّ رحمته: (إِنَّ التَّغْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نِقَادُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا اِطِّلَاعَ لَهُ عَلَى طُرُقِهِ وَخَفَايَاهَا).^(١) اهـ.

قُلْتُ: وَمَنْهَجُ جَمْعِ الرِّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتِهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ مَنْهَجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.^(٢)

* فَيَسْتَنْكِرُ النُّقَادُ أحيانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحِفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْا

(١) انظر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٧٨٢).

(٢) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصِيَانَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَاعِدِ وَالصَّوَابِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوْ الصَّغْفِ.

الثَّقَاتُ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عَلَةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ حِفْظُهُ، وَاشْتَهَرَتْ عَدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ، كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرُبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَعُدُّ وَهُمْ الرَّاوي وَمَا يُتَابَعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَعَلَتْ بَالِ النُّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، كَمَا أَنَّهُمْ عُنُوا بِمَعْرِفَةِ وَحَضْرٍ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنْ الْوَهْمِ، وَالْخَطِئِ، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحَفَاطِ وَلَا يَسْتَعْنِي مُسْتَعْلٍ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَن مَعْرِفَةِ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلْطُ.

* وَلِهَذَا كَانَ النُّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالْغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُونَ فِي أَسَانِيدِ مُخْتَلِفِي

الْأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جُلِ هَذِهِ الصُّعُوبَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ الْوَهْمِ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَايَةٍ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيِبِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَئُوا، وَعَدَدِ رِوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمَشْكِلَةِ حَتَّى يَسَنَّى لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَاتِ. (١)

(١) قُلْتُ: وَالْكَلامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُتَشَعَّبٌ، وَصَرُورَةُ النُّقَادِ التَّنْبِيهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيُّ بَعْدَ أَنْ جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقَ حَدِيثِ: «حَلَّ أَكْلِ لَحْمِ الضَّبْعِ»، وَالْكَلامَ عَلَى أَسَانِيدِهَا جَرَحًا وَتَعْدِيلًا، وَبَيَانَ عِلَلِهَا، وَالْحُكْمَ عَلَيْهَا بِالشُّدُودِ وَالضَّعْفِ.

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ^(١) عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوْ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوْ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ

(١) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَايِتُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

الإحتجاج به في إثبات شرع عام، وإنما يثبت الحكم بالصحيح والحسن لذاته، أو لغيره، لحصول الظن بصدق ذلك، وثبوته عن الشارع). اهـ.

قلت: والتعبُد لله تعالى بغير ما شرعه من أخطر الأمور على العبد؛ لما يجعله يُحَادُّ الله تعالى، ورَسُولَهُ ﷺ. (١)

* لِأَنَّ التَّشْرِيْعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» [النجم: ٣-٤]، وَلَمْ يَبْضِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَا مَتَّهِ هَذَا الدِّينَ، فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلَهُ تَعَالَى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» [المائدة: ٣].

قلت: فَكَانَ كَمَالَ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ

(١) قلت: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلِّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا يَكَادُونَ يَمَيِّزُونَ «صَحِيحَهُ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جِيْدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. * وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا إِنَّ عَذْرَ الْعَالِمِ لَيْسَ عَذْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ» وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتَبَيَّنَ مَوْقِفُهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ بَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا. انظر: «هِدَايَةُ السُّلْطَانِ لِلْمَعْصُومِيِّ» (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ».

الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَلَّا يَتَدَعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشْرَعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمُلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعَوَّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَابِقُونَ بِاتِّقَانِ أَدْوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ^(١)، وَالتَّمَرُّسِ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فُوزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثَرِيُّ

(١) وَكَيْفَ كَانَ أَهْلُهُ يَتَّقِدُونَ الرَّوَايَاتِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدُّبَيْلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: فِدْيَةِ الضَّبَعِ، الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ عَدَدٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ عَلَى حِلِّ أَكْلِ الضَّبَعِ؛ لِأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ صَيْدٌ، وَإِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ، فَفِيهِ: كَبْشٌ!

♦ لِذَلِكَ: أَحَلُّوا أَكْلَ الضَّبَعِ، وَقَالُوا: هُوَ مُسْتَثْنَى مِنَ السَّبَاعِ فِي حِلِّهِ، مَعَ أَنَّهُمْ: يُقَرُّونَ أَنَّهُ لَهُ نَابٌ، وَيَفْتَرِسُ الصَّيْدَ، وَيَأْكُلُ اللَّحْمَ، وَهُوَ نَجِسٌ!

♦ فَهَذَا الْكَلَامُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ حَدِيثَهُمُ الَّذِي اسْتَدَلُّوا بِهِ: عَلَى أَنَّ الضَّبَعِ صَيْدٌ، فَيَجُوزُ أَكْلُهُ، لَا يَصِحُّ، لِأَنَّ أَصَابِيدهُ مُضْطَرِبَةٌ، ضَعِيفَةٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهَا فِي الضَّرْعِ:

♦ وَيُعَلِّهُ أَيْضًا حَدِيثُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، فَأَكَلَهُ حَرَامٌ»، فَجَمِيعُ السَّبَاعِ الَّتِي تَفْتَرِسُ كُلَّهَا مُحَرَّمَةٌ، مِنْهَا: الضَّبَعُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ السَّبَاعِ الْمُفْتَرِسَةِ الْمُحَرَّمَةِ.

فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (فِي الضَّبَعِ كَبْشٌ، وَفِي الطَّبِيِّ^(١) شَاةٌ، وَفِي الْأَرْنَبِ عَنَاقٌ، وَفِي الْيَرْبُوعِ^(٢) جَفْرَةٌ^(٣))، فَقُلْتُ: يَعْنِي: لِأَبِي الزُّبَيْرِ: وَمَا الْجَفْرَةُ؟، قَالَ: الْعَظِيمُ؛ يَعْنِي: عَظِيمَ الْجَمَلَانِ).

(١) الطَّبِيُّ: جَمْعُ: طِبَاءٍ، وَهُوَ نَفْسُ شَكْلِ الْغَزَالِ، إِلَّا أَنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنْهُ فِي أَنَّ لَهُ: قَرْنَ كَبِيرٌ.

(٢) الْيَرْبُوعُ: هُوَ حَيَوَانٌ طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ، قَصِيرُ الْيَدَيْنِ جِدًّا، وَلَهُ ذَنْبٌ.

(٣) الْجَفْرَةُ: بَفَتْحِ الْجِيمِ: هِيَ الْأُنْثَى مِنْ وَلَدِ الضَّأْنِ الَّتِي بَلَغَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَفُصِّلَتْ عَنْ أُمِّهَا.

انظُرْ: «التَّعْلِيقُ الْمُغْنِي» لِلْعَظِيمِ آبَادِيٍّ (ج ٣ ص ٢٧٤ و ٢٧٥)، وَ«النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١

ص ٢٨٨)، وَ(ج ٣ ص ٣١١)، وَ«لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٨ ص ١١١).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

* فَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ، مَرْفُوعًا:

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣) مِنْ طَرِيقِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْأَجَلْحِ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِهِ مَرْفُوعًا.
وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٤٦) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ، عَنِ الْأَجَلْحِ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (فِي الصَّبْعِ إِذَا أَصَابَهَا الْمُحْرِمُ: كَبَشٌ، وَفِي الظَّبْيِ شَاءٌ، وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَاقٌ، وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ، قَالَ: وَالْجَفْرَةُ الَّتِي قَدْ أُرْبِعَتْ).

* هَكَذَا: رُوِيَ مَرْفُوعًا، وَلَمْ يَذْكَرْ إِبَاحَةَ أَكْلِ الصَّبْعِ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٤٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَرِيَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَجَلْحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الظَّبْيِ شَاءً، وَفِي الصَّبْعِ كَبَشًا^(١)، وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَاقًا^(٢)، وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةً، فَقُلْتُ لِأَبِي الزُّبَيْرِ: وَمَا الْجَفْرَةُ؟، قَالَ: الَّتِي قَدْ فُطِمَتْ وَرَعَتْ).

هَكَذَا: رُوِيَ مَوْقُوفًا، مِنْ قَوْلِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي حُكْمِ الرَّفْعِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ النَّصِّ.

* فَزَوَاهُ الْأَجَلْحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكِنْدِيُّ، مَرْفُوعًا هَكَذَا، فَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣) مِنْ طَرِيقِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

(١) الْكَبَشُ: هُوَ تَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَغْنَامِ، وَهُوَ كَبِيرُ الْقَرْنِ، وَهُوَ الذَّكْرُ، وَأُنثَاهُ النَّعْجَةُ.

(٢) الْعَنَاقُ: وَاحِدَةُ الْأَعْنَى، وَهِيَ أَنْثَى الْمَعْزِ، مَا لَمْ تَبْمَلَّ لَهَا سَنَةٌ.

انظُرْ: «النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٣ ص ٣١١).

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣): «تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَجَلِحِ، هَكَذَا».

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٤٦) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا: الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٤٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَرْيَمَ.

* ثَلَاثَتُهُمْ: عَنِ الْأَجَلِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكِنْدِيِّ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ.

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ فِي «نَضْبِ الرَّايَةِ» (ج ٢ ص ٤٣)، وَفِي «التَّلْخِصِ

الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٩)، وَ(ج ٤ ص ١٥٠٧).

* وَرَوِيَ عَنِ الْأَجَلِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، مَوْقُوفًا عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ

فُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ، ثنا مَالِكُ بْنُ سَعِيرٍ، عَنِ الْأَجَلِحِ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ^(١)، عَنِ عُمَرَ بْنِ

الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

* هَكَذَا: اضْطَرَبَ فِيهِ: الْأَجَلِحُ الْكِنْدِيُّ، فَمَرَّةً: يَرَوِيهِ، مَرْفُوعًا، وَمَرَّةً: يَرَوِيهِ:

مَوْقُوفًا.

وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ الْمَوْجِبِ لِضَعْفِ الْحَدِيثِ.

(١) قَرَوَانِيَّةُ: أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، هِيَ مُرْسَلَةٌ، لَمْ يُدْرِكْ: عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

وَأَنْظُرْ: «الْمَرَايِلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ١٥٤).

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣): (وَرَوَاهُ الْأَجْلَحُ الْكِنْدِيُّ، مَرْفُوعًا، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ، فَذَكَرَ الْمَرْفُوعَ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمَوْقُوفَ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا أَقْرَبُ مِنَ الصَّوَابِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).
قُلْتُ: وَسَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: أَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُجَّيَةَ الْكِنْدِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَمَا كَانَ بِالْحَافِظِ.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «وَقَدْ رَوَى الْأَجْلَحُ، غَيْرَ حَدِيثٍ: مُنْكَرٌ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ، لَيْسَ بِذَلِكَ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ ضَعِيفًا جِدًّا»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «كَانَ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ»، وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ: «رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ أَحَادِيثَ مُضْطَرِبَةً»^(١).

وَبِهِ أَعْلَاهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْعَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٤٦).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ٦١٥): «عَنِ الْأَجْلَحِ: «لَيْنٌ».
وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَلْخِصِ الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣ ص ١٥١): «عَنِ الْأَجْلَحِ: «ضَعْفٌ».

(١) انظر: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٤٩٣)، و«السُّنَنِ الْكُبْرَى» لِلنَّسَائِيِّ (ج ٣ ص ٤٠٢)، و«ج ٩ ص ٢٢٨»، و«الضُّعْفَاءَ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ١ ص ١٣٩)، و«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٢ ص ٣٤٧)، و«تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢ ص ٢٧٨)، و«الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ١٧٥)، و«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجْرِيِّ (ج ١ ص ٣١٨)، و«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٦ ص ٣٥٠)، و«الْكَمَالَ فِي أَسْمَاءِ الرَّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٣ ص ٣٦٥).

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «مُسْنَدِ الْفَارُوقِ» (ج ١ ص ٤٨٥)؛ مَرْفُوعًا؛ ثُمَّ قَالَ:
(هَكَذَا رَوَاهُ الْأَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكِنْدِيُّ - وَفِيهِ ضَعْفٌ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، مَعَ أَنَّهُ شَكَّ:
فِي رَفْعِهِ).

الثَّانِيَةُ: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ تَدْرُسَ أَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ^(١)، وَقَدْ عَنَعَنَهُ،
وَلَمْ يُصْرَحْ بِالتَّحْدِيثِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا عَنَعَنَ فِي الْإِسْنَادِ.

وَبِهِ أَعْلَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْعَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٤٦).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٨ ص ٧٦): (سَأَلْتُ: أَبِي،
عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ؟، فَقَالَ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَذْكَرَةِ الْحُفَاطِ» (ج ١ ص ٩٥): (الْحَافِظُ الْمُكْتَرِبُ،
الصَّدُوقُ، قَالَ غَيْرٌ وَاحِدٍ: هُوَ مُدَلِّسٌ، فَإِذَا صَرَّحَ بِالسَّمَاعِ، فَهُوَ حُجَّةٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ج ٣ ص ١٦٨٨): (مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ
تَدْرُسَ: أَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ، صَدُوقٌ؛ إِلَّا: أَنَّهُ يُدَلِّسُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٥ ص ٣٨١): (وَقَدْ عِيبَ: أَبُو الزُّبَيْرِ، بِأُمُورٍ،
لَا تَوْجِبُ ضَعْفَهُ الْمُطْلَقَ، مِنْهَا: التَّدْلِيسُ).

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٩).

* وَرَوَاهُ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، فَرَفَعَهُ: قَالَ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْأَجْلَحِ بِهِ.

(١) انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٦٨٨)، وَ«تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ
بِالتَّدْلِيسِ» لَهُ (ص ٤٤)، وَ«الْكَاشِفَ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٩٦)، وَ«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لَهُ (ج ٨ ص ٢٥١)،
وَ«الْمُدَلِّسِينَ» لِأَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ (ص ٨٨)، وَ«التَّبَيِّنَ لِأَسْمَاءِ الْمُدَلِّسِينَ» لِسِبْطِ ابْنِ الْعَجَمِيِّ (ص ٥٤)،
وَ«أَسْمَاءَ الْمُدَلِّسِينَ» لِلْسُّبُوطِيِّ (ص ٩١)، وَ«الْكَمَالَ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٢ ص ٣٩٣).

- * وَرَوَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ، فَرَفَعَهُ: قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الْأَجْلَحِ بِهِ.
- * وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ عُمَانَ، فَأَوْقَفَهُ: قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرِيَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَجْلَحُ بِهِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، وَلَمْ يَذْكُرْ: إِبَاحَةَ أَكْلِ الضَّبْعِ.
- هَكَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ، وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ.
- * وَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ سَعِيرٍ، عَنِ الْأَجْلَحِ بِهِ، مَوْقُوفًا عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.
- قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤): «وَرَوَاهُ الْأَجْلَحُ، مَرْفُوعًا: وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ».
- قُلْتُ: فَيُشِيرُ أَنَّ حَدِيثَ: «إِبَاحَةَ أَكْلِ الضَّبْعِ»، قَدْ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ، وَهُوَ كَمَا قَالَ.
- وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٨٣): «الصَّحِيحُ: أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى عُمَرَ».
- وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَحْكَامِ الْوُسْطَى» (ج ٢ ص ٣٣٠):
- (رَوَاهُ الْأَثْبَاتُ عَنْ عُمَرَ: قَوْلُهُ؛ مِنْهُمْ: اللَّيْثُ، وَأَيُّوبُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَابْنُ عَوْنٍ، وَغَيْرُهُمْ، وَأَسْنَدُهُ: الْأَجْلَحُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ). اهـ

قُلْتُ: وَأَبُو الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ، لَيْسَ بِحُجَّةٍ إِذَا خَالَفَ، مَعَ ضَعْفٍ فِيهِ فِي الْحَدِيثِ^(١)؛ قَالَ عَنْهُ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «ثِقَةٌ، صَدُوقٌ، وَإِلَى الضَّعْفِ مَا هُوَ»، وَكَانَ أَبِيؤَبُ: «يُضَعَّفُهُ»، وَكَذَا كَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: «يُضَعَّفُهُ»^(٢).

* فَهُوَ: حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ، بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٥ ص ٦٦)؛ عَنْ حَدِيثِ آخَرَ: رَوَاهُ أَبُو الزُّبَيْرِ: (وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ عَنْهُ غَيْرَ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ جُلَّةٌ، فَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ).

* وَأَبُو الزُّبَيْرِ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِيمَا خَالَفَهُ فِيهِ مِثْلُهُ، فَكَيْفَ بِخِلَافٍ مَنْ هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ.

* وَكُلُّ مَنْ رَوَى هَذَا الْخَبَرَ مِنَ الْحُفَظِ، لَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ، وَلَيْسَ مَنْ خَالَفَ

الْجَمَاعَةَ الْحُفَظَ بِشَيْءٍ، فِيمَا جَاءَ بِهِ. اهـ.

قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْوُسْطَى» (ج ٢

ص ٣٣٠): (وَرَوَى الْأَجْلَحُ أَيُّضًا: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ

ﷺ قَالَ: «فِي الضَّبَعِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ كَبُشٌّ، وَفِي الظَّبِّيِّ شَاةٌ، وَفِي الْأَرْنَبِ عَنَاقٌ، وَفِي

الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ»، كَذَا: رَوَاهُ الْأَجْلَحُ، مِنْ رِوَايَةِ: مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنْهُ.

(١) أَي: بِمِثْلِ حَدِيثِ: الْبَابِ.

(٢) انظُرْ: «الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ» لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ١ ص ٥٤٢)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨

ص ٧٥)، وَ«تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١٢ ص ٢٩٨)، وَ«تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٧ ص ١٤٥)،

وَ«الْكَمَالُ فِي أَسْمَاءِ الرَّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٨ ص ٢٨٠).

* وَرَوَاهُ أَصْحَابُ: أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَوْلُهُ، وَهُوَ أَصْحَحُ مِنَ الْمُسْنَدِ). اهـ

* فَأَعْلَى الْمَرْفُوعِ، بِالْمَوْقُوفِ، مِنْ رِوَايَةِ: الْجَمَاعَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ٢٧٨): «وَقَدْ أُعْلِيَ بِالْوَقْفِ».

وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٧٩ و ١٨٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْأَجْلَحِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَلَا أَرَاهُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رَفَعَهُ: (أَنَّهُ حَكَمَ فِي الضَّبْعِ يُصِيبُهُ الْمُحْرَمُ بِشَاةٍ، وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَاقُ، وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ، وَفِي الطَّبْيِ كَبْشٌ).

* فَرَادَ: «وَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ رَفَعَهُ»، وَلَمْ يَذْكَرْ إِبَاحَةَ أَكْلِ الضَّبْعِ.

وَهَكَذَا قَالَ: «بِشَاةٍ»، وَلَمْ يَقُلْ: «بِكَبْشٍ»، وَجَعَلَ فِي صَيْدِ: «الطَّبْيِ»: كَبْشًا.

وَأوردَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» (ج ١٣ ص ٩٠)؛ وَسَكَتَ عَنْهُ.

* وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ؛ ضَعِيفٌ^(١)، وَهَذَا يَتَبَيَّنُ مِنْهُ فِي رِوَايَتِهِ، لِهَذَا

الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ.

فَقَدْ اضْطُرَّ فِيهِ، فَمَرَّةً: يَرْوِيهِ: مَرْفُوعًا، وَمَرَّةً: يَرْوِيهِ: مَوْقُوفًا.

* وَمَالِكُ بْنُ سَعِيدٍ التَّمِيمِيُّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، قَالَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ

الْأَزْدِيُّ: «عِنْدَهُ مَنَاقِبٌ»^(٢)، وَهَذِهِ مِنْهَا.

(١) انظر: «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (ج ٣ ص ٢٣٥)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٦ ص ٢٢٣).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١٢ ص ٥١٢).

* وَالْأَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكِنْدِيُّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.^(١)
 * وَأَبُو الزُّبَيْرِ، مُدَلِّسٌ^(٢)، وَقَدْ عَنَّ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.
 فَهُوَ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (ج ١ ص ١٧٩)؛ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «فِي الضَّبْعِ شَأَةٌ،
 وَفِي الطَّبْيِ كَبْشٌ».

* وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ فِي اللَّفْظِ أَيْضًا.
 فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ، فِي سَنَدِهِ، وَفِي لَفْظِهِ.
 وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ فِي «نَصْبِ الرَّايَةِ» (ج ٢ ص ٤٣)، وَفِي «تَلْخِصِ
 الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٩).

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ٢ ص ٩٧): (هُوَ
 حَدِيثٌ يَرْوِيهِ: مَالِكُ بْنُ سَعِيرٍ، عَنِ الْأَجْلَحِ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرٍ، عَنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا
 إِلَى النَّبِيِّ ﷺ).

وَتَابَعَهُ: ابْنُ فَضِيلٍ عَنِ أَجْلَحِ^(٣)، قَالَهُ: مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ الْقَوَّاسُ عَنْهُ.
 * وَرَوَاهُ أَصْحَابُ: أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ جَابِرٍ، عَنِ عُمَرَ؛ قَوْلُهُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ.

(١) انظر: «تَهذیب التَّهذیب» لابن حجر (ج ١ ص ٤٩٣)، و«الْكَمَالُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٣ ص ٣٦٥).

(٢) انظر: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لابن حجر (ص ٤٤)، و«أَسْمَاءُ الْمُدَلِّسِينَ» لِلشَّيْطُونِيِّ (ص ٩١)، و«الْمُدَلِّسِينَ» لِأَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ (ص ٩٨).

(٣) هُوَ: أَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُجَّيَّةِ الْكِنْدِيِّ، يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

انظر: «تَهذیب التَّهذیب» لابن حجر (ج ١ ص ٤٩٣)، و«الضُّعْفَاءُ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ١ ص ١٣٩).

مِنْهُمْ: أَيُّوبُ، وَابْنُ عَوْنٍ، وَهَشَامُ بْنُ حَسَّانَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَصَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَّةَ،
وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ.

* وَالْمَوْقُوفُ: أَصَحُّ مِنَ الْمُسْنَدِ). اهـ.

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «مُسْنَدِ الْفَارُوقِ» (ج ١ ص ٤٨٥)؛ مَوْقُوفًا، ثُمَّ قَالَ:
«وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، مَوْقُوفٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (لَمْ يَلْتَمَّتْ
الْعُلَمَاءُ، إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَثَارِ؛ لِضَعْفِ مَخَارِجِهَا، وَطُرُقِهَا، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهَا
جُمْلَةً، وَكَذَلِكَ: النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ.

وَأَخْرَجَهُ: مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَعْلَى: الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٨٣) مِنْ
طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ فُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ، ثَنَا مَالِكُ بْنُ سَعِيدٍ بِهِ، وَقَالَ: «لَا أَرَاهُ إِلَّا وَقَدْ رَفَعَهُ
أَنَّهُ حَكَمَ، فَذَكَرَهُ».

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٣ ص ٢٣١)؛ ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ أَبُو
يَعْلَى، وَفِيهِ الْأَجْلَحُ الْكِنْدِيُّ، وَفِيهِ كَلَامٌ، وَقَدْ وُثِّقَ».

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٣٩).

وَخَالَفَهُمْ: أَبُو أُسَامَةَ؛ فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي
رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: (قَضَى عُمَرُ رضي الله عنه فِي الضَّبْعِ كَبْشًا، وَفِي الظَّبِّيِّ
شَاةً، وَفِي الْأَزْنَبِ جَفْرَةً، وَفِي الْيَرْبُوعِ عَنَاقًا).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٨٣)؛ ثُمَّ قَالَ: «كَذَا فِي كِتَابِي:
جَفْرَةٌ فِي الْأَرْزَبِ، وَعَنَاقًا فِي الْيَرْبُوعِ».
هَكَذَا: رُوِيَ مَوْقُوفًا مِنْ قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه؛ بِقَوْلِهِ: «فَضَى عُمَرُ رضي الله عنه، فِي
الضَّبِّعِ كَبْشًا».

وَهُوَ: مَعْلُولٌ أَيْضًا، بِالِاضْطِرَابِ.

* وَرَوَاهُ حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكُرْمَانِيُّ^(١)؛ وَرَفَعَهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ الصَّائِغُ، عَنْ
عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (فِي الضَّبِّعِ إِذَا
أَصَابَهَا الْمُحْرَمُ: جَزَاءُ كَبْشٍ مُسِنَّ، وَتُؤَكَّلُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

هَكَذَا: بِذِكْرِ إِبَاحَةِ أَكْلِ الضَّبِّعِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٤٨)، وَالِدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٣
ص ٢٧١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٦٥)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ»
(٣٤٧٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٧٨٢)، وَ(ج ٣ ص ١٠٠٢)،
وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ١٦٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١
ص ٤٥٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَفِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٧

(١) كَرْمَانَ: بِالْفَتْحِ، ثُمَّ: «السُّكُونِ»، وَآخِرُهُ: «نُونٌ»، وَرَبَّمَا: «كُسِرَتْ»، وَ«الْفَتْحُ» أَشْهَرُ بِالصَّحَّةِ، هِيَ وَلايَةُ
مَشْهُورَةٌ، وَنَاحِيَةٌ كَبِيرَةٌ، مَعْمُورَةٌ ذَاتُ بِلَادٍ، وَفُرَى، وَمُدُنٍ، وَاسِعَةٌ بَيْنَ فَارِسَ وَمَكْرَانَ، وَسَجِسْتَانَ وَخِرَاسَانَ،
وَلَا تَرَالُ تُعْرَفُ بِنَفْسِ الْإِسْمِ، وَهِيَ فِي «إِيرَانَ».

انظُر: «مُعْجَمَ الْبُلْدَانِ» لِلْحَمَوِيِّ (ج ٤ ص ٤٥٤).

ص ٣٥٤) مِنْ طَرِيقِ حَسَّانِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكِرْمَانِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ الصَّائِعُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ٤٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكِرْمَانِيِّ، وَهُوَ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيِّ، لِأَنَّهُ يُغْلَبُ عَلَيْهِ الْوَهْمُ^(١)، وَقَدْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ، فَلَمْ يَرْفَعْهُ.

قَالَ عَنْهُ الْعُقَيْلِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «رُبَّمَا أَخْطَأَ»، وَجَاءَ أَنَّ أَحْمَدَ: أَنْكَرَ عَلَيْهِ بَعْضَ حَدِيثِهِ، فَلَهُ أَوْهَامٌ، وَحَدَّثَ بِأَفْرَادٍ كَثِيرَةٍ، وَيَغْلَطُ فِيهَا، وَهَذِهِ مِنْهَا.^(٢)

فَهُوَ: حَدِيثٌ مَعْلُوفٌ.

وَقَوْلُهُ: «كَبَشٌ مُسِنَّ»؛ فَهَذِهِ زِيَادَةٌ شَادَّةٌ، لَا تَصِحُّ، وَهَمَّ فِيهَا: حَسَّانُ الْكِرْمَانِيُّ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَفِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٧

ص ٣٥٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٧٨٢)، وَ(ج ٣ ص ١٠٠٢)،

وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ١٦٧) مِنْ طَرِيقِ حَسَّانِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ

(١) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١١٧).

(٢) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١١٧)، وَ«الضُّعَفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (١٥٨)،

وَ«الضُّعَفَاءَ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٢ ص ٤٥)، وَ«الضُّعَفَاءَ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ١٩٨)، وَ«النَّقَاتِ» لِابْنِ

حِبَّانَ (ج ٦ ص ٢٢٤)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلَّطَايَ (ج ٤ ص ٥٣)، وَ«الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ

(ج ٣ ص ٢٦١)، وَ«تَارِيخِ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٩ ص ١٧٣)، وَ«الْكَمَالَ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٤

الصَّائِغُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
(الضَّبْعُ صَيْدٌ فَكُلْهَا، وَفِيهَا كَبْشٌ سَمِينٌ إِذَا أَصَابَهَا الْمُحْرَمُ).

هَكَذَا: رَوَاهُ حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَبَلَفَظَ: «كَبْشٌ سَمِينٌ»، وَهَذَا الْخَطَأُ مِنْ حَسَّانَ
بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ يُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ. ^(١)

وَخَالَفَهُ: رَوْحُ بْنُ أَسْلَمَ؛ فَرَوَاهُ: عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرِّمَّانِيِّ، ثنا
إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْمُونِ الصَّائِغُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ: (الضَّبْعُ صَيْدٌ، وَفِيهَا جَزَاءٌ: كَبْشٌ مُسِينٌ، إِذَا أَصَابَهَا الْمُحْرَمُ، وَتَوَكَّلْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٧ ص ٣٥٥)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي
الضُّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ١٠٠٢).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ١٠٠٢): «وَهَذِهِ
الْأَحَادِيثُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ».

يَعْنِي: الَّتِي يَرَوِيهَا: رَوْحُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

* وَرَوْحُ بْنُ أَسْلَمَ الْبَاهِلِيُّ، هَذَا، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ: أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْنُ الْحَدِيثِ، يُتَكَلَّمُ فِيهِ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ»،

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ، مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ:

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٣٣٥).

«لَيْسَ بِذَلِكَ»، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «ذَهَبَ حَدِيثُهُ»، يَعْنِي: ضَاعَ، وَقَالَ ابْنُ الْجَارُودِ: «عِنْدَهُ مَنَاقِبٌ»^(١)، وَهَذِهِ مِنْهَا.

وَضَعَّفَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْأَشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْوُسْطَى» (ج ٢ ص ٢٣٠)؛ هَذِهِ الزِّيَادَةُ؛ بِقَوْلِهِ: (قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «كَبَشٌ، مُسِّنٌّ»، وَالصَّحِيحُ: حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ)؛ يَعْنِي: «فِيهِ كَبَشٌ»، بِدُونِ: «مُسِّنٌّ».

وَأَفْرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٢ ص ٥٢٠).
ثُمَّ إِنَّ الْحَدِيثَ، لَمْ يُعْرَفْ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَهَذَا الْحَدِيثُ، لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ.
* بَلْ هَذَا الْحَدِيثُ يُعْرَفُ، مِنْ حَدِيثِ: أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَدَارُهُ عَلَيْهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٢ ص ٥٢٠): (إِنَّمَا يَدُورُ الْحَدِيثُ، عَلَى أَبِي الزُّبَيْرِ، يَرْوِيهِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ). اهـ
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٢ ص ٥٢٠): (إِنَّمَا يَدُورُ الْحَدِيثُ عَلَى أَبِي الزُّبَيْرِ؛ يَرْوِيهِ عَنْ جَابِرِ:

(١) انظر: «تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٤ ص ٣٨٤)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْدِيبِ» لَهُ (ج ١ ص ٥٢٨)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٤٤٩)، وَ«إِكْمَالُ تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَايَ (ج ٤ ص ٦)، وَ«السُّؤَالَاتُ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ص ١٤٧)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعْفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢٣٣)، وَ«الْكَاشِفُ» لَهُ (ج ١ ص ٣١٣)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٣ ص ١٠٠٢)، وَ«الْكَامِلُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٤ ص ٤٩٥).

* فَمَالِكُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ؛ رَوَاهُ: عَنِ الْأَجْلَحِ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ

جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

* وَابْنُ عَوْنٍ، وَأَيُّوبُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَهَشَامُ بْنُ حَسَّانَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَصَخْرُ بْنُ

جُوَيْرِيَةَ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، رَوَوْهُ: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ قَوْلَهُ، لَمْ يَرَفَعُوهُ

إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

* فَحَصَلَ الْخِلَافُ عَلَى أَبِي الزُّبَيْرِ؛ بَيْنَ الْأَجْلَحِ، وَالْجَمَاعَةِ، وَالْأَجْلَحِ: يَرَفَعُهُ،

وَالْجَمَاعَةُ: تَقْفُهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْوُسْطَى» (ج ٢

ص ٣٣٠): (رَوَاهُ الثَّقَاتُ، الْأَثْبَاتُ: عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، قَوْلَهُ؛ مِنْهُمْ: اللَّيْثُ، وَأَيُّوبُ، وَابْنُ

عُيَيْنَةَ، وَابْنُ عَوْنٍ، وَغَيْرُهُمْ.

* وَأَسْنَدُهُ الْأَجْلَحِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، وَالْأَوَّلُ: هُوَ الصَّحِيحُ). اهـ

* وَرَوَاهُ يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ؛ فَأَوْقَفَهُ، قَالَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ،

عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: (قُضِيَ فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ، كَذَا:

قَالَ لَنَا يَعْقُوبُ: «قُضِيَ»).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٥)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ»

(٢٦٤٧).

فَقَوْلُهُ: «قُضِيَ»، دُونَ أَنْ يُعْرَفَ مِنَ الَّذِي قَضَى.

هَكَذَا قَالَ، وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ فِي الْمَتْنِ أَيْضًا.

فَمَرَّةٌ يُقَالُ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، وَمَرَّةٌ: «قَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ»، وَمَرَّةٌ: «قَضَى»، وَمَرَّةٌ: «قَضَى»، وَلَمْ يَذْكَرْ مَنْ هُوَ الَّذِي قَضَى.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ، لَا يَصِحُّ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الشَّرْعِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٤٧)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٦٥)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ، ثَنَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: (قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ). وَفِي رِوَايَةٍ: (قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ).

هَكَذَا: مُخْتَصَرًا فِي الضَّبْعِ فَقَطْ، دُونَ الْأَلْفَاظِ الْأُخْرَى.

وَقَالَ: «قَضَى»، وَ«قَضَى»، وَلَمْ يَذْكَرْ مَنْ هُوَ الْقَائِلُ.

وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَمَتْنِهِ.

وَأوردُهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ٣ ص ٢٦٩).

* وَخَالَفَ؛ هُشَيْمُ الْوَاسِطِيُّ، زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: (فِي الضَّبْعِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ كَبْشٌ).

هَكَذَا: مَوْقُوفًا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، مِنْ قَوْلِهِ.

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٨).

* وَلَيْسَ فِيهِ إِبَاحَةٌ أَكَلَ الضَّبْعِ تَصْرِيحًا مِنْهُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْإِخْتِلَافِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ.

قَالَ الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ رحمته الله فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٩): (وَكَانَ فِيْمَا رَوَيْنَا خِلَافَ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ، وَعَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الصَّائِعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَطَاءٍ رَدَّهُمَا إِيَّاهُ إِلَى خِلَافِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَصْحَابِهِ.

* وَكَانَ اثْنَانِ أَوْلَى بِالْحِفْظِ مِنْ وَاحِدٍ، فَوَجَبَ بِذَلِكَ رَدُّ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى مَنْ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ لِابْنِ أَبِي عَمَّارٍ عَلَيْهِ مُوَافِقٌ، وَلِحَقِّهِ فِيهِ مِنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ مَا لِحَقِّهِ مَعَ أَنَا لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا حَدَّثَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ غَيْرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ). اهـ.

قُلْتُ: وَهُوَ يُشِيرُ إِلَى إِغْلَالِ الْحَدِيثِ مَرْفُوعًا.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِزْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٤٣): (وَقَدْ أَعْلَى هَذِهِ الطَّرِيقَ: الطَّحَاوِيُّ بِالْوَقْفِ).

وَخَالَفَهُمْ: أَبُو أُسَامَةَ؛ فَرواهُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: (قَضَى عُمَرُ رضي الله عنه، فِي الضَّبْعِ كَبْشًا، وَفِي الطَّبْيِ شَاةً، وَفِي الْأَرْزَبِ جَفْرَةً، وَفِي الْيَرْبُوعِ عَنَاقًا).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَلَمْ يَذْكُرْ إِبَاحَةَ أَكْلِ

الضَّبْعِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: كَذَا فِي كِتَابِي: «جَفْرَةً فِي الْأَرْزَبِ، وَعَنَاقًا فِي الْيَرْبُوعِ»، بَدَلًا: «فِي

الْيَرْبُوعِ جَفْرَةً، وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَاقًا».

* وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ فِي الْإِسْنَادِ، وَفِي الْمَثْنِ.

* وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِمَشْهُورٍ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، فَالْعَمَلُ بِالْمَشْهُورِ أَوْلَى، وَهُوَ:

«نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (لَمْ يَلْتَمِتِ

الْعُلَمَاءُ، إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَثَارِ؛ لِضَعْفِ مَخَارِجِهَا، وَطُرُقِهَا، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهَا جُمْلَةً، وَكَذَلِكَ: النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ.

* وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَمَارٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ؛ أَنْ

مَوَالِي لِابْنِ الزُّبَيْرِ، أَحْرَمُوا إِذْ مَرَّتْ بِهِمْ ضَبْعٌ فَحَدَفُوهَا بِعَصِيهِمْ فَأَصَابُوهَا، فَوَقَعَ فِي أَنْفُسِهِمْ، فَاتُوا: ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: (عَلَيْكُمْ كَبْشٌ، قَالُوا: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِّنَّا كَبْشٌ؟، قَالَ: إِنَّكُمْ لَمُعَزَّرٌ بِكُمْ^(١)، عَلَيْكُمْ جَمِيعًا، كُلكُمْ كَبْشٌ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٨١)، وَأَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ فِي

«الزِّيَادَاتِ عَلَى كِتَابِ الْمُزَنِيِّ» (ص ٣٥١ و ٣٥٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٠٤).

وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مَجَاهِيلٌ.

قُلْتُ: وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ الْبَصْرِيُّ سَاءَ حِفْظُهُ لَمَّا كَبَرَ، فَيُخْطِئُ وَيُخَالِفُ أحيانًا.^(٢)

(١) لَمُعَزَّرٌ بِكُمْ: أَي: لَمَشَّدٌ عَلَيْكُمْ إِذْنٌ.

انظُر: «السُّنَنِ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ج ٣ ص ٢٨١).

(٢) وَأَنْظُر: «مِيزَانَ الْأَعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٥٩٠)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ (ج ١ ص ١٨٩)، وَالتَّهْدِيبِ

التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٣ ص ١١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٢٦٩) عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ: «وَتَغَيَّرَ حِفْظُهُ بِآخِرِهِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «المُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ١٨٩): (حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: إِمَامٌ ثِقَةٌ، لَهُ أَوْهَامٌ وَعَرَائِبُ، وَعَيْزُهُ أَثْبَتُ مِنْهُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٩٣): (وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: وَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ إِلَّا أَنَّهُ سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ؛ فَالْحُفَاطُ لَا يَحْتَجُّونَ بِمَا يُخَالَفُ فِيهِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَّفَرَّدُ بِهِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ خَاصَّةً وَأَمْثَالِهِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رحمته: (كَانَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: يُخْطِئُ، وَخَطَأً كَثِيرًا).^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٥٠)؛ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ: (لَمَّا

طَعَنَ^(٢) فِي السَّنِّ سَاءَ حِفْظُهُ، فَلِذَلِكَ تَرَكَ الْبُخَارِيُّ الْإِحْتِجَاجَ بِحَدِيثِهِ... فَالْإِحْتِيَاظُ لِمَنْ رَاقَبَ اللَّهَ أَنْ لَا يَحْتَجَّ بِمَا يَجِدُ فِي أَحَادِيثِهِ، مِمَّا يُخَالَفُ الثَّقَاتِ).

قُلْتُ: وَهَذَا يَنْطَبِقُ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ الَّتِي تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٤ ص ٢١٠): (سَاءَ حِفْظُهُ فِي آخِرِ

عُمُرِهِ، فَالْحُفَاطُ: لَا يَحْتَجُّونَ بِمَا يُخَالَفُ فِيهِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَّفَرَّدُ بِهِ).

قُلْتُ: فَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، الرَّاوي: لِهَذَا الْحَدِيثِ؛ غَيْرُ مُحْتَجِّ بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ،

لِمُخَالَفَتِهِ: لِلثَّقَاتِ الْحُفَاطِ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ٢ ص ٣٨٥)؛ رَوَايَةٌ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ.

(٢) يَعْنِي: كَبُرَ فِي السَّنِّ.

* وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَإِنْ كَانَ أَثَبَتَ النَّاسَ فِي ثَابِتِ الْبُنَائِيِّ، وَحَمِيدِ الطَّوِيلِ؛ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَهُمُّ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِمَا.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «التَّمْيِيزِ» (ص ٢١٨): (وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: يُعَدُّ عِنْدَهُمْ إِذَا حَدَّثَ عَنْ غَيْرِ ثَابِتٍ، -كَحَدِيثِهِ هَذَا: وَأَشْبَاهِهِ-... فَإِنَّهُ يُخْطِئُ فِي حَدِيثِهِمْ كَثِيرًا).
وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ فِي «الْمُتَّخَبِ مِنَ الْإِرْشَادِ» (ج ١ ص ١٧٦):
(وَالَّذِي عَلَيْهِ حُفَاطُ الْحَدِيثِ؛ الشَّاذُّ: مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ، يَشُدُّ بِذَلِكَ شَيْخٌ، ثِقَةٌ كَانَ، أَوْ غَيْرِ ثِقَةٍ).

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٤٠٨): (وَقَدْ عَلِمَ مِنْ قَاعِدَةِ الْمُحَدِّثِينَ، وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ مَا خَالَفَ الثَّقَاتِ: كَانَ حَدِيثُهُ، شَاذًّا، مَرْدُودًا).
* وَعَمَّارُ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ مَوْلَى بَنِي هِشَامٍ، وَهُوَ يُخَالِفُ وَيُخْطِئُ، فِي الرَّوَايَةِ. وَهَذَا مِنْهَا. ^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٢٦٨): «كَانَ يُخْطِئُ».
وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٣٣٩): (بَعْدَ أَنْ سَاقَ حَدِيثَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): «فِي سِنِّ النَّبِيِّ ﷺ»: (لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، قَالَ: وَكَانَ شُعْبَةُ: يَتَكَلَّمُ فِيهِ).
قُلْتُ: فَعَمَّارُ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.
وَخَالَفَ؛ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ فَرَوَاهُ: عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فِي قَوْمٍ أَصَابُوا ضَبْعًا، قَالَ: (عَلَيْهِمْ كَبُشٌ يَتَجَارَحُونَ بَيْنَهُمْ).

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٧٠٧)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٩ ص ٥٨٧)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٥ ص ٢٦٨)، وَ«التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ١ ص ٣٣٩).

هَكَذَا: مُخْتَصِرًا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ فِي «الزِّيَادَاتِ عَلَى كِتَابِ الْمُزَنِيِّ» (ص ٣٥٢)،
وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٨١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥
ص ٢٠٣).

وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ،
لَا يُحْتَجُّ بِهِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ؛ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، هَذَا: «لَا يُتَابَعُ فِي حَدِيثِهِ».^(٢)
وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ٤٩٤): «لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ».
يَعْنِي: لِأَنَّهُ يُخَالِفُ الثَّقَاتِ، وَيَتَفَرَّدُ عَنْهُمْ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ١ ص ٣٦٥): «يُغْرَبُ».
فَهُوَ: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ٣٤٧)؛ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «لَيْسَ بِذَلِكَ الْمَعْرُوفُ».

* وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ: «اِخْتِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ» (ج ٧ ص ٢٤١): قَالَ:

أَنَا الثَّقَةُ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَمَارِ مَوْلَى: بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ: سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٥ ص ٦٨).

(٢) أنظر صحيح.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٤ ص ٣٤٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

عَنْ نَفَرٍ أَصَابُوا صَيْدًا؟، قَالَ: (عَلَيْهِمْ جَزَاءٌ، قِيلَ: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جَزَاءٌ؟، قَالَ: إِنَّهُ لَمُعَزَّرٌ بِكُمْ، بَلْ عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ: جَزَاءٌ وَاحِدٌ).

هَكَذَا قَالَ: «سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ»، وَصَوَابُهُ: «سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ».

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «بَيَانِ خَطَأِ مَنْ أَخْطَأَ عَلَى الشَّافِعِيِّ»

(ص ٢٣٣ و ٢٣٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٥١).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٠٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي شَيْبَةَ: سَعِيدُ

بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزُّبَيْدِيِّ، ثَنَا مُجَاهِدٌ، قَالَ: (جَاءَ نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالُوا: إِنَّا أَنْفَجْنَا ضَبْعًا، فَرَدَدْنَا بَيْنَنَا فَأَصَبْنَاهَا، وَمِنَّا الْحَلَالُ، وَمِنَّا الْحَرَامُ، فَقَالَ:

ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ كَانَ ضَبْعًا، فَكَبِشْ سَمِينٌ، وَإِنْ كَانَ ضَبْعَةً: فَنَعَجْهُ سَمِينَةً، قَالَ:

فَقَالُوا: يَا أَبَا الْعَبَّاسِ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ مِثْلُكَ، قَالَ: لَا، وَلَكِنْ تَخَارَجُوا: بَيْنَكُمْ).

وَمِثْلُهُ: مُنْكَرٌ، فِيهِ: سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزُّبَيْدِيِّ، وَهُوَ يُخَالِفُ، وَيَهْمُ.^(١)

قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ١ ص ٣٦٥): «يُغْرِبُ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٣ ص ٤٩٤): «لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ».

* وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ٢٠٧)، وَفِي كِتَابِ: «مُخْتَصَرِ الْحَجِّ

الْكَبِيرِ» (ج ٨ ص ٤٦٦)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (٨٩١): قَالَ: أَخْبَرَنِي الثَّقَفِيُّ، عَنْ حَمَادِ بْنِ

سَلَمَةَ، عَنْ زِيَادِ مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ - وَكَانَ ثَقَفًا -: أَنَّ قَوْمًا حُرِّمًا أَصَابُوا صَيْدًا، فَقَالَ لَهُمْ:

ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (عَلَيْكُمْ جَزَاءٌ، فَقَالُوا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِثْلُ جَزَاءٍ، أَوْ عَلَيْنَا كُلُّنَا جَزَاءٌ وَاحِدٌ،

فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّهُ لَمُعَزَّرٌ بِكُمْ، بَلْ عَلَيْكُمْ: جَزَاءٌ، وَاحِدٌ).

(١) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٥ ص ٦٨)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٣٤٧).

ومن هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «بَيَانِ خَطَأٍ مَنْ أَخْطَأَ عَلَى الشَّافِعِيِّ» (ص ٢٣٥)، وَفِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٢٠٤)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٦٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٥١).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٠٤) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَمَّارٍ مَوْلَى: بَنِي هَاشِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَذَكَرَهُ. وَأَوْرَدَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٥١).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٥٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَمَّارٍ، عَنْ رَبَاحٍ؛ أَنَّ مَوَالِي لَالِ: الزُّبَيْرِ، نَذَرُوا إِنْ نَصَرَ اللَّهُ: ابْنَ الزُّبَيْرِ، أَنْ يَحْجُبُوا مِثْلَهُ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَمْشُونَ فِي غَدَاةٍ، إِذْ عَرَضَتْ لَهُمْ: ضَبْعٌ فَتَحَدَّثُوهَا، أَوْ ضَرَبُوهَا: بِعَصِيهِمْ فَتَقَتَلُوهَا، فَقَالُوا: مَا صَنَعْنَا؟، قَتَلْنَاهَا، وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ، فَسُئِلَ: ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟، فَقَالَ: (لِيَذْبَحُوا كَبْشًا، فَقِيلَ: عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ كَبْشٌ؟، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَمُعَزَّزٌ بِكُمْ، كَبْشٌ عَنْ جَمِيعِكُمْ).

ومن هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «بَيَانِ خَطَأٍ مَنْ أَخْطَأَ عَلَى الشَّافِعِيِّ» (ص ٢٣٦).

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ، قَدْ اضْطُرِبَ فِيهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ» (ج ٥ ص ٢٠٤): (ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ: أَثَرًا عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ.

* وَاضْطُرِبَ فِي هَذَا الْأَثَرِ، فَذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي هَذَا الْكِتَابِ ^(١) عَلَى وَجْهَيْنِ.

(١) فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٠٤).

* وَذَكَرَهُ فِي كِتَابِ: «الْمَعْرِفَةِ»، عَلَى وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ.

* فَحُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ: أَنَا الثَّقَةُ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ زِيَادِ مَوْلَى: بَنِي مَخْزُومٍ.

* وَحُكِيَ أَيْضًا عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي كِتَابِ: «اِخْتِلَافِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ»: أَنَا الثَّقَةُ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَمَّارِ مَوْلَى: بَنِي هَاشِمٍ، سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى آخِرِهِ). اهـ.

* وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّوَايَتَيْنِ اللَّتَيْنِ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٠٤).

* وَهِيَ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٠٤)، عَنْ يَزِيدِ بْنِ

هَارُونَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَمَّارِ مَوْلَى: بَنِي هَاشِمٍ، أَنَّ مَوَالِي: لِآلِ الزُّبَيْرِ، «أَتَوْا ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَذَكَرَهُ».

* وَمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا فِي «بَيَانَ خَطَأٍ مَنْ أَخْطَأَ عَلَى الشَّافِعِيِّ» (ص ٢٣٦)،

وَفِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٢٠٤)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَسَلِيمَانَ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ رَبَاحٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مَوْصُولًا.

* وَهَذَا هُوَ: الْإِضْطِرَابُ فِي الْحَدِيثِ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ التُّرْكُمَانِيِّ: بِسَبَبِ رِوَايَةِ:

حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَمَّارِ مَوْلَى: بَنِي هَاشِمٍ: مَرَّةً.

* وَعَنْ زِيَادِ مَوْلَى: بَنِي مَخْزُومٍ، مَرَّةً: أُخْرَى.

* وَمَرَّةً: عَنْ عَمَّارِ مَوْلَى: بَنِي هَاشِمٍ، عَنْ رَبَاحٍ؛ أَنَّ مَوَالِي: لِآلِ الزُّبَيْرِ.

* وَمَرَّةً: «سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ»، وَهُوَ خَطَأً: فِي جَعْلِ الْحَدِيثِ، مِنْ: «مُسْنَدِ ابْنِ

عَبَّاسٍ».

* وَمَرَّةً: «سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ»، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ: أَنَّ الْحَدِيثَ، مِنْ: «مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ».

وَقَدْ صَرَّحَ الدَّارِقُطِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٢ ص ٥٠): «بِأَنَّ مَوْلِيَّ: ابْنَ الزُّبَيْرِ سَأَلُوا: ابْنَ عُمَرَ».

* وَمَرَّةً: عَنْ عَمَّارٍ مَوْلَى: بَنِي هَاشِمٍ، مُرْسَلًا.

فَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ: «رَبَاحًا»، وَوَصَلَهُ مَرَّةً: فَذَكَرَ فِيهِ: «رَبَاحًا».

* وَمَرَّةً: عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزُّبَيْرِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

* وَمَرَّةً يُقَالُ: «أَصَابُوا صَيْدًا»، مُطْلَقًا، لَا يُعْلَمُ هَذَا الصَّيْدُ، وَمَرَّةً: «أَصَابُوا

ضَبْعًا»، وَمَرَّةً: «فَحَدَفُوهَا، أَوْ ضَرَبُوهَا بِعَصِيهِمْ»، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْإِضْطِرَابُ يَقْدَحُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا يَصِحُّ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «بَيَانِ خَطَأٍ مِنْ أَخْطَأَ عَلَى الشَّافِعِيِّ» (ص ٢٣٥): كَذَا:

وَجَدْتُ هَذَا الْحَدِيثَ، فِي كِتَابِ: «اِخْتِلَافِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ»، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ،

وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ الْكَاتِبِ، إِنَّمَا هُوَ: ابْنُ عُمَرَ، وَفِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ: دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ عَنِ ابْنِ

عُمَرَ، وَأَنَّ الْغَلَطَ: وَقَعَ مِنَ الْكَاتِبِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «بَيَانِ خَطَأٍ مِنْ أَخْطَأَ عَلَى الشَّافِعِيِّ» (٢٣٦): (وَقَدْ رَوَاهُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: فَذَكَرَهُ، وَقَالَ: عَنْ رَبَاحٍ.

وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، فَقَالَ: عَنْ رَبَاحٍ.

* فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: رَوَاهُ مَرَّةً عَنْ زِيَادٍ مَرَّةً، عَنْ عَمَّارٍ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ:

مَرَّةً، فَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ: «رَبَاحًا»، وَوَصَلَهُ: مَرَّةً، فَذَكَرَ فِيهِ: «رَبَاحًا»). اهـ.

قُلْتُ: وَقَوْلُهُ بِالِاحْتِمَالِ، هَذَا فِيهِ نَظْرٌ، بَلِ الْحَدِيثُ قَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ: حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَمِنْ غَيْرِهِ أَيْضًا.

* وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: اخْتَلَطَ فِي الْحَدِيثِ، وَلَهُ أَوْهَامٌ^(١)، وَهَذِهِ مِنْهَا.

* وَهَذَا حَدِيثٌ: فِي النَّفْرِ يُصَيَّبُونَ الصَّيْدَ، أَيُّ: فِي حُكْمِ النَّفْرِ يُصَيَّبُونَ الصَّيْدَ، أَنَّ

عَلَيْهِمْ، جَزَاءً، وَاحِدًا.

وَقَوْلُهُ: «الْمُعَرَّرُ»: وَهَذَا مِنَ التَّغْرِيرِ، وَفِي رِوَايَةٍ: «الْمُعَرَّرُ»، أَيُّ: مُشَدَّدٌ بِكُمْ،

وَمَثَلٌ عَلَيْكُمْ الْأَمْرُ، بَلْ عَلَيْكُمْ: جَزَاءً، وَاحِدٌ.^(٢)

وَرَوَاهُ: حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ، وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ، وَقِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ،

وَهُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، وَمَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّهْدِيُّ، وَأَبُو عَسَّانَ، وَحَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ،

وَعَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، وَوَكَيْعٌ، وَسَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ عُيَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

سُئِلَ عَنِ الضَّبْعِ، فَقَالَ: هِيَ صَيْدٌ، وَجَعَلَ فِيهَا إِذَا أَصَابَهَا الْمُحْرَمُ كَبْشًا). وَفِي رِوَايَةٍ:

(جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي الضَّبْعِ يُصَيَّبُ الْمُحْرَمُ كَبْشًا نَجْدِيًّا، وَجَعَلَهُ مِنَ الصَّيْدِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٣ و ٩٤)، وَفِي «شَرْحِ مَعَانِي

الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٦٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٨٠١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ»

(١) انْظُرْ: «الْمُعْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ١٨٩)، وَ«التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٢٦٩)، وَ«السَّنَنَ

الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٩٣).

(٢) انْظُرْ: «النَّهَائِيَّة فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٣ ص ٢٢٩)، وَ«السَّنَنَ» لِلدَّارِ قُطَيْبِيِّ (ج ٢ ص ٢٥٠).

(٣٠٨٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٧٧)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٤٦)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٧٤)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٩٥٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَ(ج ٩ ص ٣١٨)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٤ ص ٥٩)، وَفِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٧ ص ٥٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٥٢)، وَالِدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٤)، وَابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «عَارِضَةِ الْأَحْوَذِيِّ» (ج ٤ ص ٨٤)، وَالْمِزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٧ ص ٢٣٢)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٥٩)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (٤٣٩)، وَابْنُ الْغُرَبِيفِ فِي «جُزْئِهِ» (٧٨).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «إِذَا أَصَادَهَا».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «إِذَا أَصَابَهَا».

* وَهُؤُلَاءِ الْحُفَاطُ الثَّقَاتُ لَمْ يَذْكُرُوا: إِبَاحَةَ أَكْلِ الضَّبْعِ، وَذَكَرُوا السُّؤَالَ

لِلنَّبِيِّ ﷺ.

وَفِيهِ: «كَبْشًا نَجْدِيًّا»، وَهُوَ شَاذٌ.

* وَرَفَعَهُ غَلَطٌ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، وَالسُّؤَالَ لَهُ.

فَخَالَفَهُمْ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَسَعِيدُ بْنُ

مَسْلَمَةَ، وَعَيْرُهُمْ:

فَرَوَاهُ: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ - وَهُوَ ثِقَةٌ ثَبَّتْ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ

ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: (سَأَلْتُ جَابِرًا عَنِ الضَّبْعِ، فَقُلْتُ: أَصِيدُ هِيَ؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ:

أَكُلُهَا؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَسَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟، قَالَ: نَعَمْ).

فَنَبَتَ السُّؤَالِ لِحَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبْعِ، وَرَفَعَهُ فِي الْأَخِيرِ غَلَطٌ.

* وَقَدْ ذَكَرَ إِبَاحَةَ الْأَكْلِ لِلضَّبْعِ.

وَأَوْرَدَهُ صَدْرُ الدِّينِ السُّلَمِيِّ فِي «كَشْفِ الْمَنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ

الْمَصَابِيحِ» (ج ٢ ص ٤٣١).

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٣)، وَفِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ»

(ج ٢ ص ١٩٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ»

(ج ٣ ص ٢٧٣).

* وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ، هَذَا، لَيْسَ بِذَلِكَ الْحَافِظِ^(١)، وَقَدْ وَهَمَ: فِي هَذَا

الْحَدِيثِ، وَاضْطَرَبَ فِيهِ.

وَقَدْ أَنْكَرَ الْحَافِظُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ، هَذَا الْحَدِيثَ: عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

أَبِي عَمَّارٍ، لِأَنَّ أَصْلَ الْحَدِيثِ: رُوِيَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

الْخَطَّابِ.

* ثُمَّ جَعَلَهُ، مَرَّةً: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مَرْفُوعًا، وَمَرَّةً: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْقُوفًا.

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وَهْمٍ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا يَصِحُّ.

قَالَ الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٥): (وَقَدْ وَجَدْنَا يَحْيَى بْنَ

سَعِيدِ الْقَطَّانِ: فِيمَا أَجَازَهُ لَنَا: هَارُونَ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، عَنِ الْعَلَائِيِّ، عَنْهُ.

(١) انظر: «التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ١٥٥)، وَ«مُشْكِلِ الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ٩ ص ٩٣).

قُلْتُ: لِذَلِكَ لَمْ يَرَوْا الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ فِي «صَحِيحِهِ»، لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ.

وَانظُرْ: «إِرْوَاءَ الْعَلِيلِ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٤ ص ٢٤٢)، وَ«تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَرْزِيِّ (ج ١٧ ص ٢٣١).

* قَدْ أَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: كَانَ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ، ثُمَّ صَيَّرَهُ عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ، إِنْكَارًا مِنْهُ إِيَّاهُ: عَلَى ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ. اهـ.

وَقَدْ صَحَّحَ هَذَا الْأَثْرَ: الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٢

ص ٧٢٣)، وَفِي «صَحِيحِ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» (ج ٢ ص ٢١٩)، وَلَمْ يُصَبِّ فِي ذَلِكَ،

لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ.

* وَرَوَاهُ: مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُيَيْدٍ بْنُ

عُمَيْرٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ أَخْبَرَهُ، قَالَ: (سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ

الْأَنْصَارِيِّ عَنِ الضَّبْعِ، فَقُلْتُ: أَكُلُهَا؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَصِيدُ هِيَ؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ:

سَمِعْتُ ذَاكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟، قَالَ: نَعَمْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

وَهَكَذَا: ذَكَرَ إِبَاحَةَ أَكْلِ الضَّبْعِ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٤٤٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ

الْمُخْتَلَفَةِ» (ج ٢ ص ١٦٤)، وَفِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٥).

هَكَذَا: رَفَعَهُ.

* وَهَذَا الْإِضْطِرَابُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ؛ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي هَذَا

الْحَدِيثِ.

فَمَرَّةً يَقُولُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ

الضَّبْعِ.

وَمَرَّةً يَقُولُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ: سَأَلْتُ جَابِرًا، عَنِ الضَّبْعِ، أَصِيدُ هِيَ.

وَمَرَّةً يَقُولُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ، سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الضَّبْعِ،
فَقُلْتُ: أَكَلَهَا.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ فِي الْفَاطِهَةِ، وَأَسَانِيدِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٥): (لِأَنَّهُ حَدِيثٌ: انْفَرَدَ بِهِ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ بِنَقْلِ الْعِلْمِ، وَلَا مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ، إِذَا خَالَفَهُ
مَنْ هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ). اهـ.

وَرَوَاهُ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ
بْنِ عُمَيْرٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَوْ عَبْدَ اللَّهِ - قَالَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَا أَشْكُ -
أَخْبَرَهُ، قَالَ: (سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الضَّبْعِ، فَقَالَ: حَلَالٌ، فَقُلْتُ: أَعَنْ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ؟، قَالَ: نَعَمْ). هَكَذَا بِالشَّكِّ.

لَمْ يَذْكُرْ: «الصَّيْدَ»، وَ«الْأَكْلَ»، وَقَالَ: «حَلَالٌ».

* وَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (١٤١٦٥).

* وَرَوَاهُ: يَحْيَى، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، أَنَّ عَبْدَ
الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ أَخْبَرَهُ، قَالَ: (سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقُلْتُ: الضَّبْعُ
أَكَلُهَا؟، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ: أَصَيْدٌ هِيَ؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَسَمِعْتَ ذَلِكَ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ
ﷺ؟، قَالَ: نَعَمْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

هَكَذَا: رَفَعَهُ.

* وَذَكَرَ: الْأَكْلَ، وَالصَّيْدَ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٤٢٥).

* فَقَدْ أَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ؛ فَقَالَ: (كَانَ يُحَدِّثُ بِهِ

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، ثُمَّ صَيَّرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِنْكَارًا مِنْهُ إِيَّاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ^(١).
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانَ، يُعَلِّمُ الْحَدِيثَ بِالِاضْطِرَابِ
وَالِإِخْتِلَافِ فِي سَنَدِهِ وَمَتْنِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٥): (وَقَدْ وَجَدْنَا

يَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ: فِيمَا أَجَازَهُ لَنَا: هَارُونَ بْنُ مُحَمَّدِ الْعَسْقَلَانِيِّ، عَنِ الْعَلَائِيِّ، عَنْهُ.
* قَدْ أَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: كَانَ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ، ثُمَّ صَيَّرَهُ عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ، إِنْكَارًا مِنْهُ إِيَّاهُ عَلِيُّ: «ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ»، وَمَوْضِعُ يَحْيَى مِنْ هَذَا الْأَمْرِ مَوْضِعُهُ
مِنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٥): (لِأَنَّهُ حَدِيثٌ

انْفَرَدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ^(٢)، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ بِنَقْلِ الْعِلْمِ، وَلَا مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ، إِذَا
خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ.

* وَقَدْ رُوِيَ النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ مِنْ طَرُقٍ مُتَوَاتِرَةٍ عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ، وَأَبِي ثَعْلَبَةَ، وَغَيْرِهِمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٥).

(٢) يَعْنِي: أَخْطَأَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَخَالَفَ الْحُقَّاطَ الْأَثْبَاتَ، فَهُوَ حَدِيثٌ شَاذٌ.

رَوَى ذَلِكَ: جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَيْمَةِ الثَّقَاتِ^(١)، الَّذِينَ تَسْكُنُ النَّفْسُ إِلَى مَا نَقَلُوهُ،
وَمَحَالٌ أَنْ يُعَارِضُوا بِحَدِيثِ: ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ. اهـ.

وَخَالَفَهُمَا: سَعِيدُ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ،
وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، أَخْبَرَهُمْ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرًا عَنِ الضَّبْعِ، قَالَ: أَكَلَهَا؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَصِيدُ
هِيَ؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: سَمِعْتَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟، قَالَ: نَعَمْ.

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِبٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٤)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي
الْآثَارِ» (ج ٢ ص ١٩٤)، وَفِي «مُشْكِلِ الْآثَارِ» (ج ٩ ص ٩٢)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي
«التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٣).

وَقَدْ أَعْلَهُ الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْآثَارِ» (ج ٩ ص ٩٣).
وَخَالَفَهُمْ: أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سُئِلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبْعِ فَقَالَ: (هِيَ صَيْدٌ، وَجَعَلَ فِيهَا إِذَا أَصَابَهَا الْمُحْرَمُ كَبْشًا).

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٤)، وَابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «عَارِضَةِ
الْأَحْوَذِيِّ» (ج ٤ ص ٨٤).

* وَرَوَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ، قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ

(١) فَحَدِيثُ الْجَمَاعَةِ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ.

الضَّبِّعِ، فَقُلْتُ: أَصِيدُ هِيَ؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَكُلُهَا؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: سَمِعْتَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟، قَالَ: نَعَمْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِبٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارُ قُطَيْبِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِْلِ الْأَثَارِ»

(ج ٩ ص ٩٣).

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُشْكِْلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٩٣): (فَاتَّفَقَتْ؛

رَوَايَةُ: الثَّوْرِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ).

قُلْتُ: يُشِيرُ إِلَى اخْتِلَافِ الرُّوَاةِ فِي سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ مَعْلُولٌ بِالِاضْطِرَابِ،

وَالِاخْتِلَافِ.

* وَقَدْ أَعْلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٢)؛ بِقَوْلِهِ: (وَاحْتَجُّوا

بِحَدِيثِ الضَّبِّعِ فِي إِبَاحَةِ أَكْلِهِ، وَهِيَ سَبْعٌ، وَهُوَ أَنْفَرَدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

عَمَّارٍ^(١)). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ أَبِي عَمَّارٍ، وَلَا يُعْرَفُ الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا إِلَّا بِهِ،

وَخَالَفَ مَنْ هُوَ أَحْفَظُ مِنْهُ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَقَدْ اضْطَرَبَ فِي مَتْنِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

* وَرَوَاهُ الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ الرُّخَامِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ

بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ جَابِرِ

(١) يَعْني: أَخْطَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ، فَهُوَ إِسْنَادٌ شَادٌّ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ: قُلْتُ: أَتَوَكَّلُ الضَّبْعُ؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَصَيْدُ هِيَ؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَسَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟، قَالَ: نَعَمْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٣).

* وَسَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ هِشَامِ الْأُمَوِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ مَتْرُوكٌ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ١ ص ٣٧٢): «وَاهٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِيِّ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٢٦٦): «ضَعَّفُوهُ».

قُلْتُ: فَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ الْمَطْرُوحِ.

* وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ، هَذَا خُولِفَ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.^(٢)

فَهُوَ: حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ١ ص ٣٣٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»

(٣٨١٩)، وَ(٤٨٣٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى مِنَ السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (ج ٥ ص ١٩١)، وَ(ج ٧

ص ٢٠٠)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٨٦٨٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٥١)،

وَ(١٧٩١)، وَفِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٧٥٦)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ»

(٢٦٤٥)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٧٢)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ»

(١٩٤٢)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٦٤)، وَالْحَاكِمُ فِي

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٦٣٩)، وَ«الْكَمَالَ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٥

ص ١٨١).

(٢) وَانْظُرْ: «مُسْكِلَ الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ٩ ص ٩٩).

«المُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٥٢)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٩٦٥)، وَابْنُ الْجَارُودِ
«الْمُنْتَقَى» (٤٣٨)، وَ (٨٩٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَ (ج ٩
ص ٣١٨ و ٣١٩)، وَفِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ٧ ص ٣٥٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧
ص ٤٠٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (١٩٩٢)، وَ (٤٤٤٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»
(١٤٤٢٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ أَخْبَرَهُ، قَالَ: (سَأَلْتُ
جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقُلْتُ: الضَّبْعُ أَكْلُهَا؟، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ: أَصِيدُ هِيَ؟، قَالَ: نَعَمْ،
قُلْتُ: أَسَمِعْتَ ذَلِكَ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ؟، قَالَ: نَعَمْ).

وَأُورِدُهُ الْحَافِظُ ابْنَ كَثِيرٍ فِي «مُسْنَدِ الْفَارُوقِ» (ج ١ ص ٤٨٦).

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (ج ٢ ص ٥٩٨)،

وَلَمْ يُصَبِّ فِي ذَلِكَ.

وَخَالَفَهُمْ: وَكَيْعٌ، فَرَوَاهُ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ
ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الضَّبْعَ مِنَ الضَّيْدِ، وَجَعَلَ
فِيهِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ كَبْشًا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٦٤١)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ»

(٢٦٤٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٣).

وَخَالَفَهُ فِي الْمَتْنِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَبِي مَدْعُورٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ

ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، قَالَ: (سَأَلْتُ

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه عَنِ الضَّبْعِ، فَقَالَ: فِيهَا كَبْشٌ، فَقُلْتُ: فَرِيضَةٌ؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟، قَالَ: نَعَمْ، كَذَا قَالَ: فَرِيضَةٌ).

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٢).

* وَيَحْيَى بْنُ الْمُتَوَكَّلِ أَبُو عَقِيلِ الضَّرِيرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، مَتْرُوكٌ. ^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٢٤٦): «مَتْرُوكٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ٣ ص ٢٦٦): «ضَعَّفُوهُ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْعَبْرِ» (ج ١ ص ١٩٣): «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢٣٦)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ»

(ج ٤ ص ١٦٤)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (٣٤٦٥)، وَ(٣٤٦٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ

الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٣١٨ و ٣١٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٢٧)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي

«السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٣ و ٣٧٤) مِنْ طُرُقٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: (سَأَلْتُ جَابِرًا عَنِ الضَّبْعِ، فَقُلْتُ: أَصِيدُ

هِيَ؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَكُلُّهَا؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَسَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟، قَالَ:

نَعَمْ).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٨٠١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٨٥)، وَابْنُ

أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٧٧)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٤٦)، وَابْنُ

الْغَطْرِيْفِ فِي «جُزْئِهِ» (٧٨)، وَالْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٧ ص ٢٣٢)،

(١) انظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٢١٩)، وَ«فَتْحِ الْبَارِي» لَهُ (ج ٣ ص ٢٤٦)، وَ«الْكَمَالِ فِي

أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٩ ص ٣٥٧).

وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٦٤)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (٣٤٦٧)، وَ(٣٤٦٨)، وَ(٣٤٦٩)، وَ(٣٤٧٠)، وَالِدَارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٩٤١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٩٦٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٥٢)، وَالِدَارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٥٣) مِنْ طَرِيقِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الضَّبْعِ، فَقَالَ: هُوَ صَيْدٌ، وَيُجْعَلُ مِنْهُ كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ الْمُحْرَمُ).

وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: «قَالَ: قُلْتُ: أَكَلُهَا؟، قَالَ: نَعَمْ!».

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: (رَوَى جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ،

هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ).^(١)

قُلْتُ: فَالْحَافِظُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، يُعَلِّ هَذَا الْحَدِيثَ؛ بِرِوَايَةِ: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ

اللَّهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

وَهُوَ حَدِيثٌ، مَوْقُوفٌ، وَهُوَ أَرْجَحُ مِنْ حَدِيثِ: ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ.

قُلْتُ: فَظَاهِرٌ هَذَا الْإِسْنَادِ الصَّحَّةُ، لَكِنَّهُ: مَعْلُومٌ بِالْاِخْتِلَافِ فِي طَرْقِهِ، بَيْنَ ذَلِكَ

أَيْمَةُ الْحَدِيثِ الْكِبَارِ.

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ١٩٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

* وَرُويَ أَيضًا: مَوْقُوفًا، مِنْ وُجُوهٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، بِرِوَايَةِ: أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ، يُعْرَفُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ بِرِوَايَةِ: الْجَمَاعَةِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ.

وَالَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ، وَفِي الْغَزَالِ بَعْنَزٍ^(١)، وَفِي الْأَرْزَبِ بَعْنَاقٍ^(٢)، وَفِي الْيَرْبُوعِ^(٣) بِجَفْرَةٍ^(٤)).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١١١٩)، وَفِي «الْأَمِّ» (ج ٣ ص ٥٣٢)، وَعَبْدُ

الرِّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٤٠٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)،

وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٤ ص ١٨٣ و ١٨٥)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٦٣)،

وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ٣٧٢)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٧

ص ٢٧١)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٣ ص ٩٧ و ٩٨)، وَابْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَدِينِيُّ فِي

«ذِكْرِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَنْدَه» (ص ٧٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ

اللَّهِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ... فَذَكَرَهُ.

(١) الْعَنْزُ: الْأُنْثَى مِنَ الْمَعْزِ.

(٢) الْعَنَّاقُ: الْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ الْمَعْزِ، مَا لَمْ يُمْسَ سَنَةً.

(٣) الْيَرْبُوعُ: دُوْبِيَّةٌ أَقْلٌ مِنَ الْأَرْزَبِ.

(٤) الْجَفْرَةُ: الْمَاعِزُ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَفُصِّلَ عَنْ أُمَّه، قِيلَ لَهُ: جَفْرٌ، وَالْأُنْثَى: جَفْرَةٌ.

انظُرْ: «النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ٢٧٧)، وَ(ج ٣ ص ٣١١)، وَ(ج ٥ ص ٢٩٥)، وَ«تَفْسِيرَ

الْمَوْطَأِ» لِلْقَنَازِعِيِّ (ج ٢ ص ٦٦٧).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ، مَدَارُهُ عَلَى أَبِي الزُّبَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ الْمَكِّيِّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعْنَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ. ^(١)

فَهُوَ: مُنْقَطِعٌ فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٧ ص ٤٢٦): «رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، أَوْ حَسَنٍ».

كَذَا: قَالَ وَفِيهِ أَبُو الزُّبَيْرِ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ وَقَدْ عَنَعَنَ الْإِسْنَادَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٩): «رَوَاهُ مَالِكٌ،

وَالشَّافِعِيُّ: بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ»، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِضَعْفِ الْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٧)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ

فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ١٦٩)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٥٠٠)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي

«الْمَوْطَأِ» (٤٦٨)، وَ(ق/٦٠/ط)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٦٠٤)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي

«الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ١٤٣)؛ كُلُّهُمْ: عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ جَابِرِ

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ، وَفِي الْغَزَالِ بَعْنَزٍ، وَفِي

الْأَرْزَبِ بَعْنَاقٍ، وَفِي الْيَرْبُوعِ بَعْفَرَةٍ).

الْحَدِيثُ: هَكَذَا رَوَاهُ أَصْحَابُ مَالِكٍ فِي «الْمَوْطَأِ»، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٩).

(١) انظر: «تعريف أهل التّقدّيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤٤)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لَهُ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُثَلِّقِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (ج ٦ ص ٣٩٥): «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ»، وَفِيهِ نَظَرٌ لِيُضَعَّفَ الْإِسْنَادُ.
وَخَالَفَهُمْ: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ؛ فَرَوَاهُ مُرْسَلًا، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

فَأَخْرَجَهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٥٥٣)، وَ(ق/٣٣٠/ط)
عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ، وَفِي الْغَزَالِ بَعُزْنٍ، وَفِي الْأَرْزَبِ بَعْنَاقٍ، وَفِي الْيَرْبُوعِ بَجَفْرَةٍ).
* فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَالْحَدَّثَانِيُّ، وَابْنُ الْقَاسِمِ، وَابْنُ بُكَيْرٍ، وَالشَّافِعِيُّ؛ جَمِيعُهُمْ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

* وَنَفَرَدَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فِي عَدَمِ ذِكْرِهِ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.
فَهِيَ: رِوَايَةٌ شَادَّةٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّانِيُّ فِي «أَطْرَافِ الْمَوْطَأِ» (ج ٣ ص ١٥٦): «غَلَطَ: يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، فِي مَنَنِهِ».

* وَذَلِكَ، لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ، يُعْرَفُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

* وَرَوَاهُ مَالِكٌ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَيَأْيُوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَاللِّثُّ بْنُ سَعْدٍ؛ كُلُّهُمْ، رَوَوْهُ، بِعَنْعَنَةِ: أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يُصْرَحْ بِالتَّحْدِيثِ، فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ.

* فَأَمَّا حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ:

فَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٨٨)، وَفِي «الْأُمَّمِ» (ج ٢ ص ١٩٢)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٥) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ، وَفِي الْغَزَالِ بِعَنْزٍ، وَفِي الْأَرْزَبِ بِعَنَاقٍ، وَفِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرٍ، أَوْ جَفْرَةَ).

وَأوردَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢٩).
وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ١٦٩ - رِوَايَةُ الشَّيْبَانِيِّ) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ، وَفِي الْغَزَالِ بِعَنْزٍ، وَفِي الْأَرْزَبِ بِعَنَاقٍ^(١)، وَفِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرَةَ).

قُلْتُ: وَفِيهِ تَدْلِيلُ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ.

* وَأَمَّا حَدِيثُ: اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ:

فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤) مِنْ طَرِيقِ عَيْسَى بْنِ حَمَادٍ، أَبْنَاءَ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

(١) الْعَنَاقُ: يَفْتَحُ الْعَيْنَ، وَالنُّونَ، وَاحِدَةٌ: الْأَعْنُقُ، وَهِيَ: أَنْثَى الْمَعْرِ مَا لَمْ تَتِمَّ لَهَا سَنَةٌ.

انظُرْ: «النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٣ ص ٣١١).

ﷺ: (أَنَّهُ قَضَى فِي الضَّبْعِ يُصِيبُهَا الْمُحْرِمُ بِكَبْشٍ، وَفِي الطَّبْيِ بِشَاةٍ، وَفِي الْأَرْزَبِ بَعْنَاقٍ، وَفِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ).

قُلْتُ: وَلَا يُقَالُ هُنَا قَدْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَهُوَ لَا يَرَوِي عَنْهُ إِلَّا مَا صَرَّحَ بِهِ بِالسَّمَاعِ، لِأَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ نَفْسَهُ لَمْ يَضْبُطْ هَذَا الْحَدِيثَ أَصْلًا، لَا فِي سَنَدِهِ، وَلَا فِي مَتْنِهِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدُ.

* وَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ الرُّوَاةُ، فِي إِسْنَادِهِ، وَمَتْنِهِ.

* وَأَمَّا حَدِيثُ: سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ:

فَأَخْرَجَهُ مُسَدَّدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٣ ص ٨٩-المطالب العالِيَّة) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ

بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَضَى فِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةً، وَفِي الضَّبْعِ كَبْشًا، وَفِي الطَّبْيِ شَاةً، وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَّاقًا).

قَالَ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْإِتْحَافِ» (ج ٤ ص ٣٧٥): «رَوَاهُ مُسَدَّدٌ

مَوْقُوفًا؛ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ».

* وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ عَنَّةَ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَهُوَ مُدْلَسٌ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَهُوَ أَثَرٌ مُضْطَرَبٌ.

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٨٥)، وَفِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٩٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ

فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ؛ كِلَاهِمَا: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ

جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَضَى فِي الْغَزَالِ بَعْنَزًا).

هَكَذَا: قَالَ: «فِي الْغَزَالِ بَعْنَزًا»، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأُخْرَى.

وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ فِي مَتْنِهِ، الَّذِي يُوجِبُ ضَعْفَ الْأَثَرِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (٣١٥٨) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، كِلَاهُمَا: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: (عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَضَى فِي الْغَزَالِ بَعْنَزٍ، وَفِي الْأَرْزَبِ بَعْنَاقٍ، وَفِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرَةَ).

وَلَمْ يَذْكُرِ: الضَّبْعَ!.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَنِيْعٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٣ ص ٨٩-المَطَالِبُ الْعَالِيَةُ) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ بِهِ، مُقْتَصِرًا عَلَى ذِكْرِ: «الْيَرْبُوعِ».

* وَأَمَّا حَدِيثُ: أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ:

فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَلِيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ: (أَنَّهُ قَضَى فِي الضَّبْعِ كَبْشًا، وَفِي الظَّبِّيِّ شَاةً، وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرًا، أَوْ جَفْرَةَ). هَكَذَا: عَلَى الشَّكِّ.

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٨٨) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ، فَذَكَرَهُ عَلَى الشَّكِّ أَيْضًا. وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّمِ» (ج ٢ ص ٢٠٦)؛ بِدُونِ شَكِّ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَدِينِيُّ فِي «ذِكْرِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَنَدَةَ» (ص ٧٧) مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ

الْحَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَضَى فِي الضَّبْعِ كَبْشًا، وَفِي الظَّبْيِ بِشَاةً، وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَاقًا، وَفِي الِيرْبُوعِ جَفْرَةً.

هَكَذَا: بَدُونِ شَكٍّ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ أَيْضًا؛ فَلَمْ يَرْفَعَهُ.

* وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسَدِّدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٣ ص ٨٩-المَطَالِبُ الْعَالِيَةُ) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ زُرَيْعٍ، ثنا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، ثنا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

* وَأَمَّا حَدِيثُ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ الْأَزْدِيِّ:

فَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٤٠١) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، وَمَالِكٍ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَكَمَ فِي الضَّبْعِ كَبْشًا، وَفِي الْغَزَالِ شَاةً، وَفِي الْأَرْزَبِ عَنَاقًا، وَفِي الِيرْبُوعِ جَفْرَةً).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٤٠٥) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، وَمَالِكٍ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَكَمَ فِي الْأَرْزَبِ: عَنَاقًا).

هَكَذَا: مُقْتَصِرًا عَلَى الْأَرْزَبِ!.

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٩٣)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٢٤) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَضَى فِي الْأَرْزَبِ: بِعَنَاقٍ).

هَكَذَا: مُقْتَصِرًا عَلَى الْأَرْزَبِ!.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٤٠١) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، وَمَالِكٍ؛
كِلَاهُمَا: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: (أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه، حَكَمَ فِي الْغَزَالِ:
شَاةً).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٤٠١) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، وَمَالِكٍ؛
كِلَاهُمَا: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، حَكَمَ فِي
الْيَرْبُوعِ: جَفْرَةً).

هَكَذَا: مُقْتَصِرًا عَلَى ذِكْرِ الْيَرْبُوعِ!

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّمِ» (ج ٢ ص ١٩٣)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٢٤) مِنْ
طَرِيقِ مَالِكٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: (أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه:
قَضَى فِي الْيَرْبُوعِ، بِجَفْرَةٍ).

* وَأَمَّا حَدِيثُ: ابْنِ عَوْنٍ:

فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٦٤٠) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ،
عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: (أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه قَضَى فِي الضَّبْعِ كَبْشًا).

هَكَذَا: مُقْتَصِرًا عَلَى ذِكْرِ الضَّبْعِ!

قُلْتُ: وَمَدَارُ الْإِسْنَادِ عَلَى أَبِي الزُّبَيْرِ؛ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

* وَأَبُو الزُّبَيْرِ، مُدَلِّسٌ، وَهُوَ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٥ ص ٣٨١): (وَقَدْ عَيْبَ: أَبُو الزُّبَيْرِ، بِأُمُورٍ،
لَا تُوجِبُ ضَعْفَهُ الْمَطْلُوقَ، مِنْهَا: التَّدْلِيسُ).

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١٢ ص ٢٩٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٤): (وَكَذَلِكَ رَوَاهُ: أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٢ ص ٥٢٠): (إِنَّمَا يَدُورُ الْحَدِيثُ عَلَى أَبِي الزُّبَيْرِ؛ يَرَوِيهِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

* فَمَالِكُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ؛ رَوِيَاهُ: عَنِ الْأَجْلَحِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

* وَابْنُ عَوْنٍ، وَأَيُّوبُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَهَشَامُ بْنُ حَسَّانَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَصَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ؛ رَوَوْهُ: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ؛ قَوْلُهُ: لَمْ يَرْفَعُوهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

* فَحَصَلَ الْخِلَافُ عَلَى أَبِي الزُّبَيْرِ؛ بَيْنَ الْأَجْلَحِ، وَالْجَمَاعَةِ، وَالْأَجْلَحِ: يَرْفَعُهُ، وَالْجَمَاعَةُ: تَفْعُهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْوُسْطَى» (ج ٢ ص ٣٣٠): (رَوَاهُ الثَّقَاتُ، الْأَثْبَاتُ: عَنْ عُمَرَ ﷺ، قَوْلُهُ: مِنْهُمْ: اللَّيْثُ، وَأَيُّوبُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَابْنُ عَوْنٍ، وَغَيْرُهُمْ.

* وَأَسْنَدُهُ الْأَجْلَحِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، وَالْأَوَّلُ: هُوَ الصَّحِيحُ). اهـ

قُلْتُ: فَبِحَسَبِ هَذَا الْأَضْطِرَابِ فِيهِ، لَمْ يَتَحَصَّلْ مِنْ أَمْرِهِ، شَيْءٌ يُجِبُّ أَنْ يُعْتَمَدَ

عَلَيْهِ.^(١)

(١) وَأَنْظَرُ: «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ج ٥ ص ١٦٣).

* وَأَيْضًا: قَدْ اسْتُقِلَّ بِتَعْلِيلِ الْحَدِيثِ، بِعِلَلٍ أُخْرَى؛ فَهُوَ: لَا يَصِحُّ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، «فِي جَوَازِ أَكْلِ الضَّبْعِ»، وَ«فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبْعِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ».

(١) عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: (كَانَ عَلِيٌّ رضي الله عنه، لَا يَرَى بِأَكْلِ الضَّبْعِ بَأْسًا، وَيَجْعَلُهَا صَيْدًا).
وَفِي رِوَايَةٍ: (فِي الضَّبْعِ: كَبْشًا).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٢١٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٣٩ و ٤٤٠)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (ج ٣ ص ٤٩٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٧) مِنْ طُرُقٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، مُرْسَلٌ، فَإِنَّ مُجَاهِدَ بْنَ جَبْرِ الْمَكِّيَّ أَبَا الْحَجَّاجِ الْمَخْزُومِيَّ، لَمْ يُدْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا.^(١)
قَالَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ، كَمَا فِي «المَرَّاسِيلِ» (ص ١٦٢): «مُجَاهِدٌ عَنْ عَلِيٍّ: مُرْسَلٌ».

(١) انظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٧ ص ٢٢٨)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ٥٦٢)، وَ«جَامِعَ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَّانِيِّ (ص ٢٧٣)، وَ«تُحْفَةَ التَّحْصِيلِ» لِأَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ (ص ٢٩٤)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٤٥٤).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خِرَاشٍ: «أَحَادِيثُ مُجَاهِدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: مَرَّاسِيلٌ، لَمْ

يَسْمَعُ مِنْهُ شَيْئًا».^(١)

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ١٢٦)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ»

(ج ٢ ص ٤٥٠) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: (أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جَعَلَ

الضَّبْعَ صَيِّدًا، وَحَكَمَ فِيهَا كَبْشًا).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ مُجَاهِدَ بْنَ جَبْرِ لَمْ يُدْرِكْ: عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ،

وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، فَهُوَ: مُرْسَلٌ.^(٢)

(٢) وَعَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: (قَتَلَ رَجُلٌ ضَبْعًا، وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَأَتَى عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلَهُ: فَجَعَلَ

فِيهِ؛ كَبْشًا). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٣٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ

السَّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَخْوَصِ: سَلَامُ بْنُ سُلَيْمٍ الْحَنْفِيُّ، وَسُفْيَانُ بْنُ

عُيَيْنَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ صَدُوقٌ، لَكِنْ رِوَايَتُهُ:

عَنْ عِكْرِمَةَ، خَاصَّةً مُضْطَرَبَةً، فَلَا تَصِحُّ.^(٣)

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ: الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٤ ص ٤٥٤)، وَفِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٣ ص ٤٤٠).

(٢) انْظُرْ: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٤٥٤)، وَ«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ٥٩٢).

(٣) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٦٩٦).

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ١ ص ٤٠٣): «ثِقَةٌ: سَاءَ حِفْظُهُ».

* وَعِكْرَمَةُ مَوْلَى: ابْنِ عَبَّاسٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ، لَمْ يُدْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ،

وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا.^(١)

فَهُوَ: مُرْسَلٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٩)؛ عَنْ رِوَايَةِ: عِكْرَمَةَ عَنْ

عَلِيٍّ: «لَا نَقِطَاعِهِ، فَإِنَّ عِكْرَمَةَ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيًّا».

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ، كَمَا فِي «الْمَرَّاسِيلِ» (ص ١٣١): «عِكْرَمَةُ؛ عَنْ عَلِيٍّ:

مُرْسَلٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٥ ص ١٣): (عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: حَدَّثَ عَنْهُ:

عِكْرَمَةُ، وَذَلِكَ فِي: «سُنَنِ النَّسَائِيِّ»، وَأُظُنُّهُ: مُرْسَلًا).

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّمِ» (ج ٢ ص ١٩٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧

ص ٤٠٨) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عِكْرَمَةَ:

(أَنَّ رَجُلًا بِالطَّائِفِ، أَصَابَ ظُبِيًّا^(٢))، وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَأَتَى عَلِيًّا عليه السلام، فَقَالَ: أَهْدِ كَبْشًا، أَوْ قَالَ:

تَيْسًا مِنَ الْغَنَمِ، قَالَ سَعِيدٌ: وَلَا أَرَاهُ؛ إِلَّا قَالَ: تَيْسًا).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

(١) انظُرْ: «الْمَرَّاسِيلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ١٣١)، وَ«تُخْفَةُ التَّحْصِيلِ فِي ذِكْرِ رِوَاةِ الْمَرَّاسِيلِ» لِأَبِي زُرْعَةَ

الْعِرَاقِيِّ (ص ٢٣٢)، وَ«تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٢٩٥).

(٢) هَكَذَا: لَيْسَ فِيهِ: «أَصَابَ ضَبْعًا»، وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ، الَّذِي يُقَدِّحُ فِي صِحَّةِ الْأَثَرِ.

قُلْتُ: فَلَيْسَ فِي هَذَا الْأَثَرِ، مَوْضِعُ الشَّاهِدِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ سَعِيدُ بْنُ سَالِمِ الْقَدَّاحِ، لَهُ أَوْهَامٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.
 قَالَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ: «يَهُمُّ فِي الْأَخْبَارِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ
 الْمَدِينِيِّ: «لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْسَرَانِيِّ: «ضَعِيفٌ»^(١)، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ
 بِشَيْءٍ»، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ: وَهَمٌّ»^(٢).

* وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ الْكُوفِيُّ، رَوَيْتُهُ: عَنْ عِكْرِمَةَ، مُضْطَرِبَةٌ، فَلَا تَصِحُّ.^(٣)
 قَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (ج ١ ص ٤٠٣): (أَحَدُ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ، ثِقَّةٌ:
 سَاءَ حِفْظُهُ).

* وَعِكْرِمَةُ، لَمْ يُدْرِكْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ.
 وَبِهِ أَعْلَهُ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٩)؛ بِقَوْلِهِ: «لَا نَقِطَاعَهُ،
 فَإِنَّ عِكْرِمَةَ، لَمْ يُدْرِكْ: عَلِيًّا».

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٨٤٩٢) مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ
 حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ؛ (أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ ظَبْيًا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَاتَى عَلِيًّا عليه السلام؛ فَسَأَلَهُ: فَقَالَ:
 (أَهْدِ كِبْشًا مِنَ الْغَنَمِ).

أَثَرُ ضَعِيفٌ، مُضْطَرِبٌ

(١) انظر: «المَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لابن حِبَّانَ (ج ١ ص ٤٠٢)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لابن حَجَرَ (ج ١ ص ٦٢٠).

(٢) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابن حَجَرَ (ج ٥ ص ٢٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لابن حِبَّانَ (ج ١ ص ٤٠٢)، وَ«الضَّعْفَاءَ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٢ ص ٤٥٨)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لابن أَبِي شَيْبَةَ (ص ١٤٨)، وَ«تَذَكِرَةَ الْحُفَاطِ» لابن الْقَيْسَرَانِيِّ (ص ٣٤٦)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلَّطَايَ (ج ٥ ص ٢٩٩).

(٣) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لابن حَجَرَ (ج ١ ص ٦٩٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ كَسَابِقِهِ، لَا يَصِحُّ.

هَكَذَا: قَالَ: «أَصَابَ ظَنِيًّا»، بَدَلًا مِنْ: «ضَبْعًا».

* وَهَذَا الْإِضْطِرَابُ مِنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ؛ فَإِنَّهُ يُخْطِئُ كَثِيرًا، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ

عَلَيْهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (لَمْ يَلْتَفِتِ الْعُلَمَاءُ،

إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَثَارِ؛ لِضَعْفِ مَخَارِجِهَا، وَطُرُقِهَا، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهَا جُمْلَةً،

وَكَذَلِكَ: النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبْعِ، إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ».

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الطَّائِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ: أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ وَلَدِ الضَّبْعِ؟، فَقَالَ:
(ذَلِكَ الْفُرْعُلُ^(١)؛ نَعَجَةٌ مِنَ الْغَنَمِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٤ ص ٢٠٠)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي
«الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٣ ص ٢٣٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٩ ص ٣١٩)،
وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٥٣٧) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعَةَ الرَّوَاسِيِّ،
وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى الْعَبْسِيِّ، وَوَكَيْعٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ: نَصْرِ بْنِ أَوْسِ
الطَّائِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الطَّائِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ؛ أَبُو هَمَّامِ الطَّائِيِّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، فَلَا
يُحْتَجُّ بِهِ.

فَهُوَ: غَيْرُ ثِقَةٍ فِي نَقْلِهِ لِهَذَا: الْأَثَرِ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٩٤)، وَالْحَافِظُ ابْنُ أَبِي
حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٥ ص ٥٨)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ: جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ
مَجْهُولٌ لَيْسَ بِثِقَةٍ.

(١) الْفُرْعُلُ: وَلَدُ الضَّبْعِ.

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنَ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٢٥)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (ج ١ ص ١٤): (وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ: «ابْنُ حِبَّانَ» مِنْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا انْتَفَتَ جَهَالَةٌ عَيْنِهِ، كَانَ عَلَى الْعَدَالَةِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ: مَذْهَبٌ عَجِيبٌ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ، وَهَذَا هُوَ مَسْئَلُكَ: «ابْنُ حِبَّانَ» فِي كِتَابِ: «الثَّقَاتِ» الَّذِي أَلْفَهُ؛ فَإِنَّهُ يَذْكُرُ خَلْقًا مِمَّنْ نَصَّ عَلَيْهِمُ: «أَبُو حَاتِمٍ»، وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُمْ مَجْهُولُونَ، وَكَانَ عِنْدَ «ابْنِ حِبَّانَ» أَنَّ جَهَالَةَ الْعَيْنِ تَرْتَفِعُ بِرِوَايَةٍ وَاحِدٍ مَشْهُورٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ شَيْخِهِ «ابْنِ حُزَيْمَةَ»، وَلَكِنَّ جَهَالَةَ حَالِهِ بَاقِيَةٌ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَقَدْ أَفْصَحَ: «ابْنُ حِبَّانَ» بِقَاعِدَتِهِ؛ فَقَالَ: الْعَدْلُ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ فِيهِ الْجَرْحُ إِذِ التَّجْرِيحُ ضِدُّ التَّعْدِيلِ؛ فَمَنْ لَمْ يُجْرَحْ: فَهُوَ عَدْلٌ حَتَّى يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ إِذْ لَمْ يَكْلَفِ النَّاسُ مَا غَابَ عَنْهُمْ، وَقَالَ فِي ضَابِطِ الْحَدِيثِ الَّذِي يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا تَعَرَّى رَاوِيَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَجْرُوحًا، أَوْ فَوْقَهُ مَجْرُوحٌ، أَوْ دُونَهُ مَجْرُوحٌ، أَوْ كَانَ سَنَدُهُ مُرْسَلًا، أَوْ مُنْقَطِعًا، أَوْ كَانَ الْمَتْنُ مُنْكَرًا هَكَذَا نَقَلَهُ: «الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي» فِي «الصَّارِمِ الْمُنْكَي» مِنْ تَصْنِيفِهِ، وَقَدْ تَصَرَّفَ فِي عِبَارَةٍ: «ابْنُ حِبَّانَ» لَكِنَّهُ أَتَى بِمَقْصِدِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الصَّارِمِ الْمُنْكَي» (ص ١٠٣): (وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ: «ابْنَ حِبَّانَ» ذَكَرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ - يَعْنِي: الثَّقَاتِ - الَّذِي جَمَعَهُ فِي الثَّقَاتِ عَدَدًا كَبِيرًا، وَخَلَقًا عَظِيمًا مِنَ الْمَجْهُولِينَ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُ هُوَ، وَلَا غَيْرُهُ أَحْوَالَهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الصَّارِمِ الْمُنْكَي» (ص ١٠٤): (وَقَدْ ذَكَرَ: «ابْنُ حِبَّانٍ» فِي هَذَا الْكِتَابِ - يَعْنِي: الثَّقَاتِ - خَلَقًا كَثِيرًا مِنْ هَذَا النَّمَطِ، وَطَرِيقَتُهُ فِيهِ أَنَّهُ يَذْكُرُ مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِجَرَحٍ^(١)، وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا لَمْ يَعْرِفْ حَالَهُ). اهـ

* وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ: «لِابْنِ حِبَّانٍ» فِي كِتَابِهِ: «الثَّقَاتُ» فِي تَوْثِيقِ الْمَجْهُولِينَ؛ ائْتَقَدَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ؛ مِثْلُ: الْإِمَامِ عَبْدِ الْهَادِي، وَالْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ، وَالْعَلَّامَةِ الْأَلْبَانِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

* وَكَذَا: ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ قُطُوبُغَا فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٦ ص ٢١)، وَأَخْطَأَ فِي ذَلِكَ. فَهُوَ: أَثَرٌ مُنْكَرٌ، لَا يَصِحُّ، بَلْ هُوَ مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، فِي تَحْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَمْ يُجْعَلِ مِنَ الصَّيْدِ.^(٢)

* وَنَصْرُ بْنُ أَوْسٍ الطَّائِي، وَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَنَكَارَةُ حَدِيثِهِ بَيِّنَةٌ، فِي رِوَايَتِهِ: لِهَذَا الْأَثَرِ، فِي فِدْيَةِ صَيْدِ الضَّبْعِ، وَهُوَ مِنَ السَّبَاعِ الْمُفْتَرِسَةِ، الَّتِي يَجُوزُ قَتْلُهَا إِذَا وُجِدَتْ فِي الْحَرَمِ.

لِدَلِيلِكَ: ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٨ ص ١٠٤)، وَالْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٨ ص ٤٦٥)، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ: جَرْحًا، وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ مَجْهُولٌ.

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ٤٦٥)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ

الْمَجَاهِيلِ!.

(١) وَأَنْظَرُ: «مُقَدِّمَةُ الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانٍ (ج ١ ص ١١ و ١٢ و ١٣).

(٢) وَالضَّبْعُ يَجُوزُ قَتْلُهُ إِذَا وُجِدَ فِي الْحَرَمِ، لِأَنَّهُ مِنَ السَّبَاعِ الْمُفْتَرِسَةِ.

* فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَإِنْ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ مَعِينٍ: «ثِقَةٌ»^(١)،
لِأَنَّهُ أَحْيَانًا يُوثِقُ الْمَجَاهِيلَ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «التَّنْكِيلِ بِمَا فِي تَأْنِيْبِ الْكُوْثُرِيِّ مِنَ الْأَبَاطِيلِ»
(ج ١ ص ٢٥٥): (وَالْعَجَلِيُّ قَرِيبٌ مِنْهُ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ مِنَ الْقَدَمَاءِ، وَكَذَلِكَ ابْنُ
سَعْدٍ، وَابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ، وَآخَرُونَ غَيْرُهُمَا: يُوثِقُونَ مَنْ كَانَ مِنَ التَّابِعِينَ أَوْ
أَتْبَاعِهِمْ إِذَا وَجَدُوا رِوَايَةَ أَحَدِهِمْ مُسْتَقِيمَةً؛ بَأَنَّ يَكُونُ لَهُ فِيْمَا يَرَوِي مُتَابِعٌ أَوْ مُشَاهِدٌ،
وَإِنْ لَمْ يَرَوْ عَنَّهُ إِلَّا وَاحِدٌ وَلَمْ يَبْلُغْهُمْ عَنْهُ إِلَّا حَدِيثٌ وَاحِدٌ). اهـ
* وَقَدْ اضْطَرَبَ فِي هَذَا الْأَثَرِ أَيْضًا:

فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٩٤)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ»
(ج ٢ ص ٣١٢) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيِّ، وَالْبُخَارِيُّ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ أَبِي
نُعَيْمٍ: الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنِ الْمَلَائِيِّ، حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ أَوْسٍ الطَّائِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ
الطَّائِي، سَمِعَ: أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: (فِي الضَّبْعِ نَعْبَجَةٌ مِنَ الْغَنَمِ).
أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

هَكَذَا: رَوَاهُ مُخْتَصَرًا، وَبِدُونِ سُؤَالٍ.

وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ فِيهِ: نَصْرُ بْنُ أَوْسٍ الطَّائِي، وَهُوَ مَجْهُولٌ^(٢)، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

(١) انظر: «الكنى والأسماء» للدولابي (ص ١٢٩)، و«الإستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى»
لابن عبد البر (ج ٢ ص ١٩٤)، و«الكنى والأسماء» لمسلم (ص ٩٥٠)، و(ق/١٠٦/ط).

(٢) انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (ج ٨ ص ١٠٤)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٨ ص ٤٦٥).

* وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الطَّائِيُّ، مَجْهُولٌ أَيْضًا^(١)، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَالْإِضْطِرَابُ، وَقَعَ مِنْهُمَا فِي هَذَا الْأَثَرِ، وَالضَّعْفُ بَيْنَ مِنْهُمَا فِي ذِكْرِهِمَا: لِهَذَا الْأَثَرِ الْمُنْكَرِ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِأُصُولِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، الَّتِي حَرَمَتْ أَكْلَ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَمْ تَسْتَنْ الضَّبْعَ، مِنْ هَذَا الْعُمُومِ.

* وَلِأَنَّ كُلَّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمْ يَجْعَلْهُ صَيْدًا، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي تَحْرِيمِ أَكْلِهِ فِي الشَّرْعِ.

* وَالصَّحَابَةُ ﷺ: كَرِهُوا أَكْلَ لَحْمِ الضَّبْعِ، وَذَلِكَ عَلَى ظَاهِرِ: نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ

كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.^(٢)

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٤٥٠) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

الْبَغَوِيِّ، عَنِ أَبِي نُعَيْمٍ: الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ أَوْسٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ

الطَّائِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ: أَسَأَلُكَ عَنِ الصَّيْدِ؟، قَالَ: عَنِ أَيِّهِ تَسْأَلُ؟، قُلْتُ: أَسَأَلُكَ،

عَنِ الضَّبْعِ؟، قَالَ: وَمَا الضَّبْعُ؟، فَوَصَفْتُهُ لَهُ، قَالَ: ذَلِكَ الْفُرْعُلُ، نَعَجَةٌ مِنَ الْغَنَمِ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

هَكَذَا: رَوَاهُ مُطَوَّلًا، وَجَاءَ الْأَثَرُ بِسُؤَالٍ.

وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ، فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: أَبُو هَمَّامٍ الطَّائِيُّ وَهُوَ مَجْهُولٌ^(٣)، لَا

يُحْتَجُّ بِهِ.

(١) انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (ج ٥ ص ٩٤)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٥ ص ٥٨).

(٢) وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (ج ٢ ص ٤٥١).

(٣) انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (ج ٨ ص ١٠٤)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٨ ص ٤٦٥).

فَهُوَ: غَيْرُ ثِقَةٍ، فِي نَقْلِهِ: لِهَذَا الْحَدِيثِ، فَلَا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

* وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، مَا يُخَالِفُ هَذَا.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله قَالَ: (أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ: حَرَامٌ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٦ ص ٦٠) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ،

عَنْ عَبِيدَةَ بْنِ سُفْيَانَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

* وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ الطَّائِي هَذَا:

ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٩٤)، وَالْحَافِظُ ابْنُ أَبِي

حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٥ ص ٥٨)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: جَرَحًا، وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ

مَجْهُولٌ، لَيْسَ بِثِقَةٍ.

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٢٥)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ

الْمَجَاهِيلِ.

* وَكَذَا: ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ قُطُوبَعَا فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٦ ص ٢١)، وَأَخْطَأَ فِي ذَلِكَ.

فَهُوَ: أَثَرُ مُنْكَرٍ، مُضْطَرَبٌ.

* وَزِيَادَةُ: «وَمَا الضَّبْعُ»، مُنْكَرَةٌ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، لَمْ

يَعْرِفَ حَيَوَانَ الضَّبْعِ! لِأَنَّهُ كَانَ مُتَشَرِّفًا فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَيَعْرِفُهُ الْعَرَبُ قَدِيمًا

وَحَدِيثًا.

* وَنَضْرُ بْنُ أَوْسٍ الطَّائِي، مَجْهُولٌ.^(١)

(١) انظر: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٨ ص ١٠٤)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٤٦٥).

قَوْلُهُ: «الْفُرْعُلُ»، عِنْدَ الْعَرَبِ، وَلَدُ الضَّبْعِ، وَالَّذِي يُرَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، قَوْلُهُ: «نَعَجَةٌ مِنَ الْغَنَمِ»، يَقُولُونَ: «إِنَّهَا حَلَالٌ، بِمَنْزِلَةِ: «الْغَنَمِ».

* وَهَذَا ظَاهِرٌ، رِوَايَةٌ: مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالَّتِي اعْتَمَدُوا عَلَيْهَا فِي التَّفْسِيرِ.

* وَكَذَا: عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»؛ فَإِنَّهُ بَوَّبَ عَلَيْهِ؛ بَابٌ: فِي أَكْلِ الضَّبْعِ.

* وَأَمَّا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، وَوَكَيْعٌ؛ فَلَفَظُوهُمْ: عَامٌّ، مُحْتَمِلٌ لِهَذَا، وَغَيْرِهِ.

* لَكِنَّ رِوَايَةَ: أَبِي نُعَيْمٍ: صَرِيحَةٌ، فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ جَزَاءُ الصَّيْدِ، وَهُوَ ثِقَةٌ، نَبَتْ.

* فَهُوَ عَلَى فَرَضِ صِحَّتِهِ، فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (لَمْ يَلْتَفِتِ الْعُلَمَاءُ، إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَثَارِ؛ لِضَعْفِ مَخَارِجِهَا، وَطُرُقِهَا، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهَا جُمْلَةً، وَكَذَلِكَ: النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبْعِ، إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ».

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (فِي الضَّبْعِ كَبْشًا).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٨٣)، وَفِي «الْأَمِّ» (ج ٢ ص ١٩٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ

فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (٣١٥٤) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ

بْنِ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ: ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: (فِي

الضَّبْعِ: كَبْشٌ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ، لَهُ أَوْهَامٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ: «يَهُمُّ فِي الْأَخْبَارِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ

الْمَدِينِيِّ: «لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْسَرَانِيِّ: «ضَعِيفٌ»^(١)، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ

بِشَيْءٍ»، وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ: وَهَمٌّ»^(٢).

(١) انظر: «المَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١ ص ٤٠٢)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١

ص ٦٢٠).

(٢) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٥ ص ٢٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ١

ص ٤٠٢)، وَ«الضُّعْفَاءَ لِلْعَقِيلِيِّ» (ج ٢ ص ٤٥٨)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ص ١٤٨)، وَ«تَذَكْرَةَ الْحَفَاطِ»

لِابْنِ الْقَيْسَرَانِيِّ (ص ٣٤٦)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعْطَايَ (ج ٥ ص ٢٩٩).

* وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعْنَهُ، وَلَمْ يُصْرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ^(١).
 وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ١٢٦)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ»
 (ج ٢ ص ٤٤٩) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ بِهِ.
 * وَابْنُ جُرَيْجٍ: مُدَلِّسٌ، عَنِ الضُّعَفَاءِ، فَلَا يَصِحُّ.
 قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ: «رَوَاهُ مُجَاهِدٌ، وَعِكْرِمَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام».
 فَهُوَ حَدِيثٌ: مُضْطَرَبٌ، لَا يَصِحُّ.
 وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٤٤): «وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ»،
 وَفِيهِ نَظَرٌ لِضَعْفِ الْأَثَرِ، وَاضْطِرَابِهِ.
 * وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثٌ: عِكْرِمَةُ، مَوْصُولًا.
 فَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٢ و ٢٧٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ
 الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ
 جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: (الضَّبْعُ صَيْدٌ، وَجَعَلَ فِيهِ كَبْشًا). وَلَمْ يَذْكَرْ: «أَكَلَ الضَّبْعُ».
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ بِمَرَّةٍ، الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ الدَّمَشْقِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ^(٢) عَنْ
 الضُّعَفَاءِ، وَقَدْ عَنَعَنَ الْإِسْنَادَ.
 * وَابْنُ جُرَيْجٍ، مُدَلِّسٌ^(٣)، وَقَدْ عَنَعْنَهُ، وَلَمْ يُصْرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ.

(١) انظر: «تعريف أهل التَّفَدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّوَدُّعِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤١).

(٢) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ١٩٧٣)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعَفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٧٢٥).

(٣) انظر: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٦٥٩)، وَ«تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لَهُ (ج ٩ ص ٢١٠)، وَ«تَقْرِيبَ

التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٦١١٩).

* وَعَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو الْمَدَنِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ^(١)، وَهَذِهِ مِنْهَا، وَضَعَّفُوهُ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ

عِكْرِمَةَ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «لَيْسَ هُوَ بِذَلِكَ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «صَاحِبُ مَرَّاسِيلٍ»، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «رُبَّمَا أَخْطَأَ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «رَوَى عَنْ عِكْرِمَةَ: مَنَاقِيرٌ»، وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: «مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ»^(٢).

* فَرَفَعَهُ: مُنْكَرٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢١): «وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْهُ، وَقَدْ أُعْلِلَ بِالْإِزْسَالِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٤٦٣): «عَنْ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو: ضَعَّفُوهُ فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ عِكْرِمَةَ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّنْفِيحِ» (ج ٦ ص ١٦٦): «ضَعِيفٌ».

(١) انْظُرْ: «إِكْمَالُ تَهْدِيْبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَاي (ج ١٠ ص ٢٣٦)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٥ ص ١٨٥)، وَ«تَقْرِيْبِ التَّهْدِيْبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٣٦٥).

(٢) انْظُرْ: «تَهْدِيْبِ التَّهْدِيْبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ١٧٠)، وَ«التَّارِيخَ» لِلدُّوْرِيِّ (ج ٣ ص ١٩٣)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ الْجَنْبِيْدِ (ص ٣٠٥)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٦ ص ٢٠٥)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيْرَ» لِابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ (ج ٢ ص ٢٨١)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجْرِيِّ (ص ١٧٠)، وَ«الضُّعْفَاءَ وَالْمُتْرَوِكِيْنَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٤٥٥)، وَ«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٧ ص ٥٢٠)، وَ«أَسْمَاءُ شَيْوْخِ مَالِكٍ» لِابْنِ خَلْفَوْنَ (ص ٣٢٦)، وَ«الْعِلَلُ الْكَبِيْرَ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ص ٢٣٦)، وَ«أَحْوَالُ الرِّجَالِ» لِلْجَوْزْجَانِيِّ (ص ١٢٥).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٤ ص ١٨٤): (الرَّجُلُ مُسْتَضْعَفٌ، وَأَحَادِيثُهُ تَدُلُّ عَلَى حَالِهِ).

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢٧١)، وَقَالَ: «رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِبَاحَةُ لَحْمِ الضَّبْعِ».

هَكَذَا: بِصِيغَةِ التَّمْرِيزِ: «رُويَ»، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ هَذَا الْأَثَرِ.

وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٦)؛ بِقَوْلِهِ: (وَقَدْ رَوَى الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، مَوْضُوعًا، مَرْفُوعًا، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ).

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّمِ» (ج ٢ ص ١٩٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٥) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يَقُولُ: (أَنْزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه، ضَبْعًا، صَيْدًا، وَقَضَى فِيهِ كَبْشًا).

هَكَذَا: مَرْفُوعًا، وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ، لَهُ أَوْهَامٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَبَّانَ: «يَهُمُّ فِي الْأَخْبَارِ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْسَرَانِيِّ: «ضَعِيفٌ»^(١)، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «فِي حَدِيثِهِ: وَهُمْ»^(٢).

* وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَّه، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ^(٣).

* وَرُوِيَ حَدِيثٌ: عِكْرِمَةَ، مُرْسَلًا.

فَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٩٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٨٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (٢١٥٥) مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ: أَنَبَأَ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى: ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: (أَنْزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ضَبْعًا، صَيْدًا، وَقَضَى فِيهِ كَبْشًا).

هَكَذَا: مُرْسَلًا.

وَهَذِهِ التَّحَالِيطُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ، وَهُوَ يَهُمُّ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: «وَهَذَا حَدِيثٌ، لَا يَثْبُتُ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِيفِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢١): (رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ:

مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ: مُرْسَلًا).

(١) انظر: «المَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج ١ ص ٤٠٢)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٦٢٠).

(٢) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٢٤)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج ١ ص ٤٠٢)، وَ«الضَّعْفَاءَ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٢ ص ٤٥٨)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ص ١٤٨)، وَ«تَذَكْرَةَ الْحُفَّاطِ» لِابْنِ الْقَيْسَرَانِيِّ (ص ٣٤٦)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلَّطَي (ج ٥ ص ٢٩٩).

(٣) انظر: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٤١).

* وَقَدْ ثَبَّتَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، خِلَافًا: إِبَاحَةَ لَحْمِ الضَّبْعِ، فِي نَهْيِهِ عَنِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، فَكَيْفَ يُبِيحُ أَكْلَ لَحْمِ الضَّبْعِ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [سُورَةُ «ص»: ٥].

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: (أَنَّهُ نَهَى عَنِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٩ ص ٢٠٢) مِنْ طَرِيقِ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ، وَحَبَّانٍ؛ كِلَاهُمَا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٨٤) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سَالِمِ الْقَدَّاحِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بِهِ مُرْسَلًا.

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٩٢)، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، ثُمَّ قَالَ: «وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ: لَوْ انْفَرَدَ».

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣) تَعْلِيْقًا عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: «وَإِنَّمَا قَالَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقَطِعْ».

فَهُوَ: مُرْسَلٌ.

* وَرَوَى عَنْ عِكْرِمَةَ، مَقْطُوعًا.

فَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٨٢٢٦) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ مَوْلَى: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسُئِلَ عَنْهَا، فَقَالَ: (لَقَدْ رَأَيْتَهَا عَلَى مَائِدَةٍ: ابْنِ عَبَّاسٍ).

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ٦٦٢)، وَالْحَافِظُ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٤١).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ١٢٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (١٤١٥٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي: مُحَمَّدٌ، أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرِمَةَ مَوْلَى: ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ؛ فِي الضَّبْعِ: (أَنْزَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَيْدًا، وَقَضَى فِيهَا كَبْشًا نَجِدِيًّا).
* قَوْلُهُ: «أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ»^(١)، كَذَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا نَدْرِي مَنْ هُوَ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ: قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الرُّوَاةُ:

* فَقَدْ: رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٧٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٩٩٦٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي السَّرِيِّ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الضَّبْعُ صَيْدٌ، وَجَعَلَ فِيهَا كَبْشًا).

هَكَذَا رَوَاهُ مُتَّصِلًا، وَلَا يَصِحُّ، فِيهِ مُحَمَّدٌ بْنُ الْمُتَوَكَّلِ بْنِ أَبِي السَّرِيِّ الْعَسْقَلَانِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ^(٢)، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

(١) لَعَلَّهُ: مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمٍ أَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ، إِذْ إِنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ يُكْثِرُ فِي رَوَايَتِهِ: عَنْهُ.

(٢) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيدِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٦٨٢).

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْنُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «كَثِيرُ الْغَلَطِ»، وَقَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ: «كَثِيرُ الْغَلَطِ»، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: «كَانَ كَثِيرَ الْوَهْمِ»^(١).
 وَبِهِ أَعْلَاهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٤٤).
 وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٩٢١): «وَقَدْ أُعْلِلَ بِالْإِرْسَالِ».

* وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ الدَّمَشْقِيُّ، يُدَلِّسُ عَنِ الضُّعَفَاءِ^(٢).

* وَابْنُ جُرَيْجٍ مُدَلِّسٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ^(٣).

* وَعَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ^(٤).

* وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٣٤)، وَفِي «الْأُمَّمِ» (ج ٢ ص ١٩٢)،
 وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٦)
 مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بِهِ، مُرْسَلًا، بِلَفْظٍ: «أَنْزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَبْعًا صَيِّدًا، وَقَضَى فِيهِ كَبْشًا».

- (١) انظر: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ٢٦٨)، وَ«الْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ» لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ١٠٥)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعَفَاءِ» لابْنِ عَدِيٍّ (ج ٧ ص ٢٨٦)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ لِلدَّهَبِيِّ» (ج ٤ ص ٢٥٥).
 (٢) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ١٩٧٣)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعَفَاءِ لِلدَّهَبِيِّ» (ج ٢ ص ٧٢٥).
 (٣) انظر: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّلْدِيسِ» لابْنِ حَجَرٍ (ص ٤١).
 (٤) انظر: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ١٧٠)، وَ«التَّارِيخَ لِلدُّورِيِّ» (ج ٣ ص ١٩٣)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لابْنِ الْجُنَيْدِ (ص ٣٠٥)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعَفَاءِ» لابْنِ عَدِيٍّ (ج ٦ ص ٢٠٥)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ (ج ٢ ص ٢٨١)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجْرِيِّ (ص ١٧٠)، وَ«الضُّعَفَاءَ وَالمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (٤٥٥)، وَ«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لابْنِ سَعِيدٍ (ج ٧ ص ٥٢٠)، وَ«أَسْمَاءَ شُبُوحِ مَالِكٍ» لابْنِ خَلْفُونَ (ص ٣٢٦)، وَ«الْعِلَلَّ الْكَبِيرَ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ص ٢٣٦)، وَ«أَحْوَالَ الرَّجَالِ» لِلْجَوْزْجَانِيِّ (ص ١٢٥).

هَكَذَا: بِإِسْقَاطِ الرَّجْلِ الْمُبْهَمِ.

* وَجَاءَ فِي «الْمُسْنَدِ» لِمُسَدِّدٍ، كَمَا فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٧ ص ٩٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: (حَكَمَ فِي الضَّبْعِ كَبْشًا، وَجَعَلَهُ صَيْدًا).

هَكَذَا: بِرَاوٍ، لَمْ يُسَمَّ، وَهُوَ مَعَ هَذَا: مُرْسَلٌ.

* وَابْنُ جُرَيْجٍ، مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعَنَ فِي الْإِسْنَادِ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٧ ص ٤٠٦): (وَهَذَا حَدِيثٌ، لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ).

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٤٠٦): (وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا؛

لِانْقِطَاعِهِ).

وَأوردَهُ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْإِتْحَافِ» (ج ٤ ص ٣٧٦)، ثُمَّ قَالَ:

(رَوَاهُ مُسَدِّدٌ مُرْسَلًا، بِسَنَدٍ فِيهِ: رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (لَمْ يَلْتَمِتِ

الْعُلَمَاءُ، إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَثَارِ؛ لِضَعْفِ مَخَارِجِهَا، وَطُرُقِهَا، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهَا

جُمْلَةً، وَكَذَلِكَ: النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبْعِ، إِذَا أَصَابَهُ
الْمُحْرَمُ».

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (مَنْ قَتَلَ ضَبْعًا، وَهُوَ مُحْرَمٌ؛ فَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٥٢٦) مِنْ طَرِيقِ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ

الْفَزَارِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْعَازِ الدَّمَشْقِيِّ، عَنْ نَافِعٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الْفَزَارِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ، وَيُخَالَفُ

إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ^(١)، لِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ، كَمَا فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٤

ص ٣٩٢): «صَدُوقٌ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٤٨): (وَأَمَّا حَدِيثُ:

«النَّهْيُ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمَرْفَتِ»، فَهُوَ بِهَذَا الإِسْنَادِ، غَرِيبٌ جِدًّا، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلِيُّ: شَبَابَةُ بْنُ

سَوَّارٍ، طَوَائِفُ مِنَ الأَيْمَةِ، مِنْهُمْ: الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبُّخَارِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ

عَدِيٍّ). اهـ.

* فَشَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ؛ يَأْتِي أحيانًا بِالمُنْكَرِ.

(١) انظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٥ ص ٥٩٢)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ٥١٤)،

وَ«شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٤٨).

* وَهَذَا الْأَثَرُ، مِنْ مَنَاقِيرِ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ^(١)، لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَسْتَحِيلُ أَنْ يُخَالَفَ الرَّسُولَ ﷺ، وَيُفْتِيَ بِأَنَّ الضَّبْعَ مِنَ الصَّيْدِ، وَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ، وَهُوَ حَيَوَانٌ مُفْتَرِسٌ، لَا يَحِلُّ شَرْعًا.

* وَقَدْ كَرِهَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَكَلَ الضَّبْعِ، عَلَى ظَاهِرِ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ».

* فَلَا أَحْسِبُهُمْ كَرِهُوهَا؛ إِلَّا لِذَلِكَ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُظَنَّ بِهِمْ غَيْرُ ذَلِكَ.
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (لَمْ يَلْتَفِتِ الْعُلَمَاءُ، إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَثَارِ؛ لِضَعْفِ مَخَارِجِهَا، وَطُرُقِهَا، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهَا جُمْلَةً، وَكَذَلِكَ: النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ.



(١) وَأَنْظَرِ: «الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيِّ (ج ٤ ص ٥١٤).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه: «فِي أَكْلِ الضَّبْعِ».

عَنِ نَافِعٍ: أَنَّ رَجُلًا، أَخْبَرَ: ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما: (أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ: يَأْكُلُ الضَّبْعَ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ: ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما).

أَثَرُ مُنْكَرٍ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (٨٦١٣)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٤٤٩ و ٤٥٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَنَبَا نَافِعٌ، فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، لِجَهَالَةِ الرَّجُلِ الَّذِي حَدَّثَ: ابْنَ عُمَرَ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٤١)، وَالْمُبَارَكْفُورِيُّ فِي «تَحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ» (ج ٥ ص ٥٠٠).

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ الْبُعَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢٧١)؛ ثُمَّ قَالَ: «فَرُوي عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ الضَّبْعَ».

هَكَذَا ذَكَرَهُ بِصِغَةِ التَّمْرِيطِ: «رُوي»، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ الْأَثَرِ.

وَالْأَثَرُ ضَعْفُهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣٢٠)؛ بِقَوْلِهِ:

«وَرُوي عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه».

* وَيَسْتَحِيلُ مِنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما يَرَى رَجُلًا، يَأْكُلُ طَعَامًا، حَرَامًا، وَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ،

وَيَعْلَمُ بظَاهِرِهِ: «نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»، فَهَذَا مِنَ الْمُسْتَحِيلِ.

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُظَنَّ بِهِ، غَيْرَ ذَلِكَ.

* ثُمَّ يَسْتَحِيلُ هَذَا الْفِعْلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه، فَيَأْكُلُ الصَّبْعَ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ نَجِسٌ!

* وَالصَّحَابَةُ يَكْرَهُونَ أَكْلَ السَّبَاعِ؛ لِظَاهِرِ: «نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ».

فَهُمْ: لَا يُخَالِفُونَ حُكْمَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم هَذَا.

* فَالضَّبْعُ، لَا يُبَاحُ أَكْلُهَا، لِنَهْيِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.
* وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه: (مَا زَالَتِ الْعَرَبُ تَأْكُلُ الضَّبْعَ، وَلَا تَرَى بِأَكْلِهَا بَأْسًا).^(١)

قُلْتُ: وَمَنْ يَأْكُلُ الضَّبْعَ؟!.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٣١٦): (لَمْ يَلْتَفِتِ الْعُلَمَاءُ، إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَثَارِ؛ لِضَعْفِ مَخَارِجِهَا، وَطُرُقِهَا، مَعَ ثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهَا جُمْلَةً، وَكَذَلِكَ: النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ). اهـ.

هَذَا آخِرُ مَا وَقَفَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ، سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي فِيهِ وَزْرًا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم

(١) أَنْثَرُ ضَعِيفٌ، لَا يَصِحُّ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُثَنَّرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٤٥٠).

وَأِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ مُعَلَّقًا، وَلَا يَصِحُّ.

وَبَارِكْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ	الْمَوْضُوعُ	الصفحة
(١)	يَحْرُمُ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَيَحْرُمُ أَكْلُ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ.....	٥
(٢)	الْحَيَوَانَاتُ، وَالطُّيُورُ، وَالْحَشْرَاتُ الْمُحْرَمَةُ أَكْلُهَا فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.....	١٠
(٣)	الْمُقَدِّمَةُ.....	٣٠
(٤)	ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: فِدْيَةُ الضَّبْعِ، الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ عَدَدٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ عَلَى حِلِّ أَكْلِ الضَّبْعِ؛ لِأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ صَيْدٌ، وَإِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ، فَفِيهِ: كَبُشٌ.....	٧٤
(٥)	ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، «فِي جَوَازِ أَكْلِ الضَّبْعِ»، وَ«فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبْعِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ».....	١٢١
(٦)	ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبْعِ، إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ».....	١٢٦
(٧)	ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ <small>رضي الله عنهما</small> : «فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبْعِ، إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ».....	١٣٣
(٨)	ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ <small>رضي الله عنهما</small> : «فِي حُكْمِ صَيْدِ الضَّبْعِ، إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ».....	١٤٢
(٩)	ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: «فِي أَكْلِ الضَّبْعِ».....	١٤٤

